الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي
-دراسة حالة الجزائر- 2000 -2024

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب: قادري حمزة

الاستاذ المشرف د/ وحيد خير الدين

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- **نجوى كساي**	أستاذ مساعد أ	رئيسا	بسكرة
- **وحيد خير الدين**	أستاذ محاضر أ	مشرفا	بسكرة
- **مونية سلطان**	أستاذ محاضر ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2024-2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي
-دراسة حالة الجزائر- 2000 -2024

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب:
قادري حمزة

الأستاذ المشرف
د/ وحيد خير الدين

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- **نجوى كساي**	أستاذ مساعد أ	رئيسا	بسكرة
- **وحيد خير الدين**	أستاذ محاضر أ	مشرفا	بسكرة
- **مونية سلطان**	أستاذ محاضر ب	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل وحيد خير الدين، مشرف هذا البحث، الذي كان له الدور الكبير في توجيهي وإرشادي طوال فترة إعداد هذه المذكرة. لقد كان صبره وتفانيه في نقل العلم لي مصدر إلهام ودافع قوي لاستكمال هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذتي الكرام في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين أثروا معرفتي وقدموا لي الدعم العلمي والمعنوي.

ولا يفوتني أن أشكر عائلتي وأصدقائي على دعمهم المستمر وتشجيعهم المتواصل، الذي كان له الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث.

أخيرًا، أشكر كل من ساهم بأي شكل في تسهيل إنجاز هذا العمل، وأسأل الله أن يجعل هذا الجهد في ميزان حسنات الجميع.

الإهداء

قال تعالى: (يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)
الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعى إلا بفضله وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات إلا بتوفيقه
إلى روح والديّ الغاليين، رحمهم الله رحمة واسعة وأسكنهم فسيح جناته، إلى من كانا نبع الحنان والدعم، وإلى من علّمني معنى الصبر والقوة، أهدي إليكما هذا العمل ، راجيًا من الله أن يكون صدقة جارية عنكما، وأن يرزقكما الفردوس الأعلى بغير حساب

. إلى زوجتي الغالية ورفيقة دربي

إلى أولادي: إياد، عبد الرحمان، مرام، محمد إسلام

وأهدي هذا الجهد إلى أساتذتي الكرام، الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم وخبراتهم، وكانوا لي قدوة ومصدر إلهام.

كما أهدي هذا العمل إلى أصدقائي وزملائي، الذين شاركوني رحلة الدراسة بكل ما فيها من تحديات وإنجازات.

وأخيرًا، إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث، فلكم مني أسمى آيات الشكر والامتنان.

مقدمـــــــة

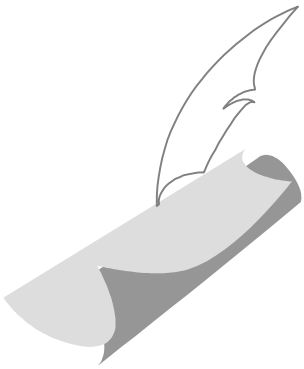

مقدمة:

يُعد الأمن الغذائي من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم في القرن الحادي والعشرين، في ظل التحولات الاقتصادية العميقة، والتغيرات المناخية المتسارعة، والتقلبات الجيوسياسية التي تعصف بالنظام الدولي. فقد أصبح توفير الغذاء الكافي، الآمن والمستدام، مطلباً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وضمان سيادة الدول على قراراتها الإستراتيجية، وفي هذا السياق تبرز **السياسات الزراعية** كأداة محورية تعتمد عليها الحكومات لتعزيز القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي، وضمان التوازن الغذائي المحلي، من خلال وضع خطط ومخططات وطنية لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية والمالية.

الزراعة اليوم لم تعد مجرد قطاع إنتاجي تقليدي كما كانت تُصنّف سابقاً، بل أصبحت ركيزة إستراتيجية تمس الأمن القومي للدول، نظراً لما تتيحه من فرص للاكتفاء الذاتي، والتحكم في الاحتياجات الغذائية للسكان، وتحقيق التنمية الريفية. فالتجارب العالمية، لاسيما في الدول النامية والمتقدمة، أثبتت أن نجاح السياسات الزراعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تكاملها، واستنادها إلى بيانات علمية دقيقة، وتكيّفها مع الخصوصيات البيئية والاجتماعية لكل بلد.

وفي هذا الإطار، **سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى بناء قطاع فلاحي قادر على المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني**، عبر تجارب متعددة ومراحل متباينة من حيث التوجهات والأهداف والنتائج. فقد شهدت الفترة ما بين 1962 و1999 محاولات لبناء سياسة فلاحية تارة مركزية وتارة أخرى منفتحة، إلا أن هذه الجهود واجهت عوائق هيكلية وإدارية ومناخية قلّلت من فاعليتها.

ومع مطلع الألفية الثالثة، بدأت الجزائر في تبني **سياسات زراعية جديدة أكثر طموحاً وتنوعاً**، تمثلت في برامج دعم وإنعاش الاقتصاد الفلاحي، كمخطط التنمية الفلاحية (PNDA)والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR) ، إلى جانب مشاريع الشراكة الدولية التي ظهرت في العقود الأخيرة، مثل مشروع "بلدنا" الجزائري-القطري، والمشروع الجزائري-الإيطالي لإنتاج الحبوب، والتي تهدف إلى **تحسين المردود الزراعي وتقليص فجوة التبعية الغذائية**.

ورغم تعدد هذه البرامج والسياسات، فإن **الجزائر لا تزال تواجه تحديات جمّة في سبيل تحقيق أمن غذائي شامل ومستدام**، من بينها التغيرات المناخية، ضعف البنية التحتية الزراعية، محدودية الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية، فضلاً عن مشاكل الحوكمة وفعالية السياسات العمومية. كما يُسجل استمرار الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية لتغطية الطلب الداخلي، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى نجاعة السياسات الزراعية المنتهجة في بلوغ الأهداف المعلنة، وعلى رأسها تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على **دور السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000–2024** في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال تحليل استراتيجيات الدولة، واستعراض تجاربها الميدانية، وتقييم أثر البرامج المنفذة على مؤشرات الإنتاج والاستهلاك الغذائي، بما يسمح بفهم نقاط القوة والقصور، وتقديم توصيات عملية لمواجهة التحديات المستقبلية.

1-إشكالية الدراسة

أدى تصاعد التحديات العالمية كالنمو السكاني، والتغيرات المناخية، وتقلبات الأسواق إلى جعل تحقيق الأمن الغذائي هدفًا استراتيجيًا لمختلف دول العالم، و الجزائر كواحدة من بين هذه الدول سعت و لا زالت تسعى لتحقيق الأمن الغذائي و لتحقيق ذلك تم اعتماد سياسات زراعية متنوعة خاصة منذ سنة 2000 مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، بهدف زيادة الإنتاج المحلي وتقليص حجم الفجوة الغذائية.

ورغم هذه الإصلاحات، لا زالت الجزائر تواجه عقبات كبيرة في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي

من هنا من هذا المنطلق تنبثق الإشكالية الرئيسية التالية :

إلى أي مدى ساهمت السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية انبثقت لنا الإشكاليات الفرعية التالية :

1. فيما تتمثل أهم السياسات الزراعية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2000-2024؟
2. ما مدى نجاح السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2000-2024؟
3. هل ساهمت السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2000-2024 في تطوير الإنتاج الزراعي ؟

2- فرضيات الدراسة :

1- ساهمت السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 في تحقيق الأمن الغذائي .

2- نجحت السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2000-2024 على ارض الواقع.

3- ساهمت السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2000-2024 في تحسين الإنتاج الزراعي.

3-أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعًا استراتيجيًا يمس السيادة الوطنية، وهو الأمن الغذائي، انطلاقًا من دراسة وتحليل السياسات الزراعية كأداة رئيسية لتحقيق هذا الهدف. كما تكتسب الدراسة أهميتها من تركيزها على فترة زمنية حديثة (2000–2024) عرفت إطلاق عدة برامج فلاحية كبرى، مما سمح بتقييم نتائجها بصورة دقيقة ومفيدة لصناع القرار.

4-أهداف الدراسة

- تحليل السياسات الزراعية المعتمدة في الجزائر بين 2000 و2024.
- تقييم تأثير هذه السياسات على تطور الإنتاج الزراعي بصفة خاصة والأمن الغذائي بصفة عامة .
- تحديد التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي.
- تقديم اقتراحات لتحسين فعالية السياسات الزراعية وتحقيق أمن غذائي مستدام.

5-أسباب اختيار الموضوع

- راهنية موضوع الأمن الغذائي وتزايد أهميته .
- تزايد الاعتماد على الواردات الغذائية الزراعية للجزائر.
- الحاجة إلى تقييم موضوعي لنتائج السياسات الزراعية المطبقة في البلاد.
- المساهمة في إثراء البحث العلمي حول الأمن الغذائي والسياسات الفلاحية في الجزائر.

6- المنهج المتبع في الدراسة :

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي، حيث يتيح وصف وتحليل السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2000–2024، و تقييم أثرها على الأمن الغذائي.كما تم الاستعانة بـ المنهج التاريخي لتتبع تطور هذه السياسات منذ الاستقلال.

7-**حدود الدراسة**:

- **الحدود المكانية للدراسة:**مختلف دول العالم مع التركيز على الجزائر
- **الحدود الزمنية للدراسة**: خلال الفترة 2000-2024

8-**الدراسات السابقة:**

بهدف الإلمام بموضوع دراستنا هذه اعتمدنا على العديد من الأبحاث والدراسات التي لها علاقة بموضوعنا وتمس جانب من الجوانب المرتبطة بدراستنا هذه، ومن بين ما تم الاعتماد عليه نذكر:

- **دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر:**

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الباحثة **بولورغي نادية**، السنة الجامعية 2022-2023.
ركزت هذه الدراسة على دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تحليل قطاع الحليب خلال الفترة 2001-2019، باعتباره منتجًا استراتيجياً ذا أهمية كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. تناولت الباحثة تطور إنتاج الحليب في الجزائر، والعوائق التي تحدّ من فعالية السياسات الفلاحية الموجهة لهذا القطاع، مثل ضعف سلاسل الإنتاج، ونقص الدعم الكافي للمربين، ومشاكل التسويق والتوزيع، بالإضافة إلى تأثير التغيرات المناخية وضعف البنية التحتية.
أبرزت الدراسة أن السياسة الفلاحية تحتاج إلى إعادة توجيه نحو دعم الإنتاج المحلي بشكل فعّال، وتحقيق توازن بين الاستيراد والإنتاج الوطني، من خلال دعم المنتجين، تحسين السلالات، توفير الأعلاف، وتعزيز دور التعاونيات الفلاحية. كما شددت على أهمية تبني إستراتيجية متكاملة تشمل كل مراحل سلسلة القيمة لمنتج الحليب، من الإنتاج إلى التصنيع والتسويق، بما يسهم في تقليص التبعية الخارجية وتحقيق الأمن الغذائي.

- **السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، 1962-2016**

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، للباحث **فضيل إبراهيم مزاري**، جامعة الجزائر، الطبعة الثالثة، سنة 2017.

تناول الباحث في مستهل هذه الرسالة تطور السياسات الزراعية في الجزائر منذ الاستقلال، مع تحليل الإطار النظري لمفهوم الأمن الغذائي وأهميته الإستراتيجية في السياق الجزائري. كما قام بدراسة وتحليل تطور القطاع الزراعي والسياسات الحكومية المتبعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي خلال الفترة 1962-2016، مع التركيز على برامج الإصلاح الزراعي، وتوجهات التنمية الريفية، وسياسات دعم الإنتاج الفلاحي.

أشار الباحث إلى تجارب دولية ناجحة في مجال تحقيق الأمن الغذائي، مستعرضًا كيفية الاستفادة منها في السياق الجزائري. وأكدت الدراسة على أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تبني سياسات زراعية شاملة ومتكاملة، واضحة الأهداف والآليات، مع ضرورة تطوير البنية

التحتية الزراعية، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز البحث العلمي والابتكار في المجال الفلاحي. كما شددت الرسالة على أهمية التنسيق بين مختلف القطاعات ذات الصلة، ليكون الهدف الأساسي هو تحقيق الأمن الغذائي المستدام كركيزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

- **الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2008-2018**

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الباحث **مبروك قويسي**، السنة الجامعية 2022-2023.

تناولت هذه الدراسة موضوع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2008-2018، انطلاقًا من الإطار النظري الذي يشمل تعريفات الأمن الغذائي، محدداته، العوامل المؤثرة فيه، ومستوياته، بالإضافة إلى مؤشرات قياسه. كما حللت الدراسة هيكل الاقتصاد الجزائري ومكانة القطاع الفلاحي من خلال مؤشرات مثل الإنتاج الغذائي، الفجوة الغذائية، الطلب على الغذاء، الاكتفاء الذاتي، والصناعات الغذائية. وأبرزت الدراسة الأهمية الإستراتيجية للأمن الغذائي وعلاقته بالسيادة الوطنية، حيث يعد القطاع الفلاحي الركيزة الأساسية للتنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهو ما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

أظهرت الدراسة أن الأمن الغذائي في الجزائر يواجه العديد من الصعوبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من السياسات المتبعة. لذلك اقترحت الدراسة ضرورة اعتماد مجموعة من التدابير العاجلة، منها التوجه نحو الزراعات الصحراوية الإستراتيجية، تطوير الصناعات الغذائية عبر مواكبة التكنولوجيا، تحفيز البنوك لتقديم منتجات مالية ملائمة للفلاحين، ربط المناطق الفلاحية بالطاقة الكهربائية والشمسية، تكثيف البحث العلمي في مجال البذور، ورفع مستوى التكوين الفلاحي، بالإضافة إلى حماية الموارد الطبيعية من أراضي ومياه.

- **إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)**

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير للباحثة **بكدي فاطمة** جامعة الجزائر 3، ، السنة الجامعية 2012-2013

تناولت الباحثة في هذه الدراسة إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر في إطار مقاربة التنمية المستدامة، مركزة على الفترة ما بين 2000 و2012. انطلقت الباحثة من فرضية أن الأمن الغذائي لا يتحقق فقط من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، بل يتطلب رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية لتحقيق استدامة الأمن الغذائي على المدى

الطويل.
حللت الدراسة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالإنتاج الفلاحي، القدرات التموينية، الفجوة الغذائية، ومعدلات الاكتفاء الذاتي، إلى جانب السياسات العمومية ذات العلاقة بقطاع الزراعة. كما ناقشت التحديات الكبرى التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مثل ندرة الموارد المائية، تدهور الأراضي، هشاشة البنية التحتية الفلاحية، والاعتماد المفرط على الواردات.
خلصت الباحثة إلى أن ضمان الأمن الغذائي في الجزائر يتطلب تبني سياسات تنموية مستدامة تدمج بين الأمن الغذائي وحماية الموارد الطبيعية، من خلال تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة، تحسين الحوكمة في تسيير الموارد، وتفعيل آليات المتابعة والتقييم البيئي والاجتماعي للسياسات الفلاحية.

9- تقسيمات الدراسة:

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان "دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2024" .

و بهدف الإلمام بمتغيرات الدراسة و بغرض الإحاطة بإشكالية الدراسة و لأجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة ارتأينا تقسيم دراستنا هذه إلى ثلاثة فصول رئيسية :

يتناول الفصل الأول الجانب النظري، حيث يُعرّف بمفهوم السياسات الزراعية وأهدافها، ويعرض أهم مؤشرات تقييمها، كما يستعرض السياسات الزراعية الناجحة عالميًا، مثل السياسات السعرية والتسويقية والإنتاجية، إلى جانب التطرق لمفهوم الأمن الغذائي ومؤشراته ومستوياته، والسياسات المعتمدة لتحقيقه.

أما الفصل الثاني، فيعرض تطور السياسات الزراعية في الجزائر من فترة ما قبل سنة 2000 إلى غاية 2024، حيث يُسلّط الضوء على المراحل المختلفة للإصلاحات الزراعية، بداية من مرحلة ما بعد الاستقلال، ثم فترات إعادة الهيكلة، وصولًا إلى برامج مثل PNDA وPNDAR، بالإضافة إلى مشاريع شراكة دولية مثل مشروع "بلدنا" الجزائري القطري. كما يناقش الفصل تطور الإنتاج الزراعي والحيواني خلال هذه الفترات.

في الفصل الثالث، يتم التركيز على متطلبات تحقيق الأمن الغذائي، من خلال استراتيجيات إدارة الأراضي، وتنظيم الإنتاج، وتطوير القطاع الفلاحي، ثم يتم تحليل أبرز التحديات التي تواجه الجزائر، سواء كانت فنية، اقتصادية، قانونية، أو اجتماعية، مع استعراض أهم الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز الأمن الغذائي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للسياسات الزراعية والأمن الغذائي

تمهيد:

تلعب الزراعة دورًا محوريًا في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على هذا القطاع. لذلك، أصبح من الضروري تبني سياسات زراعية متكاملة تهدف إلى تنظيم القطاع الزراعي وضمان استدامته، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتحسين الإنتاجية وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للسياسات الزراعية، حيث يتم تعريف السياسة الزراعية وأهدافها، بالإضافة إلى استعراض مفاهيم الأمن الغذائي وعلاقته بالسياسات الزراعية، مع التركيز على التجربة الجزائرية .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات الزراعية

تعد الزراعة من القطاعات الحيوية التي تلعب دورًا استراتيجيًا في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الاقتصادية. ونظرًا لأهميتها المتزايدة، أصبح من الضروري تبني سياسات زراعية تهدف إلى تنظيم هذا القطاع وضمان استدامته. فالسياسات الزراعية ليست مجرد مجموعة من التدابير والتشريعات، بل هي رؤية شاملة تسعى إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتحسين الإنتاجية، وتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المطلب الأول: مفهوم السياسات الزراعية وأهدافها

أولا: مفهوم السياسات الزراعية:

- **تعريف السياسة:**

السياسة في اللغة تُشتق من الفعل "ساس" الذي يعني تولي شؤون الناس وتدبير أمورهم، وقد عرفها ابن منظور بأنها العناية بالشيء بما يحقق صلاحه.

أما في الاصطلاح، فتُعرّف السياسة بأنها كل إجراء أو تصرف يسهم في تقريب الناس من الصلاح وإبعادهم عن الفساد، حتى وإن لم يكن منصوصًا عليه في الوحي أو مقررًا من قبل الرسول ﷺ.وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار السياسة فن إدارة شؤون الأفراد والمجتمعات ورعاية مصالحهم، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وفق مبادئ وقواعد محددة تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتنظيم.(الخطيب، 2020، صفحة 27)

❖ **تعريف الزراعة:**

تعود كلمة **Agriculture**إلى أصل لاتيني، حيث يتكون المصطلح من شقين:**"Agros"**وتعني الحقل، و **"Culture"**التي تعني العناية أو فلاحة الأرض، مما يجعل المعنى الإجمالي يشير إلى "فلاح الأرض."وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية **(FAO)**، تُعرَّف الزراعة بأنها عملية حراثة الأرض وممارسة جميع الأنشطة المرتبطة بزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات بهدف الإنتاج.(السعدي، 2019، صفحة 42)

تعرف الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا الزراعة بأنها "العملية التي يتم من خلالها تسخير قوى الطبيعة لإنتاج النباتات والحيوانات بهدف تلبية الاحتياجات البشرية."(مكيو، 2015-2016، صفحة 2).

❖ **تعريف السياسة الاقتصادية**

تعرف السياسة الاقتصادية بتلك الخطط والبرامج المسطرة وفق خطة محددة تستهدف مجموعة من الأهداف في فترة زمنية محددة.(قريجيج و عبد الرحمان، 2019، صفحة 455).

كما تعرف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة من الإجراءات المخططة التي تهدف إلى تحقيق هدف معين خلال فترة زمنية محددة. وتسعى هذه السياسة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في عمليتي الإنتاج والاستهلاك، وذلك عبر إدارة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مثل القدرة الشرائية للأفراد وسوق العمل. كما تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الناتج القومي للفرد، مما يساعد في رفع مستوى المعيشة.(عصام و علي يوسف، 1975، صفحة 349)

❖ **تعريف السياسة الزراعية**

تعرف السياسة الزراعية بأنها مجموعة من التدابير الإدارية والتشريعية والتنفيذية التي تعتمدها الجهات الحكومية، بمشاركة بعض الهيئات الخاصة، بهدف تحقيق أهداف محددة ضمن الخطط التنموية الزراعية.(منازل، 2023-2024، صفحة 91)

كما تُعرَّف أيضا بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة، من خلال إحداث تغييرات جوهرية في بنية القطاع الزراعي. وتشمل هذه التغيرات إعادة هيكلة التركيب المحصولي، أساليب الإنتاج، وهيكل الصادرات الزراعية.(منازل، 2023-2024، صفحة 91)

تشير السياسة الزراعية إلى كونها إحدى الفروع الرئيسية للسياسة الاقتصادية، حيث يُقصد بها مجموعة الإجراءات والتوجهات التي يتم تبنيها في القطاع الزراعي بهدف تحقيق

الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة.تتمثل السياسة الزراعية في برامج إنشائية وإصلاحية تهدف إلى تحقيق أهداف محددة داخل القطاع الزراعي، مما يسهم في التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، وكذلك بين مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية .كما أن تنفيذ هذه السياسة يؤدي في النهاية إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان والمزارعين، مما يعزز الرفاهية الاقتصادية الزراعية.(قويسي، 2022-2023، صفحة 132)

كما تعرف السياسة الزراعية أيضا على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير الإصلاحية المختارة بعناية، والتي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الرفاهية للعاملين في القطاع الزراعي. ويتم ذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عبر زيادة الإنتاج، وتحسين جودته، وضمان استمراريته. كما تشمل السياسة الزراعية وضع سياسات فعالة تتماشى مع احتياجات القطاع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعاملين فيه. ومن الضروري أن تكون هذه السياسات قادرة على تحقيق أهدافها بفعالية، وإلا فإن ذلك قد يشير إلى عدم ملاءمة الوسائل المستخدمة أو تطبيقها في ظروف غير مناسبة.(الموسوي، 2013، صفحة 199)

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن السياسة الزراعية تعتبر جزءًا أساسيًا من السياسة الاقتصادية، حيث تهدف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية من خلال مجموعة من التدابير الإدارية والتشريعية. ويظهر من خلال التعريفات الواردة أن السياسة الزراعية تسهم في تحقيق التوازن بين مصلحة الأفراد والمجتمع، وتعزز التنمية المستدامة عبر تحسين الإنتاجية وضمان استمرارية القطاع الزراعي. كما أن نجاح هذه السياسة يعتمد على فعالية الإجراءات المتبعة ومدى ملاءمتها لاحتياجات القطاع، مما يؤثر بشكل مباشر على مستوى معيشة السكان والمزارعين.

ثانيا: أهداف السياسات الزراعية

-تسعى السياسات الزراعية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:(الجبوري، 2012، صفحة 36)

1. رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، بما يشمل ترشيد استهلاكها، وتقليل الفاقد الاقتصادي، والاعتماد على مبدأ تكلفة الفرصة البديلة في توزيعها لضمان تحقيق أعلى إنتاجية ممكنة.
2. تحقيق عدالة في توزيع الدخل والثروة، سواء داخل القطاع الزراعي أو بينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفقًا للمعايير التي يحددها المجتمع لضمان توزيع أكثر إنصافًا للموارد والعوائد الاقتصادية.

3. الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها، من خلال استغلالها بكفاءة بطريقة تمنع استنزافها أو تدهورها، مع مراعاة الأبعاد البيئية للحفاظ على استمرارية التنمية الزراعية.

ورغم الترابط الوثيق بين هذه الأهداف، فإنها قد لا تتحقق جميعها بنفس الوتيرة، إلا أنها تظل مكملة لبعضها البعض ضمن رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية، مع الالتزام بمبادئ التنمية الزراعية المستدامة.

-كما تهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، منها:(لعساس، 2021، الصفحات 402-403)

- ✓ تعزيز الاعتماد على الذات في تأمين الاحتياجات الغذائية.
- ✓ تطبيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية في إدارة الموارد الزراعية، بما يشمل المياه، الأراضي، رأس المال، واليد العاملة، مع الحفاظ على البيئة وضمان استدامة الإنتاج على المدى الطويل.
- ✓ رفع مستويات الدخل وتحقيق أرباح أعلى في القطاع الزراعي، مما يساهم في تحسين مستوى معيشة المزارعين والعاملين في الأنشطة المرتبطة بالزراعة.
- ✓ توجيه الإنتاج الزراعي والغذائي لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، مع ضمان تنافسيته من حيث الجودة والسعر.
- ✓ تعظيم القيمة المضافة للنشاطات الزراعية، لاسيما الإنتاجية منها، وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ تعزيز الصادرات الزراعية للمساهمة في تحسين الميزان التجاري.
- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، وكذلك ضمن القطاع الزراعي ذاته.
- ✓ تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول، من خلال إنتاج وتبادل السلع الزراعية والغذائية وفق أسس تحقق تبادل المنافع بشكل متوازن.

ومنه يمكن القول أنالسياسات الزراعية تسعى إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية، العدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية لضمان تنمية زراعية مستدامة. كما تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي، تحسين مستوى معيشة المزارعين، وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد المحلي والدولي.

المطلب الثاني: مؤشرات السياسات الزراعية

تُستخدم مؤشرات السياسات الزراعية لتقييم مدى نجاح الاستراتيجيات المتبعة في تحسين الإنتاجية ودعم المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي. تعكس هذه المؤشرات تأثير السياسات على الإنتاج والأسعار والتجارة، مما يساعد في اتخاذ قرارات فعالة لتحسين الأداء الزراعي.

أ- الاستثمار:

توجد العديد من المؤشرات التي تساعد في تقييم حجم الاستثمارات في القطاعين الزراعي وغير الزراعي، مما يسهم في فهم واقع الاستثمار ويساعد على صياغة السياسات الاقتصادية بناءً على ذلك. من بين هذه المؤشرات:(بن عمر، 2007-2008، صفحة 2686)

- معدل نمو الاستثمارات العامة والخاصة في القطاعات الزراعية وغير الزراعية.
- نسبة رأس المال إلى الناتج، بالإضافة إلى نسبة رأس المال المستثمر إلى الناتج في مختلف أنماط الاستثمار.
- نسبة الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي مقارنةً بإجمالي الإنفاق الحكومي والاستثمارات العامة الكلية.

ب-زارعة مستمرة ومتواصلة

بعد الحرب العالمية الثانية، شهد الإنتاج الزراعي تحسنًا ملحوظًا نتيجة لتخصص الزراعة واستخدام التكنولوجيا الحديثة. غير أن هذا التطور جاء على حساب استنزاف التربة، وزيادة استهلاك المياه الجوفية، مما أدى إلى تدهور القطاع الزراعي عالميًا. لذا، أصبح من الضروري تعزيز أساليب الزراعة من الناحية التقنية والاقتصادية والبيئية، مع العمل على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، خاصة فيما يتعلق بالأراضي والمياه، وذلك لتحقيق زراعة مستدامة ومتواصلة.ولتحقيق ذلك، ينبغي مراعاة ما يلي:(خزار، 2012-2013، الصفحات 11-12)

- تحديد اتجاهات إنتاج المحاصيل المختلفة، ففي حال وجود تنافس بين الزراعات، تكون الزراعة غير مستدامة.
- وضع سياسات خاصة بحماية التربة الزراعية.
- تحديد الظروف الملائمة لزراعة المحاصيل المختلفة.
- التحكم البيئي للحفاظ على الأراضي الزراعية.

- مراعاة نسبة المساحة المزروعة إلى إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة.
- وضع خطط فعالة لتوزيع المياه وتقسيمها بين المناطق المختلفة وفق احتياجات المحاصيل.

ج-التكنولوجيا والدعم المقدم لقطاع الزراعة

هذا المعيار يعكس تأثير التقدم التكنولوجي على الإنتاجية والعمالة. عندما تدخل التكنولوجيا الحديثة إلى قطاع معين، فإنها تؤدي إلى تحسين الكفاءة، وتقليل التكاليف، وزيادة الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى خفض الأسعار وزيادة الطلب على المنتجات. ومع ذلك، فإن هذا التقدم قد يقلل من الحاجة إلى العمالة التقليدية، مما يؤدي إلى فقدان بعض الوظائف، خاصة في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على العمل اليدوي.

لكن على الرغم من ذلك، فإن النمو الاقتصادي الناتج عن التكنولوجيا قد يخلق فرص عمل جديدة في مجالات أخرى، مثل الصيانة، وتطوير التكنولوجيا، والخدمات المرتبطة بالقطاع. وبالتالي، فإن الاقتصاد قد يستمر في التوسع حتى في ظل مستويات توظيف ثابتة أو منخفضة. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا التوازن يعتمد على قدرة الاقتصاد على إعادة توزيع الموارد وتدريب القوى العاملة على المهارات الجديدة المطلوبة في السوق.(سيد ابراهيم و آخرون، 2024، صفحة 248)

د-الإقراض وحوافز الزراعة

يجب أن يتم توفير القروض والائتمان الزراعي بشروط مناسبة للمزارعين، وذلك لدعمهم في تطوير الإنتاج الزراعي وتحقيق الاستدامة في القطاع. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتضمن السياسات الزراعية حوافز تحفز المزارعين من خلال ضمان تحقيق أرباح معقولة وحماية مصالحهم.ومن بين المؤشرات التي تعكس مدى نجاح السياسة الزراعية في تحقيق هذه الأهداف ما يلي:(عوض بشير، 2009، صفحة 20)

- نسبة مساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في إجمالي الائتمان الموزع عبر المؤسسات المختلفة.
- نسبة مساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في إجمالي الائتمان الذي يستفيد منه قطاع الزراعة.

ه- كفاءة القوة العاملة في القطاع الزراعي:

يُعدّ العمل عنصرًا أساسيًا من عناصر الإنتاج، تمامًا كالأرض ورأس المال، حيث يمثل العمل البشري موردًا مهمًا وركيزة رئيسية لتعزيز الناتج القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتعتمد فاعلية هذا الدور على مدى كفاءة استخدامه إلى جانب عناصر الإنتاج الأخرى:(صالح و آخرون، 2020، صفحة 171)

1. **إنتاجية العامل الزراعي:** يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة وفاعلية العمالة الزراعية في العملية الإنتاجية، ويتم قياسه من خلال نسبة قيمة الناتج المحلي الزراعي إلى عدد العمال الزراعيين.
2. **كثافة العمل في القطاع الزراعي:** يُقاس هذا المؤشر بنسبة عدد العمالة الزراعية إلى قيمة الناتج المحلي الزراعي، مما يوضح مدى اعتماد الإنتاج الزراعي على الأيدي العاملة.

و-المؤشرات البيئية:

تنقسم المؤشرات البيئية إلى عدة فئات تشمل الغلاف الجوي، الأراضي، المناطق الساحلية والبحرية، الموارد المائية العذبة، والتنوع الحيوي، حيث يتم التركيز على:(مزيان، 2025، صفحة 38)

1. **الغلاف الجوي:**تشمل المؤشرات الرئيسية تغير المناخ، طبقة الأوزون، وجودة الهواء.
2. **الأراضي:**تُستخدم المؤشرات لرصد التصحر، إزالة الغابات، تنمية الزراعة، والتوسع العمراني.
3. **المناطق الساحلية والبحرية:**تتناول المؤشرات تنوع النظم البيئية الساحلية، مستوى البحر، التلوث البحري، وتأثير الأنشطة البشرية.
4. **المياه العذبة:**تشمل جودة المياه، توفرها، استخدامها، وتأثير الأنشطة البشرية على موارد المياه.
5. **التنوع الحيوي:**تركز المؤشرات على حالة التنوع البيولوجي، فقدان الأنواع، توازن النظم البيئية، وجهود الحفاظ على البيئة.

المبحث الثاني: أهم السياسات الزراعية الناجحة المنتهجة في العالم

المطلب الأول: السياسة الزراعية السعرية

تشمل كافة الإجراءات والقرارات المتعلقة بتحديد أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية، بهدف التأثير على أسعار السلع الغذائية. يتم ذلك من خلال وضع آليات تسعير محددة تضمن استمرار تحقيق مستوى مستقر من الأمن الغذائي، بما يتماشى مع التوصيات

الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية المختصة.تعمل الدولة على استقرار أسعار الغذاء عبر إنشاء مخزون استراتيجي لمواجهة التقلبات في الأسواق، كما تعتمد على مجموعة من التدابير والسياسات الهادفة إلى حماية مصالح المنتجين والمستهلكين. يتم تنفيذ هذه السياسات من خلال أدوات مالية وتقنية تسهم في تحقيق التوازن في الأسواق وضمان استدامة الإنتاج الزراعي.(شريفي، 2013، صفحة 97)

تشمل السياسات السعرية عدة آليات لدعم الإنتاج الزراعي وتحقيق التوازن بين مصلحة المنتجين والمستهلكين، وأبرزها:(بوزلحة، 2016-2017، صفحة 31)

1. **سياسة الدعم** :تشمل تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على المدخلات الزراعية، ودعم المنتجات عبر تحديد حد أدنى لسعر الشراء الحكومي، مما يحمي المزارعين من الخسائر ويمنع هجرتهم إلى قطاعات أخرى.
2. **سياسة الأسعار التشجيعية** :تعتمد على تحديد أسعار محفزة لبعض المحاصيل بهدف التوسع في زراعتها، حيث تشتري الحكومة هذه المنتجات بأسعار تفوق أسعار الجملة.
3. **سياسة الأسعار الجبرية** :تُحدد أسعار بعض السلع الأساسية لضمان توفرها للمستهلكين، مع تحقيق توازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين.
4. **سياسة ضريبة الدخل** :تتضمن إعفاء المزارعين من ضرائب الدخل الزراعي وإلغاء الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج المستوردة.
5. **سياسة الإعانة المالية** :تقدم الحكومات إعانات مالية مباشرة للمزارعين، خاصة في الدول ذات الفوائض المالية، لمساعدتهم في تبني التقنيات الزراعية الحديثة وتحسين الإنتاجية.

تُعد السياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية جزءًا أساسيًا من المنظومة الاقتصادية، حيث تسهم في تعزيز الأمن الغذائي ودعم الدخل الوطني. وقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير من خلال إعداد الخطط الخمسية التي تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين فيه، وزيادة الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم تبني سياسات وبرامج تنموية تشمل:(حركاتي، 2016، صفحة 447)

- توزيع الأراضي الزراعية.

- تقديم الدعم المباشر وغير المباشر لمدخلات الإنتاج.
- توفير الخدمات المساندة للعملية الإنتاجية.
- تطوير البنية التحتية، مثل إنشاء الطرق والسدود ومراكز الأبحاث والتدريب.
- دعم الأسعار النهائية لبعض المنتجات الزراعية.
- تشجيع إقامة المشاريع المتخصصة والشركات المساهمة ذات الاستثمار الرأسمالي الكبير، والتي تعتمد أحدث التقنيات الزراعية العالمية.

المطلب الثاني: السياسة الزراعية التسويقية

تشمل السياسة الزراعية التسويقية جميع العمليات المرتبطة بنقل السلع الزراعية من المنتج إلى المستهلك، حيث تتطور هذه الأنشطة وتزداد اتساعًا مع النمو الاقتصادي. وتتضمن هذه السياسة نقل المنتجات من مناطق الإنتاج إلى الأسواق المستهدفة، بالإضافة إلى عمليات الفرز والتصنيف التي تسهم في تحديد جودة المنتجات. كما تؤثر هذه العمليات بشكل مباشر على تحديد الأسعار، فضلًا عن دورها في تنظيم المخزون من خلال عمليات التخزين، مما يضمن الحفاظ على السلع لفترات مناسبة وفقًا لاحتياجات السوق.(الموسوي، 2013، صفحة 202).

يُعَدّ تنظيم السوق الزراعية أحد الركائز الأساسية للسياسة التسويقية، حيث يساهم في ضبط تدفق السلع إلى الأسواق، مما يسمح بالتحكم في العرض والأسعار. وتوجد عدة نظم لتسويق السلع الزراعية، أبرزها:(مكيو، 2015-2016)

1. **نظام التسويق الحر**:يعتمد هذا النظام على القطاع الخاص في عمليات التسويق، حيث يكون دوره الوسيط بين المزارعين وتجار الجملة، وبين تجار الجملة وتجار التجزئة أو المصدرين. في هذا النموذج، تتقلص مشاركة الدولة والتعاونيات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع للمستهلكين وانخفاضها للمنتجين، بينما يستفيد الوسطاء من الفارق السعري.
2. **نظام العقود**:يقوم على اتفاقيات مسبقة بين المنتج والمشتري (سواء فرد، شركة، أو مؤسسة) حول كمية ومواصفات المحصول، إضافة إلى تحديد وقت ومكان التسليم. غالبًا ما تستخدمه الدولة عبر مؤسساتها لضمان توفير المحاصيل الضرورية للصناعات الغذائية. يتميز هذا النظام بمرونته، حيث تُحدد الأسعار بالتفاوض بين الطرفين، مما يجعله أكثر نجاحًا عند غياب الاحتكار.

3. **نظام التسويق التعاوني**:يتم تسويق السلع الزراعية عبر التعاونيات الزراعية، مما يقلل المنافسة بين المنتجين ويعزز قوتهم التفاوضية. يؤدي ذلك إلى حصول المزارعين على أسعار عادلة، بينما يحصل المستهلكون على المنتجات بأسعار مناسبة، مما يحقق توازنًا في السوق الزراعية.

المطلب الثالث: السياسة الزراعية الإنتاجية

تتضمن السياسة الزراعية الإنتاجية مجموعة من السياسات التي تهدف إلى إدارة الموارد الزراعية بكفاءة، ومن أبرزها:(هبول، 2019-2020، صفحة 20)

1. **سياسة الحيازة الزراعية** :تهتم بتنظيم ملكية الأراضي الزراعية، سواء عبر التملك، المشاركة، أو الاستئجار، وتشمل أنماط الحيازة الفردية، حيث يتولى الحائز إدارتها، أو التعاونية التي تتيح تكوين ملكيات جماعية تعزز القدرة التفاوضية في الأسواق.
2. **سياسة استخدام الأراضي** :تركز على توزيع المساحات الزراعية بين المراعي، الغابات، والمحاصيل المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار تكثيف الإنتاج وتوزيع الأراضي بين الزراعة المروية والمطرية.
3. **سياسة إدارة المياه** :تهدف إلى الحفاظ على الموارد المائية، تطويرها، توزيعها بين القطاعات الإنتاجية، وترشيد استخدامها لتحقيق أعلى كفاءة.
4. **سياسة العمالة** :تشمل تنظيم الأجور، الحوافز، توزيع الدخول، والهجرة، إلى جانب تطوير الميكنة الزراعية والتدريب والإرشاد، مما يسهم في تعزيز الإنتاجية وتقليل التكاليف لدعم الاكتفاء الذاتي والقدرة التنافسية.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي

يُعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، خاصة في ظل التغيرات السكانية والمناخية والتقلبات الاقتصادية. ويستعرض هذا المبحث مفهوم الأمن الغذائي، مؤشراته، والعوامل المؤثرة فيه، مثل الإنتاج المحلي واستقرار الإمدادات وإمكانية الحصول على الغذاء. كما يسلط الضوء على دور الحكومات والمنظمات الدولية في تعزيز الاستدامة وتحقيق التوازن الغذائي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأهم مؤشراته

أولا: مفهوم الأمن الغذائي

❖ **تعريف الأمن:**

يشير مفهوم الأمن في اللغة إلى الشعور بالطمأنينة وانتفاء الخوف، بغض النظر عن مصدره.أما في الدراسات الأمنية، فيعد تعريف باري بوزان من أبرز التعريفات المتداولة، حيث يعرّف الأمن بأنه السعي إلى التحرر من التهديدات. وفي إطار النظام الدولي، يحدد بوزان الأمن بكونه قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على استقلالها وتماسكها الوظيفي، في مواجهة القوى التغييرية التي تُعتبر تهديدًا لها(Burry, 1999, pp. 18-19).

❖ **تعريف الغذاء**

عرّف ابن منظور الغذاء بأنه ما يساهم في نمو الجسم واستمراره من مأكل ومشرب، بما في ذلك الطعام واللبن. ويقال "غدوت الصبي باللبن فاغتذى"، أي قمت بتربيته وتغذيته به.(ابن منظور، صفحة 21)

الغذاء هو المادة التي يستهلكها الإنسان، الحيوان، أو النبات يوميًا لاستعادة طاقته أو تجديدها. كما يُعد مصدرًا للطاقة الضرورية التي تحافظ على حياة الكائن الحي، وتمنحه القوة اللازمة للقيام بالأنشطة البدنية، الحيوية، والعقلية(بكدي و حمدي باشا، 2016، صفحة 34).

❖ **تعريف الأمن الغذائي:**

على الرغم من تعدد تعريفات مصطلح الأمن الغذائي، فإن التعريف الذي تبنته أدبيات البنك الدولي يُعد الأكثر شمولًا واستخدامًا، حيث يؤكد على ضمان حصول جميع أفراد المجتمع، في جميع الأوقات، على كمية كافية من الغذاء تلبي احتياجاتهم للنشاط والصحة.كما قامت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) بتوسيع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل عدة جوانب رئيسية، وهي: توفر كميات كافية من الغذاء، واستقرار الإمدادات، وضمان سلامة وجودة الأغذية المتاحة.(صاحب، 2014-2015، صفحة 28)

يشير مفهوم الأمن الغذائي إلى تحقيق مستوى نسبي من الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، بحيث تتمكن الدولة أو مجموعة الدول المتعاونة من توفير أكبر قدر ممكن من الاحتياجات الغذائية لسكانها محليًا، دون الاعتماد على المساعدات الخارجية أو الحاجة إلى الاستيراد من الخارج.(يموت، 1984، صفحة 23)

تعرفه المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أنه قدرة الدولة على إنتاج أكبر قدر ممكن من احتياجاتها الغذائية بكميات متوازنة، وبطريقة اقتصادية تأخذ في الاعتبار ميزتها النسبية في إنتاج السلع الغذائية، سواء كانت زراعية أو صناعية أو كليهما معًا. كما يجب أن تتميز

منتجاتها بقدرة تنافسية مع السلع الأجنبية، إلى جانب توفر العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد المواد الغذائية التي لا تمتلك الدولة ميزة نسبية في إنتاجها محليًا. إضافةً إلى ذلك، ينبغي أن تضمن الدولة توفير الغذاء لجميع المواطنين بالكميات والجودة المطلوبة، مع الاحتفاظ بمخزون غذائي يكفي لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر في الظروف الاستثنائية، مثل الأزمات الطبيعية أو التوترات السياسية والعسكرية(ياحي و يحياوي ، 2023، صفحة 892).

يتضح من التعريفات السابقة أن الأمن الغذائي لا يقتصر فقط على توفر الغذاء، بل يشمل عدة جوانب مترابطة، مثل القدرة على الإنتاج المحلي، وضمان استقرار الإمدادات، وجودة وسلامة الغذاء، إلى جانب تقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي. كما يتطلب تحقيق الأمن الغذائي التخطيط الاستراتيجي لضمان استدامة الإنتاج الغذائي، ووجود مخزون احتياطي لمواجهة الأزمات، مع مراعاة البعد الاقتصادي والتنافسي للمنتجات المحلية.

يمكن تعريف الأمن الغذائي أيضا على أنه الحالة التي يتمتع فيها جميع الأفراد، في كل الأوقات، بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى كمية كافية من الغذاء الآمن والمغذي، بما يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم، مما يمكنهم من عيش حياة نشطة وصحية.(مبروكي، 2007، صفحة 169).

يشير الأمن الغذائي إلى قدرة المجتمع على تأمين الاحتياجات الأساسية من الغذاء لأفراده، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بشكل مستمر. ووفقًا لهذا التعريف، يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: الأمن الغذائي المطلق، والأمن الغذائي النسبي.(غربي ، 2007-2008، الصفحات 62-63)

يشمل مفهوم الأمن الغذائي مرونة في استخدام الموارد والاعتماد على التبادل مع الآخرين، مما يجعله مرتبطًا بالتعاون الدولي. ويتكون الأمن الغذائي من ثلاثة عناصر رئيسية:(عبد السلام، 1998، صفحة 76)

- **الوفرة**:توافر السلع الغذائية، والذي يتحقق عبر زيادة الإنتاج المحلي وتعزيز الاكتفاء الذاتي.
- **الاستقرار**:ضمان توفر الغذاء بشكل مستمر، مما يتطلب أنظمة فعالة للتخزين والتوزيع.
- **إمكانية الحصول عليه**:ضمان وصول المواطنين إلى الغذاء، إما عبر سياسات تسعيرية مناسبة (مثل الدعم الحكومي) أو من خلال رفع مستويات الدخل بما يكفي لتأمين احتياجاتهم الغذائية.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الأمن الغذائي يتمثل في قدرة الأفراد والمجتمعات على الوصول المستدام إلى غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ، مما يضمن لهم حياة صحية ونشطة. ويتحقق ذلك من خلال ثلاثة عناصر رئيسية: الوفرة عبر تعزيز الإنتاج المحلي، والاستقرار عبر أنظمة التخزين والتوزيع الفعالة، وسهولة الوصول من خلال السياسات الاقتصادية المناسبة. كما يرتبط الأمن الغذائي بالتعاون الدولي لضمان استمرارية الإمدادات الغذائية.

ثانيا: مؤشرات الأمن الغذائي

تقيس مؤشرات الأمن الغذائي قدرة الدول على توفير الغذاء، نذكر منها:

1- الناتج المحلي الإجمالي:(خزار، 2012-2013، الصفحات 22-23)

عند تحليل اقتصاد أي دولة، يمكن التمييز بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد القومي. على المستوى المحلي، يعكس الناتج المحلي الإجمالي إجمالي الإنتاج والدخل والإنفاق داخل حدود الدولة، بغض النظر عن جنسية الأفراد المشاركين في النشاط الاقتصادي، فالمعيار الأساسي هو وقوع النشاط داخل الدولة.

هناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي، من أبرزها طريقة الإنفاق، وطريقة الدخل، وطريقة القيمة المضافة، والتي تُعد الأكثر استخدامًا. تعتمد هذه الطريقة على احتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار المدخلات الوسيطة، وذلك من خلال جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الدولة خلال سنة واحدة.

2-الناتج المحلي الزراعي:يُعد الناتج المحلي الزراعي أحد أهم المؤشرات التي تعكس الوضع الغذائي للدولة، حيث يُستخدم لقياس مدى اعتمادها على مواردها الذاتية. هناك عدة طرق لاحتسابه، كما أن التغيرات الكبيرة فيه تؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي. فانخفاضه، بالتزامن مع ارتفاع معدل استهلاك الغذاء، يؤدي إلى ظهور فجوة غذائية تستوجب تغطيتها عبر الاستيراد من الخارج.(بلورغي، 2022-2023، صفحة 17)

3-مؤشر متوسط استهلاك الفرد من الغذاء: يتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء} = \frac{\text{الاستهلاك الكلي من الغذاء}}{\text{عدد السكان}}$$

إلا أن هذا المؤشر يعكس فقط التغير في إجمالي الاستهلاك الغذائي دون الأخذ بعين الاعتبار الفروقات في الدخل الفردي. فارتفاع الاستهلاك الكلي لا يعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع شرائح المجتمع. على سبيل المثال، قد لا يصل الدعم الحكومي في

الدول النامية إلى الفئات الأكثر احتياجًا، مما يجعل زيادة الكميات الغذائية بأسعار منخفضة غير كافية كمؤشر حقيقي على تحسن الوضع الغذائي. (سالت، 2016-2017، صفحة 58)

4-مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي: يُستخدم هذا المؤشر لقياس الفجوة الفعلية في الأمن الغذائي، سواء من الناحية المطلقة أو النسبية. يتم تحديد الفجوة الغذائية المطلقة من خلال الفرق بين قيمة الصادرات والواردات الغذائية، حيث يُشير الرصيد الموجب أو المعدوم إلى عدم وجود فجوة غذائية، بينما يعكس الرصيد السلبي وجود فجوة غذائية.أما الفجوة النسبية للأمن الغذائي الفعلي، فيتم احتسابها باستخدام المعادلة التالية:(بن سالم، 2024، صفحة 120).

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي = الصادرات الغذائية / الواردات الغذائية

5-الاحتياجات الغذائية:يُعد توفير الاحتياجات الغذائية أحد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الأمن الغذائي، حيث يشمل ذلك مختلف السلع الغذائية الاستهلاكية التي تحتوي على كميات معتبرة من الطاقة، مما يساعد الإنسان على أداء نشاطاته بكفاءة. يختلف قياس الاحتياجات الغذائية من دولة لأخرى، إلا أنه غالبًا ما يتم حسابها من خلال متوسط الاستهلاك المتاح، مضافًا إليه الانحراف المعياري، مع مراعاة الفروق الفردية بين السكان.(مكيد و بن عياد ، 2018، صفحة 03)

6--تقدير نقص الغذاء: تصدر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) تقارير سنوية حول حالات الأمن الغذائي، حيث تقوم بجمع البيانات المتعلقة بتوافر الغذاء في كل دولة وتصنيفها، مما يسمح بحساب بعض المؤشرات الهامة، مثل مؤشر نقص التغذية. يُعد هذا المؤشر دليلاً على مدى قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاستهلاك الغذائي للأفراد وفقًا للمعايير الدولية.(حفياني، 2022-2023، صفحة 73)

كما تتعدد مؤشرات قياس الأمن الغذائي، ومن أبرزها:

-مؤشرات الكفاية:وتشمل:(بكدي، 2012-2013، صفحة 75)

- نسبة التغير في الإنتاج والاستهلاك.
- نسبة التغير في الصادرات والواردات.
- معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية.
- الاعتماد الذاتي:يعكس قدرة الدول على تلبية احتياجاتها الغذائية بالاعتماد على مواردها الخاصة.

- **مؤشر الفجوة الغذائية:**يُستخدم هذا المؤشر لتقييم مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي على الصعيد المحلي، حيث يُحسب من خلال الفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي من المواد الغذائية. وكلما كان الإنتاج المحلي أقرب إلى مستوى الاستهلاك، ارتفعت درجة الاكتفاء الذاتي وتعزز الأمن الغذائي.ومن بين أهم مؤشرات قياس التبعية الغذائية نجد:(حفظ الله و الحمزة، 2024، صفحة 217)

- مدى الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء.
- مستوى التركز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد.
- نسبة المدفوعات المترتبة على استيراد الغذاء مقارنة بحصيلة الصادرات.
- مدى الاعتماد على القروض والمنح الدولية في تمويل واردات الغذاء.
- قدرة الدولة على التعامل مع انقطاع الواردات الغذائية نتيجة لأي عوامل سياسية، عسكرية أو اقتصادية، وذلك من خلال قياس المخزون الاستراتيجي مقارنة بالاحتياجات الغذائية.

كلما زادت الفجوة الغذائية، ازدادت درجة تعرض الدولة لضغوط الدول المصدرة للغذاء. ويُحسب حجم الفجوة الغذائية بالمعادلة التالية:**حجم الفجوة الغذائية = الإنتاج - الاستهلاك**

-مؤشرات القدرة على الحصول على الأغذية:

تحدد هذه المؤشرات مدى إمكانية الأفراد في الحصول على الغذاء وفقًا لمستويات الدخل والأسعار، وتنقسم إلى:(بن جدو، 2023-2024، صفحة 103)

1-مؤشرات متعلقة بالدخول:

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- متوسط الدخل الحقيقي للأفراد.

2-مؤشرات متعلقة بالأسعار:

- مستويات الأسعار.
- مستوى الأسعار القياسية.

ومنه يمكن القول أن الأمن الغذائي يعتمد على الإنتاج المحلي، توافر الغذاء، والاستهلاك، حيث تؤدي الفجوة الغذائية إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد. لذا، فإن تعزيز الإنتاج المحلي يقلل من التبعية الغذائية ويضمن الاستقرار الغذائي.

المطلب الثاني: مستويات الأمن الغذائي

يمكن تصنيف الأمن الغذائي إلى مستويين رئيسيين:(طروب، 2017، صفحة 39)

الأمن الغذائي المطلق والأمن الغذائي النسبي؛ يشير **الأمن الغذائي المطلق** إلى قدرة الدولة على إنتاج الغذاء محليًا بكميات تساوي أو تتجاوز الطلب الداخلي، وهو ما يُعرف أيضًا بالاكتفاء الذاتي الكامل أو الأمن الغذائي الذاتي. ومع ذلك، فإن هذا المفهوم يواجه انتقادات عدة، إذ يُنظر إليه على أنه غير عملي، نظرًا لأنه قد يحدّ من استفادة الدول من التجارة الدولية التي تعتمد على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية لكل دولة.

-أما **الأمن الغذائي النسبي،** فيعني قدرة دولة معينة أو مجموعة من الدول على تأمين احتياجاتها الغذائية الأساسية بشكل كلي أو جزئي، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد. ويُعرف أيضًا بأنه قدرة أي دولة أو مجموعة من الدول على ضمان الحد الأدنى من السلع الغذائية الأساسية بشكل مستمر ومنتظم، مما يسهم في تحقيق استقرار الإمدادات.

كما يمكن تصنيف الأمن الغذائي من حيث درجة انعدامه إلى شكلين رئيسيين:(يدو، 2012، صفحة 105)

1. **انعدام الأمن الغذائي المزمن:**يحدث عندما يستمر العجز في الحصول على غذاء كافٍ لفترات طويلة، نتيجة لنقص الموارد الإنتاجية أو المالية التي تُمكّن من إنتاج الغذاء أو شرائه.
2. **انعدام الأمن الغذائي المؤقت:**يتمثل في نقص الإمدادات الغذائية وصعوبة الحصول على الغذاء الكافي لفترات زمنية محددة، وذلك بسبب عدم الاستقرار في الإنتاج، أو التقلبات في أسعار الغذاء، أو تذبذب دخول المستهلكين. وتُعدّ المجاعات الشكل الأكثر خطورة من انعدام الأمن الغذائي المؤقت.

1-مستوى الكفاف:

وفقًا لتقارير المنظمة العالمية للزراعة والغذاء(FAO) ، فإن تحقيق مستوى كافٍ من الغذاء يتماشى مع مفهوم الحد الأدنى من الفقر. لذا تلتزم الدول بضمان هذا الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية الأساسية للأفراد، مما يتيح لهم الاستمرار في حياتهم وتلبية احتياجاتهم الضرورية للمعيشة.(قمومية و بن عدة ، 2018، صفحة 04)

2-المستويات الوسطى:

يشير هذا المستوى إلى الحالة الطبيعية والمألوفة التي يتم فيها الحد من ظاهرة سوء التغذية، والتي تنتج عن نقص أو اختلال في العناصر الغذائية الأساسية التي يحتاجها الجسم

للحفاظ على وظائفه الحيوية. ويتم تحقيق ذلك من خلال توفير نظام غذائي متوازن يلبّي الاحتياجات البيولوجية لجميع أفراد المجتمع، مما يضمن لهم صحة جيدة وقدرة على ممارسة أنشطتهم اليومية بكفاءة.(رحمنة، 2024، صفحة 169)

3-المستوى المرتقب:

يشير هذا المستوى إلى قدرة الدولة على تحسين مستوى الغذاء لمواطنيها إلى درجة تضمن لهم الأداء الأمثل في أعمالهم الإنتاجية بكفاءة عالية. ويتضمن هذا المستوى بُعدين رئيسيين: الأول يرتبط بقدرات الإنتاج، أما الثاني فيتعلق بمستوى دخل الفرد.

يعتمد هذا المستوى المتوقع – إذا صح التعبير – على تحقيق التوازن بين جانبي معادلة الأمن الغذائي، وهما:(قصوري، 2011-2012، صفحة 71)

1. **عرض الغذاء:** والذي يمكن تأمينه من خلال الإنتاج المحلي أو عبر التجارة الخارجية.
2. **طلب الغذاء:**إذ لا يكفي توفير المعروض الغذائي لضمان تحقيق الطلب عليه، حيث إن زيادة الدخل الفردي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك الغذائي، مما يمكن الأفراد من المشاركة بفعالية في عملية الإنتاج. وهذا يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، مما يعزز النمو الوطني ويساعد على تقدم الدولة واقترابها من مصاف الدول المتقدمة.

المطلب الثالث:سياسات تحقيق الأمن الغذائي

تحقيق الأمن الغذائي يتطلب سياسات متكاملة تشمل دعم الإنتاج، تنظيم الأسعار، تحفيز الاستثمار، تحسين التسويق، وضبط الاستيراد، لضمان التوازن بين العرض والطلب وتقليل التبعية الخارجية.

1-السياسة الزراعية

لتحقيق الأمن الغذائي، يجب ضمان إنتاج كافٍ لتلبية احتياجات السكان بأسعار لا تؤثر على قدرتهم الشرائية. وأي اختلال في الأسواق الزراعية يستدعي تدخل الدولة عبر تبني سياسات زراعية تهدف إلى إعادة التوازن للسوق، حيث إن غياب هذا التدخل قد يؤدي إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية لتوفير الاحتياجات الغذائية.(كينه، 2020-2021، الصفحات 40-41)

2-سياسة دعم الأسعار

تهدف إلى ضمان استقرار توفر المواد الغذائية من خلال تنظيم السوق وإنشاء مخزون غذائي استراتيجي. وتتم إدارة هذا المخزون لضمان التدفق المستمر للمنتجات، خاصة للفئات المحتاجة، مع الاستعانة به في أوقات الأزمات أو عند نقص الإمدادات.

كما تشمل هذه السياسة تحديد المستويات المثلى للمخزون الغذائي للحفاظ على التوازن بين العرض والطلب ومع ذلك، فإن تنفيذها يواجه تحديات مرتبطة بالأزمات الغذائية العالمية والتغيرات في العلاقات التجارية، مما يستدعي مراقبة مستمرة وتحديثًا دوريًا للإستراتيجيات المتبعة.(مراد، 2010، صفحة 50)

3-سياسة تطوير الاستثمار

تسعى الاستثمارات الزراعية إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال دعم مختلف قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي. إضافةً إلى ذلك، يتم توجيه الاستثمارات نحو مشاريع البنية التحتية لتحسين استخدامات المياه وتقنيات الري الحديثة، من خلال اعتماد البذور المحسنة وتطبيق أنظمة إنتاجية متطورة. كما تشمل هذه الاستثمارات توسيع الرقعة الزراعية عبر استصلاح الأراضي، واستخدام الأسمدة، وتنفيذ مشاريع الأمن الغذائي الموجهة للاستهلاك المحلي.(بكدي، 2012-2013، صفحة 98)

4-سياسة التسويق

يتمثل الهدف الأساسي للتسويق في إيصال السلعة من المنتج إلى المستهلك بالجودة والكمية والسعر المناسبين. وبناءً على ذلك، يمكن تعريف التسويق الزراعي بأنه "نظام مرن

يهدف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من مواقع الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك، مع مراعاة الأسعار والجودة والكميات المناسبة لجميع الأطراف المعنية بالعملية الزراعية."(عبيدات، 2005، صفحة 17)

في العديد من الدول النامية، تتسم أسواق السلع الزراعية بتعدد الوسطاء، حيث تمر المنتجات من المزارعين إلى تجار الجملة، ثم إلى تجار التجزئة، قبل أن تصل إلى المستهلك النهائي. ويسعى كل من المزارعين والوسطاء إلى تحقيق الربح من خلال بيع السلع الزراعية بأسعار مرتفعة، مما يؤدي إلى زيادة التكلفة على المستهلك، وينعكس سلبًا على المنتج النهائي، مما يشكل تحديًا للأمن الغذائي.

5-سياسة التجارة الخارجية

لا تعني سياسة الاكتفاء الذاتي مقاطعة الاقتصاد العالمي، بل تستوجب الانفتاح على الأسواق الخارجية. فالأمن الغذائي يتحقق عندما يكون الإنتاج الوطني متاحًا بشكل أكبر من الواردات، وهذا لا يعني الاستغناء عن التبادل التجاري أو الاستيراد. ومع ذلك، ينبغي أن تكون سياسة الاستيراد مؤقتة، بحيث تدعم الجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، خصوصًا فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية الأساسية، لا سيما أن الاستيراد قد يخضع لضغوط سياسية وتأثيرات سلبية أخرى.

لذلك، فإن وضع سياسة استيراد فعالة يستلزم تحديد استراتيجية واضحة للاستهلاك والإنتاج، حيث يمكن بناءً عليها رسم سياسات الاستيراد. فعلى سبيل المثال، استمرار استيراد الخضروات والفواكه في فترات وفرة الإنتاج المحلي قد يؤثر سلبًا على القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج في المواسم القادمة.(شيخاوي، 2018-2019، صفحة 90)

6-سياسة الترشيد الغذائي:

تهدف سياسة الترشيد الغذائي إلى ضبط الاستهلاك بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة والاحتياجات الغذائية وفقًا للمعايير الدولية، وذلك لتحقيق الأمن الغذائي. ومن أبرز العوامل التي تساهم في تحقيق هذا الهدف ما يلي:(بن نورين و ودان، 2021، صفحة 214)

- تعديل أنماط الاستهلاك من خلال زيادة تكلفة العادات الاستهلاكية غير الرشيدة.
- ترشيد دعم السلع الغذائية عبر قصره على السلع الضرورية فقط، وتوجيهه إلى الفئات الفقيرة.
- تقنين استيراد المواد الغذائية بحيث يقتصر على المنتجات الضرورية غير المتوفرة محليًا، وفق كميات مدروسة وأسعار مناسبة.

- تعزيز برامج التوعية بهدف توجيه الاستهلاك والتأثير في السلوكيات الغذائية للمجتمع.
- فرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية للحد من استهلاكها.

خاتمة الفصل الأول

استعرض الفصل الأول مفهوم السياسة الزراعية باعتبارها مجموعة من التدابير والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وضمان الأمن الغذائي. كما تم توضيح أهداف السياسات الزراعية التي تشمل رفع الكفاءة الإنتاجية، تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة، والحفاظ على الموارد الطبيعية. كما تناول الفصل مؤشرات قياس نجاح السياسات الزراعية وأهميتها في دعم القطاع الزراعي.

كما تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي مفهومه و أدوات قياسه مؤشراته مثل الإنتاج المحلي، الاستهلاك، والاكتفاء الذاتي. يتنوع بين أمن مطلق يعتمد على الإنتاج المحلي، ونسبي يجمع بينه وبين الاستيراد، ويتأثر بعوامل اقتصادية وبيئية.

وأخيرًا، تم تقديم لمحة عن العلاقة الوثيقة بين السياسة الزراعية والأمن الغذائي، مع التركيز على السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال دراسة ميدانية لمديرية المصالح الفلاحية بولاية بسكرة ودورها في هذا المجال.

الفصل الثاني:

تطور السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

تمهيد:

شهدت السياسات الزراعية في الجزائر تطورًا ملحوظًا منذ الاستقلال عام 1962، حيث سعت الدولة إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال مجموعة من الإصلاحات والبرامج التنموية .في البداية، تبنت الجزائر نهج التسيير الذاتي، ثم أطلقت الثورة الزراعية التي هدفت إلى تحسين الإنتاج الزراعي لاحقًا، ومع التحول نحو اقتصاد السوق في التسعينيات، تم تنفيذ برامج مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، والتي ركزت على تحديث القطاع الزراعي وتعزيز قدراته الإنتاجية.

على الرغم من هذه الجهود، لا يزال القطاع الزراعي يواجه تحديات كبيرة، مثل الاعتماد على الواردات الغذائية، خاصة في مجال الحبوب، وارتفاع فاتورة الاستيراد، مما يشير إلى استمرار الفجوة الغذائية .تشير الدراسات إلى أن السياسات الزراعية قد حققت بعض النجاحات، لكنها لم تصل بعد إلى تحقيق الأمن الغذائي الكامل، مما يستدعي مزيدًا من التركيز على تطوير القطاع الزراعي وتعزيز الاستثمارات فيه.

في السنوات الأخيرة، أطلقت الجزائر مشاريع إستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي، مثل مشروع" بلدنا "الجزائري القطري ومشروع إنتاج الحبوب بالتعاون مع إيطاليا، بالإضافة إلى خطط لزيادة القدرة التخزينية للحبوب، تهدف هذه المبادرات إلى تقليل الاعتماد على الواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية الأساسية.

وبالتالي فإن تطوير السياسات الزراعية في الجزائر يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الأمن الغذائي ويتطلب استمرار الجهود لتعزيز الإنتاج المحلي، وتحسين البنية التحتية الزراعية، وتوفير الدعم اللازم للفلاحين.

المبحث الأول: السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1962- 1999

منذ الاستقلال سنة 1962، تبنّت الجزائر سياسات زراعية متنوعة بين النمط الاشتراكي والإصلاحات الليبرالية بهدف تطوير الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي. يستعرض هذا المبحث تطور هذه السياسات وأثرها خلال الفترة 1962 – 1999.

المطلب الأول: السياسات الفلاحية خلال الفترة 1962-1980

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج والاختلال الجهوي حيث أن الثروة الزراعية تتمركز في أقصى الشمال، والاختلال حتى في الجهة الواحدة، وهناك اختلال حتى في الولاية الواحدة بين المدن والأرياف، ولقد كان الاستعمار مهتما بالرأسمالية الزراعية التي توفر السلع للسوق وبعد مغادرةّ المعمرين، البالغ عددهم آنذاك 900 ألف أوروبي، أدى ذلك إلى شغور اقتصادي واجتماعي فتوقف مشروع قسنطينة والاستثمارات المعلن عنها، فتراجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيين لمعداته الفلاحية فانخفضت بذلك الاستثمارات وتراجعت الواردات خاصة الموارد الاستهلاكية والتجهيزات. (لمين، 2012-2011، صفحة 113)

1. السياسة الفلاحية في ظل التسيير الذاتي و الثورة الزراعية:

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال سياستين فلاحيتين رئيسيتين لمعالجة مشاكل الريف والفلاحين، وهما سياسة **التسيير الذاتي** وسياسة **الثورة الزراعية** .بدأت سياسة التسيير الذاتي فعليًا بعد الاستقلال وشرّعت رسميًا بمراسيم مارس 1963 تحت قيادة الرئيس أحمد بن بلة، استجابةً للفقر المنتشر في الأرياف ولحماية الأملاك الزراعية الشاغرة التي خلّفها المعمرون. سعت هذه السياسة إلى القضاء على المِلْكيات الكبرى، وتجميع الفلاحين في تعاونيات، وضمان الأمن الغذائي. وقد أشرف على تنفيذها الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي تولى إدارة الإنتاج والتسويق عبر أجهزة محلية ووطنية. أما سياسة الثورة الزراعية، فقد أُعلنت سنة 1971 تحت شعار **"الأرض لمن يخدمها"**، وجاءت كردّ على التفاوت الكبير في ملكية الأراضي، حيث كان معظم الفلاحين لا يملكون سوى مساحات ضئيلة. سعت هذه الثورة إلى تأميم الأراضي الكبرى وإعادة توزيعها على الفلاحين المعدمين، مع إلزام المستفيدين بالانضمام إلى تعاونيات فلاحية جماعية، وتوفير الدعم المالي والتقني لهم. مرت الثورة الزراعية بثلاث مراحل: توزيع أراضي الدولة، إعادة توزيع أراضي القطاع الخاص، وتنظيم النشاط الفلاحي والثروة الحيوانية، إلى جانب دعم الإنتاج عبر تخفيض أسعار العتاد وإلغاء الضرائب. وبالرغم من تشابه أهداف السياسات في إعادة الاعتبار للفلاح ودعم الإنتاج، فإن الفرق بينهما يكمن في أسلوب التسيير؛ فبينما كانت أراضي التسيير الذاتي تُدار جماعيًا وتحت إشراف الدولة، فإن أراضي الثورة الزراعية كانت توزع على الأفراد لاستغلالها ضمن إطار تعاوني منظم.

المطلب الثاني: إصلاح القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1981-1999

جاءت إعادة الهيكلة الزراعية في الجزائر استجابة للتناقضات التي عرفها القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى تقييم نتائج تجارب التخطيط السابقة، لاسيما في ظل تزايد الطلب على المواد الزراعية نتيجة ارتفاع الدخل النقدي للأسر. وقد تم تجسيد هذه الهيكلة انطلاقًا من منشور رئاسي رقم 14الصادر في 17مارس 1981، الذي هدف إلى تحسين نظام التسيير الذاتي وتشجيع تعاونيات قدماء المجاهدين. وقد سعت الدولة من خلال هذا التوجه إلى تحقيق عدة أهداف، من أبرزها تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات، وإعادة تنظيم العقار الزراعي المملوك للدولة، واستصلاح الموارد الفلاحية وتهيئة المحيط الريفي، إلى جانب تشجيع المبادرات الفردية للفلاحين، ورفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل تسويق وتداول المنتجات، فضلًا عن تكثيف الإنتاج من خلال تحسين نوعية البذور، وتطوير شبكات الري، وتعزيز التأطير الفني. كما فتحت الدولة المجال للمواطنين لاستصلاح الأراضي الصحراوية وفقًا لقانون 1983، ما ساهم في توسيع المساحات المزروعة وتعزيز الأمن الغذائي.

وقد أسفرت هذه الإجراءات عن نتائج ملموسة، أبرزها إنشاء ما يقارب 3429 مزرعة اشتراكية تغطي مساحة 3.83 مليون هكتار، إلى جانب تنظيم وحدات إنتاجية ناتجة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي. كما تم تأسيس عدة دواوين وطنية و جهوية لدعم النشاط الفلاحي، من بينها ديوان التموين والخدمات الفلاحية، دواوين تربية الدواجن، ديوان العتاد الفلاحي، بالإضافة إلى تعاونيات متخصصة في مجالات إنتاج وتربية النباتات والحيوانات.

وفي مطلع التسعينات، جاءت إصلاحات سنة 1990 لتدشّن مرحلة جديدة من التحول نحو اقتصاد السوق، من خلال قانون 90-25 الذي أسّس لسياسة فلاحية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، مستجيبة لمتطلبات التنمية المستدامة والأمن الغذائي. وقد فرضت هذه الإصلاحات نفسها نتيجة تأثيرات خارجية مثل الاتجاه الليبرالي العالمي، أزمة الديون، وبروز منظمة التجارة العالمية، إلى جانب ظروف داخلية صعبة مثل انعدام الأمن وتراجع مداخيل النفط وتفاقم البطالة.

وقد تضمن برنامج التكييف الهيكلي، الذي انطلق سنة 1990، عدة محاور منها: إعادة هيكلة القطاع الفلاحي، إرجاع الأراضي المؤممة إلى أصحابها، تحرير الإنتاج والأسعار، خوصصة القطاع، تقليص الدعم إلى حدوده الدنيا، مع الإبقاء على دعم البذور المحسنة، بالإضافة إلى إنشاء الغرف الفلاحية وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

وسعت هذه الإصلاحات لتحقيق مجموعة من الأهداف، منها: ديمومة المستثمرات الفلاحية، تحسين الإنتاجية، زيادة مداخيل الفلاحين وتحسين ظروفهم الاجتماعية، حماية الثروة

العقارية والطبيعية، تطوير الموارد النباتية والحيوانية، تحسين نوعية المنتجات وضبط الأسواق، فضلًا عن تقديم إعانات مالية لتشجيع الاستثمار والإنتاج.

وقد انعكست هذه السياسات على أداء القطاع الفلاحي، حيث ارتفعت مساهمته في القيمة المضافة إلى 12.88% سنة 1998 بعد أن كانت 8.7% في 1987، كما تم خلق آلاف مناصب الشغل. غير أن تحرير الأسعار تدريجيًا أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما أثر سلبًا على الفئات الاجتماعية الضعيفة، في حين ساهم الانفتاح التجاري في إدماج الزراعة ضمن السوق الدولية، الأمر الذي أفرز منافسة أثّرت على إنتاج بعض السلع محليًا.

المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

تسعى الجزائر لتنمية القطاع الفلاحي، ودعم عجلة التنمية، ورفع ودعم الجانب الاقتصادي، مما أدى إلى الاعتماد على مجموعة من السياسات والبرامج من أجل النهوض بهذا القطاع وتحقيق التنمية فيه.

المطلب الأول:المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004

مع عودة الاستقرار الأمني والسياسي تدريجيا سنة 1999 و تعافي الوضع المالي للبلد نتيجة انتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية، شرعت الجزائر في تبني سياسات جديدة رغبة منها في التغلب على المعوقات التنموية وتحقيقا لآمال المواطن في الرفاهية، لذلك سطرت عدة برامج تنموية شاملة متمثلة في إنعاش الاقتصاد الوطني وقطاعية تمثلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، هذه البرامج تهدف إلى تنمية القطاع الفلاحي بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا ما سنتناوله خلال هذا المطلب.

في المخطط الوطني للإنعاش الاقتصادي 2000 -2004 لم يخصص للقطاع الفلاحي و الصيد البحري سوى 65.40 مليار دج أي ما نسبته 12.4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث في شهر سبتمبر 2000 شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA وذلك من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDARهذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر حيث تضم ما يقارب 2/1 فقراء الجزائر.

وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي (جرمولي، 2005، صفحة 93).

ويدخل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) في عملية دعم ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA لاستعادة الثقة بين المجتمع الريفي الحكومة.

فمن خلال البرامج المكونة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ,يدخل المخطط الوطني ضمن ديناميكية النمو الفلاحي المدعوم ,مما يوفر له الظروف الملائمة حيث تمثلت الأهداف العملية من تحقيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إعادة تنشيط الطلب ,ودعم الأنشطة التي تولد قيمة مضافة وفرص العمل ، وإعادة تأهيل البني التحتية ,لاسيما تلك التي قد تساعد على استئناف الأنشطة الاقتصادية وتلبية احتياجات السكان الضرورية من اجل تنمية الموارد البشرية. (حفناوي، 2013، صفحة 4)

ويهدف المخطط أساسا إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة اين يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة، هذا الأخير يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان وحماية الموارد الطبيعية, وتشجيع ودعم المزارعين كما يمكن حصر أهم أهداف هذا المخطط فيما يلي: (حفناوي، 2013، صفحة 5)

- تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال الإنتاج الزراعي وتنويعه .والاستخدام الحكيم والمستدام للموارد الطبيعية.
- إبراز وتعزيز الميزة النسبية للإنتاج من أجل التصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في العمالة من خلال تعزيز وتشجيع الاستثمار .
- تحسين ظروف المعيشة والدخل للمزارعين.

ولقد تضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي إجراءات إضافية محددة، تراعي القيود المناخية الزراعية بما في ذلك المناخ الجاف الذي يؤثر على جزء كبير من البلاد، والتخفيض اللازم من درجات الفقر والعزلة في المناطق الريفية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وتشمل هذه البرامج:

- برنامج تكثيف الإنتاج الزراعي الذي يشمل أساسا منتجات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات الميزة النسبية الموجهة للتصدير (برنامج التنمية حسب القطاع).
- برنامج تحويل نظم الإنتاج الذي يهدف إلى الاهتمام أكثر بظاهرة الجفاف في إطار نهج محدد.
- برنامج حماية المستجمعات المائيةbassinsversants، والتوسع في العمالة الريفية.
- برنامج تطوير المراعي وحماية السهوب الذي يضع التركيز بشكل خاص على حماية النظام البيئي الرعوي، وتحسين إمدادات العلف وزيادة دخل السكان المحليين.

وهناك نشاطات أخرى محددة تندرج ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مثل إنتاج البذور والنباتات للمحافظة على الموارد الجينية (الحاجة إلى إدماج المزارع التجريبية في

هذا الدور والتي تدخل في إطار الشراكة مع الجمعيات الوطنية والأجنبية أو المختلطة)، من أجل التنمية الزراعية العضوية وتحسين القدرات التسييرية للإدارة الزراعية، وغيرها .ويتكفل هذا البرنامج علاوة على ذلك بدعم تنفيذ إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر والعزلة، بما في ذلك مشاريع إختبارية للتنمية المحلية، المتعلقة بالزراعة، حيث تقع في ولايتي سوق أهراس و تيسمسيلت. (دندن فتحي حسن و بن حمو عبدالله، 2015-2016، صفحة 47)

جدول رقم (01): تطور الأراضي الفلاحية حتى عام 2004-الوحدة هكتار

الفرع الفلاحي	الوضعية الحالية	أهداف عام 2004
أراضي زراعة الحبوب	5.5 مليون هكتار، منها 3 مليون هكتار مستريحة	3مليون هكتار، منها 1.2 مليون هكتار أراضي كثيفة زراعيًا
الأشجار المثمرة	5,170,000 هكتار	101,700 هكتار
الكروم	59,000 هكتار	17,000 هكتار
أشجار الزيتون	16,400 هكتار	242,000 هكتار
أراضي زراعة الخضار	45,600 هكتار	750,000 هكتار
أراضي الأشجار الغابية	3,600 هكتار	228,000 هكتار
النخيل	10,000 هكتار	130,000 هكتار
أراضي زراعة البطاطا	72,000 هكتار	95,000 هكتار

المصدر: (غردي، 2002، صفحة 158)

المطلب الثاني : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDAR 2005-2008:

تم توسعة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2002 ليشمل كذلك التنمية الريفية، وهذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، بسبب انخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي، لهذا تضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تحقيق التنمية الريفية باعتبارها فضاء ينتهج فيه سكانه نمط حياة مميز، ولا بد من إشراكه في تحقيق التنمية المحلية عن طريق دعم وتشجيع النشاط الفلاحي في الريف، و تمكين سكانه من الاستفادة من دعم الدولة وحماية مداخيلهم وتوفير الظروف المعيشية الملائمة للفلاحين، للحد من نزوحهم من قراهم وتأمين الحماية الاجتماعية لهم بغية إعادة العلاقة بين الفرد ومحيطه.

حيث يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كذلك مسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين التعاونيات الفلاحية باعتبارها الوحدات الاقتصادية القاعدية ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين ،الآخرين، مع إحترام خصائص النظم البيئية و الفضاءات الريفية وخصوصيتها، وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمثل أساسا في ما يلي: (الطيب، 2006-2007، صفحة 93)

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي و الغابي والرعوي.
- مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة.رد الإعتبار للمهن الريفية، خلق أنشطة اقتصادية جديدة.
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.
- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها والتشجير المفيد والاقتصادي، وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الإستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها.

حيث أن هدف إستراتيجية التنمية الريفية هو توفير الإطار وصيغ إعادة بعث الحياة تدريجيا في المناطق الريفية، بواسطة تثمين الأنشطة الاقتصادية والتراث الثقافي والطبيعي والإنساني على أساس علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص، ترمي إلى تحميل المسؤولية للشركاء المعنيين في إطار مسار صاعدي ومركز وديناميكية تنمية متكاملة تساهمية، أما محاورها فتتضمن أربعة محاور وهي: (الطيب ا.، 2013-2014، صفحة 203)

المحور الأول: شراكة محلية من أجل تنمية متكاملة

إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية، والشراكة هي أحد المحاور القوية في هذه الإستراتيجية والشراكة المقصودة هنا ليست فقط شراكة من أجل تسيير الأمور المنفقة، محدودة في الزمن، ومطابقة لمنطق اقتصادي تقني صرف للمشروع، بل الشراكة أيضا صيغة لتنشيط الحركية الإقليمية لصالح مسعى التنمية الريفية، تتجسد ممارسات الشراكة في الحوار والتشاور بغرض إقامة علاقات بين الفاعلين تفضي إلى مشاريع مشتركة ، وترمي كذلك إلى التزاما مشتركا متبادلا بين الشركاء الجدد، غير أن ذلك لا يلغي الأدوار والوظائف التي يظل بعضها خاضعا للهرمية السلمية حسب التوزيع الذي يمكن أن يتم قبوله البداية أو من الأعمال. يتم بناؤه خلال سير الأعمال.

المحور الثاني: تشجيع الأنشطة المبتكرة في الأرياف

دعم ترقية تعددية الأنشطة ونشاء أنشطة اقتصادية مبتكرة، أي تسمح هذه الإستراتيجية بتكريس الجهود للأنشطة الاقتصادية المبتكرة وبإعطاء اعتبار للدور الحاسم للفاعلين المحليين في الحركية الريفية، وبإعطاء امتياز للأنشطة القائمة أو الممكنة في الأقاليم الريفية وبتوفير إطار للتشاور والشراكة وصيغ إدماج في أشكال تعاقدية، مرونة بتسهيل الحصول على التمويل. (الطيب ا.، 2013-2014، صفحة 204)

المحور الثالث: تثمين الموارد الريفية في إطار التنمية المستدامة

التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة، أي تقليص تدفقات الهجرة، وبعث الحياة في المناطق الريفية وخلق جاذبية لها، انطلاقا من فكرة أنها دائما تشتمل على مزايا مقارنة ينبغي تثمينها، فأشغال التثمين إذن يندرج ضمن رؤية إعادة التوازن للموارد والحصول عليها وكذلك ضمن إرادة استمرار استغلالها لتفادي وضعيات التبديد ينبغي أن يؤدي ذلك إلى اعتبار الحفاظ على البيئة باعتبارها قيمة للتراث المحلي، وكذلك باعتبارها انتماء للأبعاد الجهوية والوطنية وإلى أبعد من ذلك.

المحور الرابع: تآزر اقتصادي-اجتماعي عبر تفعيل الفاعلين المحليين

تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق الأعمال أي تتمثل في إثراء المساهمة الواسعة للفاعلين المحليين، وبقدراتهم على الانخراط بفعاليات أكثر من المشاورات مع الإدارة، وستتوقف قوة هذا التآزر على إرادة هؤلاء وأولئك وقدراتهم على اتخاذ مواقع ضمن العلاقات الجديدة للشراكة، وزيادة على الإجراءات المنصوص عليها، فينبغي تحضير جميع

الفاعلين عبر عدة أعمال) جهود الشرح، دورات تدريبية، تكوينية تتعلق بكيفيات خلق التآزر وشرحها والتقييم المستمر في الميدان. (الطيب ا.، 2013-2014، صفحة 205)

المطلب الثالث: برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2014/2008

وهو ما يعرف بسياسة التجديد الفلاحي والريفيPRAR منذ سنة 2010 – 2014، وقد حددما يقارب 1000 مليار دينار جزائري،أي 10 ملايير أورو،سياسة التجديد الفلاحي والريفي في إطار المخطط الخماسي الثاني لعصرنة الإدارة(ميزانية تجهيز وتسيير الإدارة المركزية واللامركزية ولدعم أسعار المنتجات الفلاحية، ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الفلاحي والريفي)، وقد تم وضع تدابير مرافقة لهذه السياسه تتعلق بإنشاء قرض " الرفيق " يستفيد من خلاله المزارعون والمربون بقروض مالية تسمح لهم بتعزيز قدراتهم الإنتاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية.(نادية، 2022-2023، صفحة 128)

وهدفه العمل على التعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني، مع ضرورة تحويل القطاع الزراعي إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة.(الدين، 2021، صفحة 342)

وارتكزت سياسة التجديد الفلاحي على ثلاث ركائز رئيسية وكذا إطار تحفيزي لهاته الركائز الثلاث:

الشكل رقم (01): ركائز سياسة التجديد الريفي

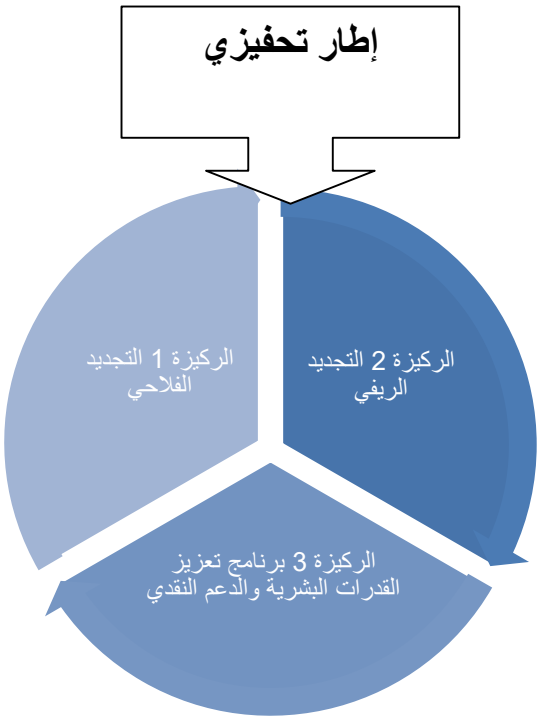

المصدر:(وزارة الفلاحة والتنمية الريفية)

1. التجديد الفلاحي RA

خصص له ظرف مالي مقداره 600 مليار دج لخمس سنوات أي ما يمثل قيمة 120 مليار دينارمن أجل برامج التجديد الفلاحي.(رحال، 2020، صفحة 98)، وهذا البرنامج يهتم بالبعد الاقتصادي، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها ودعم الاستثمار المنجز في القطاع، من أجل نمو دائم ومدعم،كالإنتاج الفلاحي ويهدف برنامج التجديد الفلاحي إلى:

- تعزيز قدرات الإنتاج من خلال دعم المكننة والري والبذور والشتلات.
- زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية.
- تأمين واستقرار عرض المنتجات، وضمان حماية مداخيل الفلاحين، والأسعارعند الاستهلاك، من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية، ذات الاستهلاك الواسع.
- عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية. (نادية، 2014، صفحة 18)

2. التجديد الريفيPR

ثم تخصيص مبلغ مالي يقدر بحوالي 300 مليار دينار على مدى خمس سنوات 2010 - 2014(رحال، 2020، صفحة 98)ويهدف البرنامج إلى التطوير المتكامل والمتوازن، والمستدام للأقاليم الريفية، وذلك بوضع المشاريع الجوارية المتكاملة (PPDRI) التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المتمثلة في التوظيف وتحسين العوائد،

واستقرار المجتمع، وتم إدراج هذه المشاريع ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.(الدين، 2021، صفحة 343)

وكذا تهدف إلى ضمان التسيير الدائم للموارد الطبيعية، وتكفل الفاعلين المحليين في الميدان بالأعمال التالية:

- حماية الأحواض المنحدرة.
- تسير وحماية الثروات الغابية ومكافحة التصحر.
- حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي.

ولقد خصصت وزارة الفلاحة مبلغ 60 مليار دينار سنويا أي يمثل 20% من الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي، حيث أصبحت هذه السياسة وطنية، وليست قطاعية فقط، من خلال اتصالها ب 21 وزارة متمثلة في اللجنة الوطنية ومصادقة الحكومة على المخطط. (نادية، 2014، الصفحات 18-19)

من خلال المخطط الخماسي 2010-2014 تم وضع برمج لتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، يضم أسسا وتدابير من شأنها ترسيخ بعض النشاطات الفلاحية، من خلال تكاتف جميع الفاعلين في المجال.

ومن الأهداف التي ترمي لها هذه السياسة تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين في المجال الفلاحي والزراعات الصناعية، مما يؤدي إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية، وإيلاء العناية الخاصة للاستعمال العقلاني للمياه ستخدام تقنيات الري التقني،كما تواصل هذه السياسة جهود التوجيه العقاري والفلاحي، بمنح استغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة عن طريق الامتياز، بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل. وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر سنة ،2008 والذي يحدد المعالم والإطار العام للفلاحة الوطنية، دف تمكينها من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد.(بوزيان فتيحة و شبايكي حفيظ مليكة، 2018، صفحة 123)

تتمحور سياسة التجديد الفلاحي والريفي حول ثلاث ركائز متكاملة هي: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي وبرمج دعم القدرات البشرية والدعم التقني وإطار تحفيزي. حيث جاءت بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل. وهي تسعى إلى:

- ترقية فلاحة قائمة على المؤسسة، مسؤولة بيئيا وجنحة اقتصاد، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات القابلية الاقتصادية، وعلى ضرورة اعتماد مقاربة شعب الإنتاج.
- تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم، من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية، وترقية تكافؤ الفرص ومكافحة الهشاشة والتهميش والإقصاء، والمساهمة بفعالية في سياسات هيئة الأقاليم، وتقليص التفاوت والاختلالات. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، 2006، صفحة 33)

ولأجل تحقيق أهداف التجديد الفلاحي والريفي، تم إشراك العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، الحرفيون، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض).

حيث تطبق سياسة التجديد الفلاحي والريفي من خلال تطبيق عدة برامج تنموية، حسب كل قسم، والتي من بينها:

1. **برامج تكثيف الإنتاج:**

الذي يهدف خلال الفترة 2010-2014 إلى تحقيق إنتاج حبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار، منها 34.4 مليون قنطار من منتوج القمح.

2. البرنامج المتخصص (البذور والشتلات):

الذي يسعى إلى ضمان معدل تغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة، وإفادة الفلاحين، إضافة إلى ضمان مخزون الأمان عن طريق إنشاء احتياطات إستراتيجية منها.

3. برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه:

ويعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461000 هكتار، تتكون من 278000 هكتار تحويل النظم التقليدية و183000 هكتار مخططات جديدة.

4. برامج أخرى:

تتمثل في: برنامج إنتاج الحليب، برنامج متخصص لتكثيف إنتاج البقوليات الغذائية، برنامج تنمية وتطوير إنتاج البطاطا، برنامج تنمية وتطوير إنتاج الطماطم الصناعية، برنامج تنمية وتطوير إنتاج الزيتون، برنامج تنمية وتطوير زراعة النخيل.

5. المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة من أجل تطوير الريف من خلال تضافر جهود كل الفاعلين واندماج كل القطاعات فيها. (بوزيان فتيحة و شبايكي حفيظ مليكة، 2018، صفحة 124)

ومن أجل تفعيل الدعم للقطاع الفلاحي وتوحيده وتفادي التداخل في المجالات والنشاطات المدعومة، فقد تم بموجب قانون المالية لسنة 2013 دمج صناديق الدعم في صندوقين هما الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق الوطني للتنمية الريفية، حيث يهتمان بدعم مختلف المجالات التي تدخل ضمن الفلاحة والتنمية الريفية.

أما فيما يخص قضية العقار الفلاحي والذي يعتبر من أعقد المسائل التي تواجه تطور القطاع الفلاحي في الجزائر فقد تم وضع عدة قوانين لحل هذه المسألة من حيث الملكية وحق الاستغلال والانتفاع، ولأجل محاولة زيادة مساحة الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها من التدهور والاستغلال غير العقلاني، فقد كرس قانون التوجيه الفلاحي رقم 16-08 المؤرخ في 03 أوت 2008 الامتياز كنمط حصري لاستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والامتياز أول ما صدر كان بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97/483 المؤرخ في 15 سبتمبر 1997 الذي يمنح حق الامتياز عل أراضي الأملاك الخاصة التابعة للدولة، حيث يعتبر عقد الامتياز عقد إداري تمنح بموجبه الدولة الأرض مقابل قيام المستفيد لوفاء لتزاماته، وهذا العقد يكون بصفة مؤقتة، ويبقى للدولة حرية تحديد المدة الزمنية اللازمة، حيث ينص المرسوم على إمكانية التنازل عن هذه الأراضي بعد إثبات استصلاحها من المستفيدين منها، مع التعهد بعدم بيعها، وحدد القانون رقم -10 03 المؤرخ في 15 أوت سنة 2010 شروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة. إضافة إلى هذا، تسهيل الحصول على أراضي الأملاك الخاصة للدولة، أيضا لتشجيع إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية المواشي، إلى جانب ذلك وضع تحفيزات لتقوية و عصرنة وإنشاء مستثمرات في أراضي الخواص منذ شهر فيفري 2011 كما ساهمت تدابير أخرى اتخذت في جوان 2011 في تحسين الحصول على الملكية العقارية الفلاحية في المناطق الصحراوية وتسوية الوضعيات العالقة في المجال العقاري. (بوزيان فتيحة و شبايكي حفيظ مليكة، 2018، الصفحات 124-125)

3 برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT

خصص لهم مبلغ مالي يقدر بـ24مليار دينار سنويا، وجاء هذا البرنامج لدعم الفاعلين في سياسة التجديد الريفي و الفلاحي، ولتقوية القدرات البشرية والتقنية لإنجاح هذه السياسة، ومن أهدافه:

- عصرنة طرق الإدارة الزراعية.
- استثمار أكثر فاعلية في مجالات البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي للاستفادة من التكنولوجيا لتطوير الإنتاج.
- تقوية القدرات المادية والبشرية، على مستوى كل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم المنتجين والفاعلين في القطاع.
- تقوية خدمات المراقبة والرعاية البيطرية،والحماية النباتية، وخدمة شهادات المطابقة للبذور والشتلات، والمراقبة التقنية، ومكافحة حرائق الغابات.(الدين، 2021، الصفحات 343-344)
- **الإطار التحفيزي**

ويشمل الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي، وتتمثل هذه الأدوات في:

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري، الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات الملقاة.
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.
- تدبير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.
- تنشيط الفضاءات المختلطة للبرمجة، وتنسيق ومتابعة،وتقويم السياسات ،والبرامج والمشاريع. (عماري، الصفحات 93-94)

المطلب الرابع: برامج التنمية الفلاحية 2014- 2020

تم إطلاق البرنامج في ظل تراجع الإيرادات الناتج عن انخفاض الجباية البترولية، حيث رُصد له غلاف مالي قدره 22,100 مليار دينار جزائري (280 مليار دولار أمريكي) لتمويل مشاريع تنموية متنوعة. وقد تم التركيز على قطاع الفلاحة كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات، لما له من أهمية في تحقيق التنمية الشاملة، بالإضافة إلى دعم التنمية الريفية وتنشيط المناطق الريفية عبر مقاربة متكاملة ومتعددة القطاعات.
توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار.

- خلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب وبلوغ المناطق المروية نسبة 25% من الأراضي المزروعة بحلول 2019.
- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج للتشجير 400000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة.
- مضاعفة إنتاج المنتجات الصيدلانية ومنتجات تربية المائيات وذلك بتهيئة وتوسيع الهياكل المتواجدة في الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها الإنتاجية.
- تنمية السهول وكذلك الحفاظ على النظم الإيكولوجية.
- مكافحة التصحر وانجراف التربة.

الشكل رقم (02)ركائز مخطط عمل الفلاحة 2015-2019

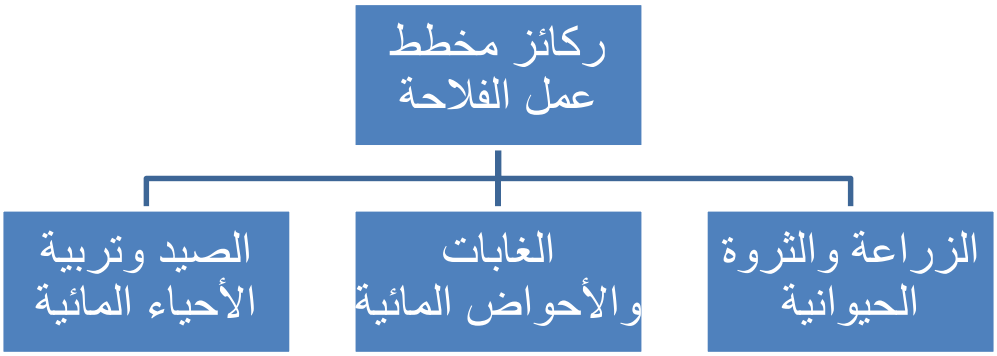

المصدر:(عادل، 2018 ، صفحة 108)

كما يركز البرنامج على البحوث الزراعية التي تحث على استنباط أصناف عالية الغلة، وزيادة الإنتاج في الفروع الإستراتيجية، مثل الحبوب، اللحوم الحمراء، مشتقات الحليب و البقوليات، كذلك الاهتمام بتكوين الشباب من خلال تقديم تسهيلات للاستفادة من الأراضي الزراعية، ومرافقتهم في المشاريع الاستثمارية، و مكننة القطاع وتحسين و توسيع وتنظيم الأسواق الفلاحية و الصناعة الغذائية وذلك لحماية المنتج والمستهلك.

خصصت الدولة في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد حسب الاحتياجات،حظي القطاع باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، من خلال تطبيق الدولة لبرامج وسياسات زراعية وإنشاء صناديق أو تطوير صناديق موجودة، لتقديم العديد من أشكال الدعم وكذا القيام بتشجيع

القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الفلاحية سواء نباتية أو حيوانية، وتوزيع الأراضي واستصلاحها عن طريق الامتياز وزيادة حجم الاستثمارات العمومية، فيما يخص تنمية البنى التحتية، من خلال بناء السدود وقنوات الري والصرف، وفتح الطرق وتوصيل الكهرباء، وكذلك الاهتمام بتطوير البحوث والخدمات الإرشادية والوقائية، وتكوين العاملين في إدارة القطاع الزراعي. أيضا الاهتمام بتوفير الظروف الملائمة من أجل توفير بيئة للاستثمار من خلال سن قوانين وتشريعات محفزة، سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي و

إعطاء أكثر امتيازات وضمانات للمستثمرين وكذلك القيام بإنشاء إطار مؤسساتي قائم على تأطير الاستثمارات وتشجيعها على رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI والمجلس الوطني للاستثمارCNI والشباك الوحيد اللامركزي GU...أيضا تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحماية وضمان الاستثمار والحق في التحكيم الدولي. (حداشي، 2019، الصفحات 41-42)

ولقد استفاد القطاع من رخص التزام بقيمه 661 مليار دج بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2024 وهي موزعة على الفلاحة والتنمية الريفية ب 617.8 مليار دج، أي 94% من مجموع الميزانية والغابات ب 36 مليار أي 5% من إجمالي الميزانية والإدارة العامة ب 7.2 مليار دج.(وكالة الأنباء الجزائرية، بلا تاريخ)

المطلب الخامس: برامج التنمية الفلاحية فترة 2021-2024

الفرع الأول: مشروع بلدنا (مشروع جزائري قطري)

مشروع" بلدنا "هو شراكة إستراتيجية بين الجزائر وقطر تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وتقليص واردات الحليب المجفف، من خلال إنشاء منظومة زراعية صناعية متكاملة في ولاية أدرار جنوب الجزائر.("بلدنا" القطرية تستثمر 3.5 مليارات دولار بمشروع للحليب في الجزائر، 2025) تم التوقيع على اتفاقية الإطار لمشروع" بلدنا "الجزائري القطري في 24أبريل 2024، بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية وشركة" بلدنا "القطرية، بحضور مسؤولين من الصندوق الوطني للاستثمار الجزائري. (التوقيع على اتفاقية-إطار مع الشركة القطرية "بلدنا" لإنجاز مشروع لإنتاج الحليب المجفف، 2025)

وبعد أربعة أشهر من توقيع الاتفاقية، بدأت المرحلة الأولى من المشروع في سبتمبر 2024، والتي شملت حفر آبار استكشافية وتحضير الأراضي لزراعة الأعلاف اللازمة لتغذية الأبقار .

يُعد هذا المشروع من أكبر المشاريع الفلاحية في الجزائر، حيث يهدف إلى إنتاج الحليب المجفف ومشتقاته على مساحة تفوق 117ألف هكتار في ولاية أدرار، مع توقعات ببدء الإنتاج في عام 2026.

1. أبرز ملامح المشروع:

- **الاستثمار:**تبلغ قيمة المشروع أكثر من 3.5مليار دولار، وهو ثمرة اتفاقية إطار وُقعت في أبريل 2024بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية وشركة" بلدنا "القطرية، بمشاركة الصندوق الوطني للاستثمار الجزائري. (مراسم التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الشركة القطرية "بلدنا" لإقامة مشروع متكامل لإنتاج الحليب المجفف بالجنوب الجزائري، 2025)
- **الموقع والمساحة :**يقام المشروع على مساحة تفوق 117ألف هكتار في ولاية أدرار، مع توزيع الإنتاج عبر ثلاثة أقطاب في ولايات مختلفة. (حويشة، 2025)
- **الهدف:**يهدف المشروع إلى إنتاج الحليب المجفف ومشتقاته، وتقليص واردات الجزائر من هذه المادة الأساسية، بالإضافة إلى توفير فرص عمل وتعزيز التنمية المحلية. ("بلدنا" القطرية تستثمر 3.5 مليارات دولار بمشروع للحليب في الجزائر، 2025)

2. مكونات المشروع:

- **تربية الأبقار:**يخطط المشروع لتربية حوالي 270ألف رأس من الأبقار الحلوب على مدى تسع سنوات، بهدف إنتاج ما يقارب 1.9مليار لتر من الحليب سنويا. (حويشة، 2025)
- **إنتاج الحليب المجفف:**من المتوقع أن يبدأ الإنتاج في عام 2026، بمعدل سنوي يصل إلى 200ألف طن من مسحوق الحليب. (قطر تستثمر بقيمة 3.5 مليار دولار لإنتاج الحليب في الجزائر، 2024)
- **البنية التحتية:**يشمل المشروع إنشاء مزارع، مصانع تحويل، وحدات تخزين، وشبكات سقي متطورة، بالإضافة إلى حفر آبار استكشافية لتوفير المياه اللازمة للزراعة وتربية المواشي. (بدء أعمال المرحلة الأولى من مشروع شركة بلدنا لإنتاج الحليب المجفف في الجزائر، 2025)

3. الأثر الاقتصادي والاجتماعي:

- توفير فرص العمل :من المتوقع أن يوفر المشروع حوالي 5,000فرصة عمل مباشرة، مع إمكانية خلق وظائف غير مباشرة إضافية في القطاعات المرتبطة.
- تعزيز الأمن الغذائي :يساهم المشروع في تقليص فاتورة استيراد الحليب المجفف، وتلبية جزء كبير من الطلب المحلي على هذه المادة الحيوية.
- نقل التكنولوجيا :يساهم في إدخال تقنيات حديثة في مجالات الزراعة وتربية المواشي، مما يعزز من كفاءة وإنتاجية القطاع الفلاحي في الجزائر. ("بلدنا" القطرية: مشروع متكامل لإنتاج الحليب المجفف بـ3.5 مليارات دولار في الجزائر، 2025)

4. التقدم الحالي:بدأت المرحلة الأولى من المشروع في سبتمبر 2024، وتشمل حفر آبار استكشافية وتحضير الأراضي لزراعة الأعلاف اللازمة لتغذية الأبقار ("بلدنا" القطرية: مشروع متكامل لإنتاج الحليب المجفف بـ3.5 مليارات دولار في الجزائر، 2025).

الفرع الثاني: المشروع الإيطالي الجزائري لإنتاج الحبوب

تم توقيع اتفاقية الإطار في 6يوليو 2024بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية وشركة بونيفيكيفيراريزي (BF) الإيطالية، بحضور وزراء من كلا البلدين، يقع هذا المشروع في ولاية تيميمون جنوب غرب الجزائر، على مساحة إجمالية تبلغ 36,000 هكتار.

حيث تبلغ قيمة المشروع 420مليون يورو (حوالي 455مليون دولار)، بتمويل مشترك بين صندوق الاستثمار الوطني الجزائري وشركة BFالإيطالية.

المشروع الزراعي الجزائري-الإيطالي لإنتاج الحبوب هو مبادرة إستراتيجية تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، وتقليص الاعتماد على واردات الحبوب، خاصة القمح الصلب. (جبريل، 2014). يتكون هذا المشروع من:

- الزراعة :زراعة القمح الصلب و البقوليات مثل العدس والحمص و الفاصولياء الجافة.
- الصناعات الغذائية :إنشاء وحدة لإنتاج العجائن ومرافق للتخزين والتعبئة .
- التكنولوجيا :استخدام تقنيات زراعية حديثة لتعزيز الإنتاجية والاستدامة. (شراكة جزائرية-إيطالية ضخمة لكبح نزيف واردات القمح والبقوليات، 2024)

ينتج المشروع سنويا إنتاج 170ألف طن من القمح الصلب، و 11ألف طن من الحمص، و6آلاف طن من العدس.

كما ساهم في خلق أكثر من 6,700فرصة عمل، منها حوالي 1,600وظيفة دائمة، يمتد تنفيذ المشروع من عام 2024إلى 2028، مع بدء عمليات الزراعة في خريف 2024. (الجزائر- إيطاليا.. شراكة وثيقة وآفاق واعدة، 2024).

يهتم هذا المشروع بالأمن الغذائي حيث يساهم المشروع في تقليص واردات الجزائر من الحبوب، التي تكلف الخزينة العامة مليارات الدولارات سنويا، كما يعد المشروع جزءًا من خطة" ماتاي "الإيطالية لتعزيز التعاون مع أفريقيا، ويهدف إلى خلق قيمة مضافة والحد من الفقر والهجرة، ويساهم في إدخال تقنيات زراعية متقدمة إلى الجزائر، مما يعزز من كفاءة وإنتاجية القطاع الفلاحي.(الجزائر- إيطاليا.. شراكة وثيقة وآفاق واعدة، 2024).

الفرع الثالث: مشروع إنتاج مخازن الحبوب في الجزائر

في إطار تعزيز الأمن الغذائي الوطني، أطلقت الجزائر خلال السنوات 2025–2024 برنامجًا وطنياً لبناء مخازن تخزين الحبوب يهدف إلى رفع القدرات من نحو 3.4مليون طن حاليًا إلى 9 ملايين طن قبل نهاية2025.يشمل البرنامج إقامة 30 صومعة إستراتيجية توزع على مختلف الولايات الكبرى، بالإضافة إلى 350مركزا جواريا بالقرب من مناطق الإنتاج لتسهيل وصول الفلاحين إلى نقاط التخزين وتقليص تكاليف النقل. (الإذاعة الجزائرية، 2024)

إلى جانب ذلك، تم الشروع فعليًا في عدة مشاريع و لائية لإقامة مخازن بسعات تتراوح بين 50ألف إلى 1 مليون قنطار، في ولايات مثل قسنطينة، قالمة، معسكر وغيرها.

البرنامج الوطني يضم محورا رئيسيا يتكون من:
بناء 30صومعة استراتيجية بسعات تخزينية تتراوح بين 200ألف قنطار و1 مليون قنطار للصومعة الواحدة، موزعة على 30ولاية ،إنشاء 350 مركزا جواريا بسعة إجمالية تقدّر بـ1.75 مليون طن، بواقع مركز لكل مناطق الإنتاج الرئيسية، مع توزيع أموال بقيمة 25 مليار دينار للمركز الواحد وبمدة إنجاز8أشهر لكل مشروع. (الإذاعة الجزائرية، 2024)

- **أبرز المشاريع الولائية:**

- **قسنطينة**

وضع حجر الأساس في أغسطس 2024لإنجاز 9مراكز جوارية لتخزين الحبوب في 5 بلديات بولاية قسنطينة، بسعة 50ألف قنطار للمركز، بإجمالي 450ألف قنطار، وميزانية تفوق 2.2مليار دينار، مع آجال إنجاز لا تتجاوز 10أشهر، يستلم خلال النصف الأول من 2025هذه المراكز، مما يرفع قدرة الولاية التخزينية إلى 2.2مليون قنطار ويُقرب الفلاحين من نقاط التخزين.

- **قالمة**

استلام صومعة فولاذية بسعة 200ألف قنطار بداية عام 2024ببلدية بلخير لتعزيز شبكة التخزين بالولاية ورفع القدرة الحالية من 1.4مليون قنطار إلى 1.6مليون قنطار تقريبا معسكر، أطلقت الحكومة مشروع الصومعة الأولى بسعة 7ملايين قنطار في ولاية معسكر، ضمن تنفيذ برنامج 30صومعة. (الإذاعة الجزائرية، 2024)
رفع القدرة التخزينية الوطنية إلى 9ملايين طن بحلول نهاية 2025، مقارنة مع 3.4 مليون طن حاليا، تقريب المراكز الفلاحية من الفلاحين لتقليص تكاليف النقل وتأمين جودة المحصول من التلف، تأمين مخزون استراتيجي قادر على مواجهة تقلبات الإنتاج والاعتماد على الاستيراد. (الإذاعة الجزائرية، 2024)

الجدول رقم (02): يوضح بطاقة تقنية لبرامج التنمية الفلاحية 2020-2024

المشروع	المساحة
مشروع بلدنا القطري الجزائري	الموقع :ولاية أدرار. المساحة 117 :ألف هكتار. الهدف :إنتاج الحليب المجفف وتربية الأبقار. قيمة المشروع 3.5 :مليار دولار. فرص العمل المتوقعة 5,000 :منصب مباشر
مشروع تيميمون الإيطالي الجزائري	المساحة 36 :ألف هكتار. الهدف :إنتاج الحبوب والبقوليات والعجائن. قيمة المشروع 420 :مليون يورو. فرص العمل المتوقعة 6,700 :منصب، منها 1,600دائم
استصلاح الأراضي	المساحة المستهدفة للاستصلاح باستخدام تقنيات الري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (الجزائرية، 2024/06/15 - 17:11 و الخميس, 19 سبتمبر 2024 19:30)

المبحث الثالث: تطور الإنتاج الزراعي والحيواني في الجزائر

تُعد الفلاحة قطاعاً استراتيجياً في الجزائر، أسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل، وقد شهد تطوراً ملحوظاً منذ الألفية الثالثة بفضل السياسات الفلاحية الوطنية. ارتكزت هذه السياسات على دعم الإنتاج وتحسين المردودية بإدخال تقنيات حديثة وتوسيع المساحات المزروعة. يهدف هذا المبحث إلى تحليل تطور الإنتاج الزراعي والحيواني بين 2010 و2022 استناداً إلى البيانات الرسمية، مع تسليط الضوء على التحولات والتحديات التي تواجه هذا القطاع.

المطلب الأول: تطور الإنتاج الزراعي النباتي

إن السلع الغذائية النباتية والمتمثلة في جملة الحبوب (قمح، شعير، ذرة) و البقوليات و البطاطا والزيتون، الخضر،الفواكه، بالإضافة إلى التمور، تعتبر أهم مكونات الغذاء للفرد الجزائري.

جدول رقم (03) يوضح تطور المنتجات الغذائية 2010-2022 **الوحدة/ قنطار**

الإنتاج / الموسم	حبوب	بقوليات	بطاطا	خضر	فواكه ذات نواة	زيتون	تمور
2010-2011	24272155	780170	38621936	57070389	13821630	6107755	724840
2011-2012	51371533	842900	42194758	99803422	13588145	3938400	7893570
2012-2013	49122300	958330	48865380	69817270	1541040	5787400	8481990
2013-2014	34352150	937065	4673155	76735155	13965310	4828600	9343772
2014-2015	37609485	873922	4539769	79297508	15388816	6537246	9903770
2015-2016	34449184	773105	47581366	83230036	15339145	6964315	1029557
2016-2017	34778580	1072139	46064224	84125436	15171437	6844606	10585587
2017-2018	60659430	1376378	46533222	90037641	14801366	8607844	10947000
2018-2019	56332856	1362293	50202499	96497914	16460532	8687541	11360249
2019-2020	43929700	1150500	46594820	102872100	33889090	1079508	11519090
2020-2021	27832700	984400	43608800	101066800	34966330	704619	11888030
2021-2022	47176400	1002100	42998165	100212400	36530600	8229735	12474038

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد 41و 43، 2024-2023)

الحبوب:تهيمن الحبوب على النظام الغذائي للفرد الجزائري، وعلى الاقتصاد الوطني، ويمكن تقسيم جملة الحبوب إلى صنفين الحبوب الشتوية وتشمل أربعة أصناف هي (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، وخرطال)،أما الحبوب الصيفية تشمل نوعين هما (الذرة، والذرة الرفيعة).

فمن خلال قراءتنا للجدول،فقد عرفت الحبوب تذبذبا طوال فترة الدراسة ما بين ارتفاع إنتاج وانخفاض له فبلغ إنتاج جملة الحبوب للموسم الفلاحي 2010 - 2011 بقيمة 2472155 قنطار، ليرتفع الإنتاج في الموسم الفلاحي اللاحق إلى 51371533 بزيادة معتبرة في لإنتاج تقدر 1.2% لتنخفض بعدها في المواسم الفلاحية اللاحقة، حيث بلغت أدنى قيمة إنتاج في الموسم الفلاحي 2015- 2016 وذلك بسبب موجة الجفاف التي ضربت البلاد، لتعرف نوعا من الاستقرار في المواسم الفلاحية اللاحقة، لتعرف قفزة نوعية في الموسم الفلاحي 2017 - 2018 وتسجل أعلى قمة إنتاج خلال سنوات الدراسة بإنتاج يقدر 60659430 بزيادة تقدر34% عن الموسم الفلاحي الفائت بفضل الجهود، وفي إطار المخطط الوطني للتطوير الفلاحي.

أ. **البقوليات:** تعتبر البقولالجافة مصدرا مهما من البروتينات النباتية، وتتمثل في العدس، الحمص، الفاصولياء المجففة، البازلاء المجففة.فقد عرف إنتاج البقول الجافة منحنى تصاعدي في قيمةالإنتاج، مع بعض التذبذبات بين الانخفاض وارتفاع طفيفين ،على العموم ارتفعالإنتاج خلال سنوات الدراسة من788170للموسم الفلاحي 2012 -2011 إلى 1362290 للموسم الفلاحي 2014 - 2019 .

ويعبر هذا الارتفاع في الإنتاج عن انعكاس سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وما حملته من تدابير لدعم المزارعين في مجال البقول الجافة.

ب. **البطاطا:** تعتبر البطاطا من مجموعة الدرنات والجذور، وهي من المحاصيل الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع لذلك عرف إنتاجها اهتماما كبيرا من طرف السلطات الجزائرية، من خلال تقديم إعانات لمنتجيها ما أدى إلى ارتفاع الإنتاج طوال فترة الدراسة، فقد بلغ الإنتاج الموسم الفلاحي 2018- 2019 أعلى قيمه للإنتاج بـ 50202499قنطار، كما تعتبر ولاية وادي سوف الأعلى إنتاجا ثم تليها عين الدفلى و مستغانم.

إن الدعم المالي الموجه لإنتاج البطاطا يشمل كافة مراحل الإنتاج مراحل ابتداء من تحضير الأراضي المزروعة إلى تأخر مرحلة وهي التخزين(زروت، 2018، صفحة 181)

الخضر: تشمل الخضر على عدد كبير من المحاصيل، نذكر منها طماطم، بصل، فلفل، حيث تمد الجسم الكثير من العناصر الغذائية.

بالنسبة للإنتاج الفلاحي للخضر فقد سجلت زيادة نسب كبيره، وهذا يعود لتطبيق السياسات الفلاحية في مجال دعم الاستثمار في مجال الري، من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحيةFNRDA من خلال إدخال تقنيا تجديدة لتوفير المياه للري.

فقد سجل في الموسم الفلاحي 2010 -2011 إنتاجا بلغ 57070389ليرتفع إلى99803422 في الموسم الفلاحي 2011 - 2012، 174% وهي زيادة جد كبيرة، لينخفض الإنتاج في الموسم اللاحق إلى 69817170، ثم لتعرف زيادات مستمرة.

ت. الفواكه:

من خلال الجدول يظهر لنا بأن إنتاج الفواكه هو إنتاج معتبر طول فترة الدراسة، وجملة الفواكه من فواكه ذات نواة من خوخ، مشمش، كرز فقد عرف الإنتاج استقرار في الإنتاج بالنسبة للمواسم الفلاحية 2010 -2011-2012 وليرتفع في الموسم الفلاحي 2012- 2013 إلى 1540140 لينخفض في الموسم الموالي، وبعدها يعرف استقرارا نسبيا، ويعود ارتفاع الإنتاج نتيجة الدعم المقدم للفلاحين، من أجل رفع المردودية، خاصة من خلال استخدام الأسمدة ومكافحه الآفات، وتقديم المكننة وعتاد السقي هذا ما يفسر ارتفاع الإنتاج.

ث. الزيتون:إن الجزائر هي من البلدان الأكثر شهرة في مجال زراعة الزيتون، حيث تخصص مساحة هامة من الأراضي الفلاحية لغراسة أشجار الزيتون.وتقدرالمساحة الإجمالية لزراعة الزيتون 440 الف هكتار أي ما يقارب 68مليون شجرة، ويعود بسبب تطور إنتاج الزيتون إلى تطور عدد الأشجار واليد العاملة.

كما يسجل تناقص في الموسم الفلاحي في الإنتاج الموسم الفلاحي 2011- 2012 مقارنة بالموسم 2010-2011 وهذا يعود لتناقص المساحة وإلى تدني اليد العاملة، أيضا تدني إنتاج الشجرة وبعدها عرف منحنى تصاعدي في الإنتاج، كما عرفت مساحات غرس أشجار الزيتون، تطورا معتبرا من 168 ألف هكتار سنة2000 إلى 480 ألف هكتار سنة 2018-2019. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية)

كما تتأثر أشجار الزيتون بالتغيرات المناخية التي تضعف من إنتاج الأشجار، وهو ما دفع بالسلطات إلى تبني مخطط لتوسيع مساحة هذه الشعبة إلى مليون هكتار مع الانخراط في برنامج تطويرها.

ج. **التمور:** تتوفر الجزائر على مساحة واسعة من واحات النخيل، التي تضم ملايين النخلات تتربع على مساحة قدرها 170ألف هكتار كما تمتلك الجزائر أزيد من 800 صنف من أصنافالتمور وتتوزع مناطق زراعة النخيل في الجزائر على 16 ولايةإلى أنه توجد سبع ولايات رئيسية في إنتاج التمور هي:

بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، تمنراست، أدرار، وبشار. (فرحات، 2012، صفحة 16)

عرف إنتاج التمور تزايد خلال فترة الدراسة، وهذا راجع لدعم المنتجين وتشجيع سياسات تجديد واحات النخيل، واستعمال طرق الري بالتقطير والتسميد في مياه الري ما أدى إلى زيادةالإنتاج. وقد أعلنت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في إطار مخطط تنمية الفلاحة والتنمية الريفية الممتد إلى أفاق 2023 عن برنامج لغرس مليون نخلة، ابتداء من الموسم الفلاحي 2023 – 2027.

والمنحنى التالي يوضح تطور المنتجات الغذائية 2010-2022

الشكل رقم (03): يوضح تطور المنتجات الغذائية 2010-2022

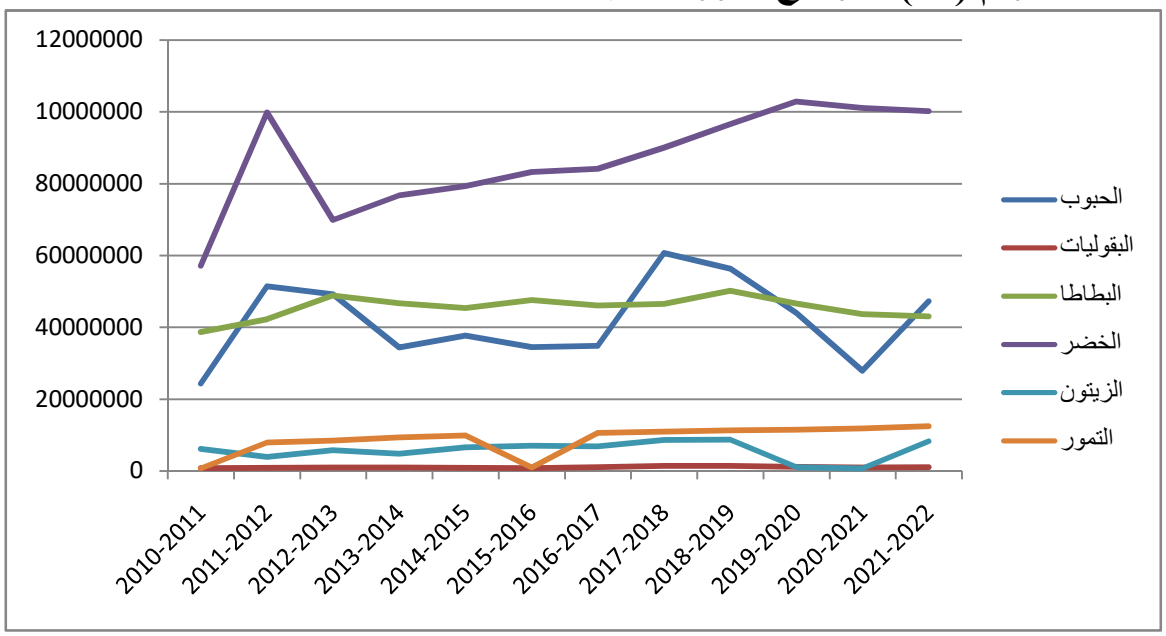

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الجدول رقم (03).

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني:

تمتلك الجزائر ثروة حيوانية متنوعة، مكونة من أغنام، بقر، ماعز، جمال، كما تساهم هذه الثروة في توفير مناصب شغل، وسد حاجيات المواطنين من خلال استهلاك لحومها وحليبها وجلودها،والجدول الموالي يوضح تطور الثروة الحيوانية.

جدول رقم (04) يوضح تطور الثروة الحيوانية (2010-2022)

الوحدة ألف رأس

السنوات	الصنف			
	البقر	الضأن	الماعز	الجمال
2010	1748	22869	4287	314
2011	1790	23989	4411	319
2012	1844	25194	4594	340
2013	1909	26573	4911	344
2014	2050	27808	5130	354
2015	2055	28112	5015	362
2016	1620	28136	4935	379
2017	1885	28349	5008	382
2018	1816	28742	4909	417
2019	1781	29429	4986	417
2020	1740	30905	4908	435
2021	1734	31126	5029	448
2022	1738	31192	5120	459

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد 41و 43، 2024-2023)

من خلال الجدول رقم (04) نجد بأن الأغنام تمثل 78% من مجموعالماشية،ويأتي الماعز في المرتبة الثانية 14% وثم تليها الأبقار ما يعادل 6% .

أ. **الأبقار:**يلاحظ من خلال الجدول أن عدد الأبقار في تزايد مستمر خلال الفترة 2010 إلى غاية 2016، ثم يتراجع عدد الأبقار سنة 2017 إلى غاية 2019، وهذا راجع إلى إجراءات توقيف الاستيراد نتيجة انخفاض أسعار البترول،وما انجر عنه من آثار سلبية على الاقتصاد.

كما أن الكثير من الأبقار المستوردة لم تتأقلم مع الظروف المناخية ونتيجة إهمال الفلاحين تم توجيهها للذبح لاستهلاكها كلحوم حمراء.

ب. **الضأن:** سجلت الأغنام تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة، فقد حققت سنة 2022 أعلى نسبة في أعداد الأغنام وهذا كان مدفوعا بإجراءات الحجر الصحي، وعمليات البيع سنة 2020، مقارنة بالأعوام الفائتة، بسبب إغلاق أسواق المواشي، وحظر الحفلات وإغلاق المطاعم، هذا كله ساهم في زيادة عدد رؤوس الماشية.

ت. **الماعز:**سجلت أعداد الماعز ارتفاعا طوال فترة الدراسة، حيث بلغ عدد رؤوس الماعز2010بـ4287000تواصل ارتفاعه ليسجل في سنة 2016 العدد4935000، ويواصل استقراره سنوات 2018 – 2020 ثم يبدأ الارتفاع من جديد ليبلغ 5120824 في سنة 2022و هو أعلى مستوى.

إجمالا سيطر على الثروة الحيوانية في الجزائر طرق رعي يدوية تقليدية،بحيث تتوقف جودة المراعي على الأمطار خلال كل موسم، كما أنه يصعب إحصائها وتزويدها باللقاحات والأدوية، وقت انتشار الأمراض، ما يعرضه للنفوق أو الذبح .

الشكل رقم (04): يوضح تطور الثروة الحيوانية (2010-2022)

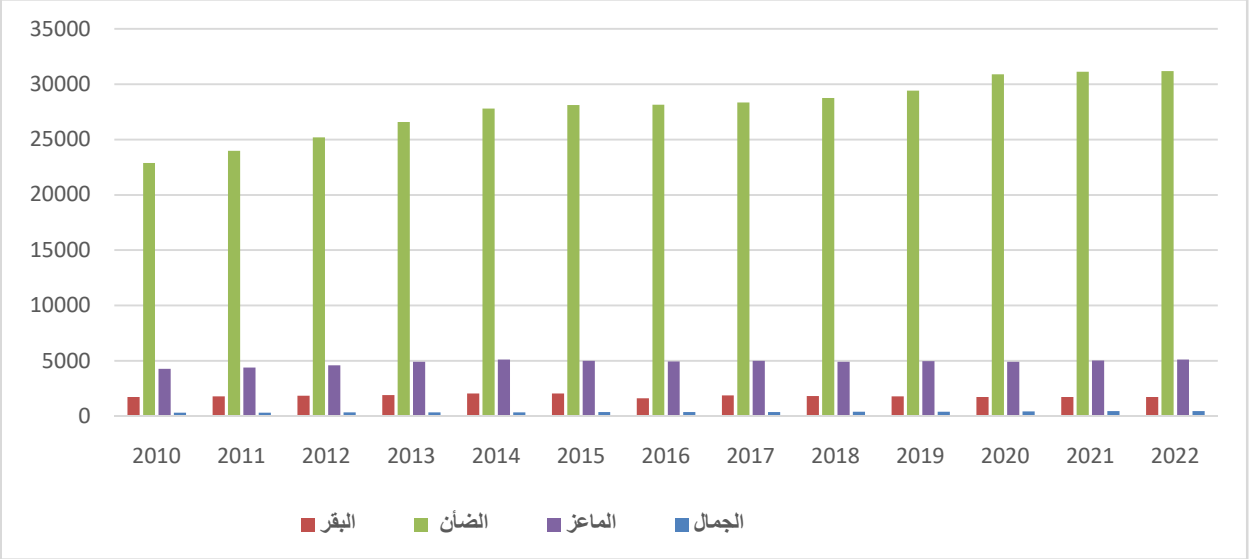

المصدر:من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الجدول رقم (04).

جدول رقم (05):تطور الإنتاج الحيواني (2009-2022):الوحدة: ألف طن

السنوات	إنتاج لحوم الحمراء والبيضاء	إنتاج لحوم الدواجن	بيض ألفوحدة	السمك
2013-2009	536.65	279.59	242.575	116.187
2014	771.02	284.76	151.513	99.165
2015	819.02	293.44	167.500	98.05
2016	840.41	302.76	167.298	100.150
2017	1073.70	529.81	394.23	108.30
2018	343.58	540.00	314.04	120.35
2019	350.77	299.43	341.56	105.13
2020	798.52	292.64	308.46	86.90
2021	795.63	266.64	305.24	83.91
2022	803.13	283.74	311.93	/

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد 41و 43، 2024-2023)

من خلال تحليلنا للجدول رقم 06نجد :

عرف إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء منحنى تصاعديا خلال الفترة 2009- 2017 وتليها انخفاضا في الإنتاج في الفترة 2018- 2019.

يقدر إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4-7 مليون قنطار خلال الفترة 2010 – 2017.

تجدر الإشارةأنإنتاج اللحوم الحمراء مرتبط بأسعارالأعلاف، هذا ما يجعل ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء الطازجة، ويبقى إنتاج اللحوم الحمراء لا يغطي احتياجات الفرد وهذا الارتفاع أسعاره بحيث تبقى بعيدة عن القدرةالشرائية للمواطن.

- **اللحوم البيضاء:**

ازداد إنتاج اللحوم البيضاء بشكل كبير وخلال فترة 2010- 2017، وتعود هذه الزيادة فضل سياسة دعم المنتجين ومنح قروض الاستثمار في مجال الدواجن، ثم ينخفض الإنتاج 2018 إلى 343.48بعدما كان في العام 2017 بسبب ارتفاع قيمة مدخلات تربية الدواجن، على مستوى السوق العالمية إضافة إلى تفشي بعض الأمراض التي تمس الدواجن.

- **البيض**:يتمركز إنتاج البيض في المناطق الريفية التي يكثر فيها تربية الدواجن، وقد بلغ إنتاج البيض تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة. كما يعتبر إنتاج البيض الأعلى مقارنة مع بعض المنتجات، وقد حقق نتائج ايجابية.
- **السمك:** كمية الإنتاج السمكي متذبذبة خلال فترة الدراسة إذ قدر حدها الأقصى 2018 بـ 120ألف طن بالرغم من ازدياد الطلب عليه كل سنة يبقى حجم الإنتاج ضئيلا مع الموارد المائية والمالية والقدرات البشرية ما يوضح عدم إعطاء أهمية لهذه لثروة الغذائية بالقدر المطلوب.

الشكل رقم (05): يوضح تطور الإنتاج الحيواني (2009-2022)

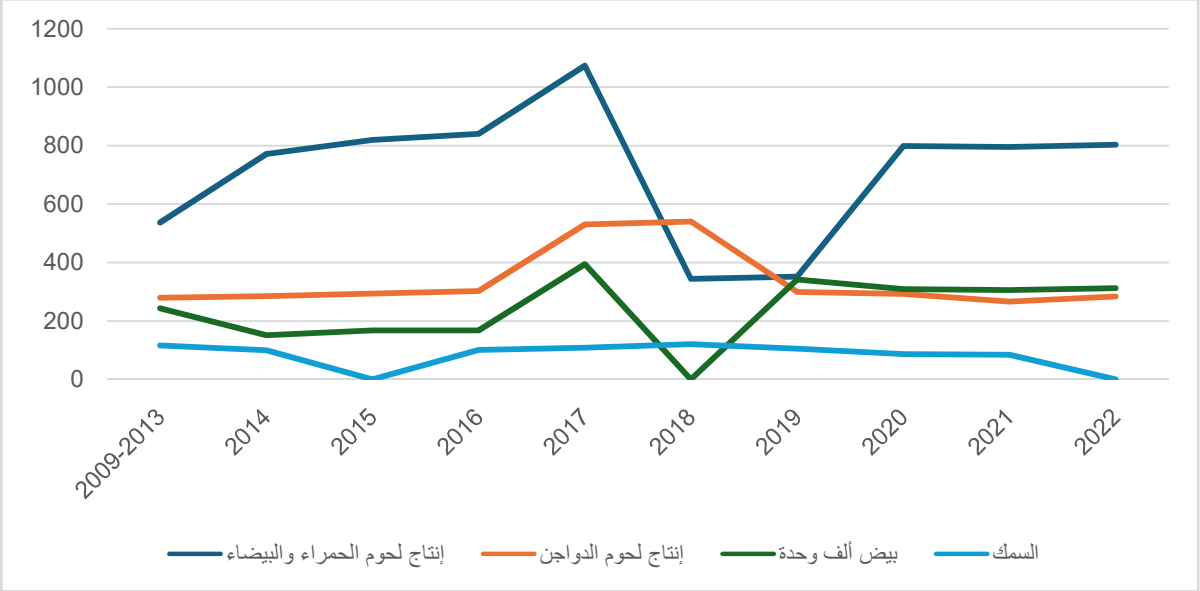

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الجدول رقم (05).

جدول (06):تطور نسبه الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لمجموعة السلع الأساسية في الجزائر 2009 -2021:

السنة	السلع	المتاح من الاستهلاك طن	الاكتفاء الذاتي %	قيمة الفجوة %
متوسط الفترة 2009-2013	حبوب	13523.6	34.2	65.8
	بطاطا	3904	97	3
	بيض	243	99.8	0.2
	زيوت	759.3	10.9	89.1
	خضر	10185.6	99.5	0.5
	بقوليات	211	37.5	62.5
	لحم	595.5	90.1	9.9
2014	حبوب	15931.8	21.6	78.4
	بطاطا	4796.6	97.4	2.6
	بيض	151.9	99.8	0.2
	زيوت	1016	5.6	94.4
	خضر	13606.5	99.6	0.4
	لحوم	852	90.1	9.9
	بقوليات	317.1	38.9	61.1
2015	حبوب	17672.2	21.3	78.7
	بقوليات	338.3	31.7	68.3
	بطاطا	4692.6	96.7	3.3
	بيض	168	99.7	0.3

	زيوت	1122.4	7.7	92.3
	خضر	13865.1	99.6	0.4
	لحوم	886.9	90.5	5.5
2016	حبوب	16379.2	18	82
	بقوليات	285.8	31	69
	بطاطا	4867.5	98.3	1.7
	بيض	167.9	99.6	0.4
	زيوت	910.2	8.7	91.3
	خضر	14626.9	99.6	0.4
	لحوم	906.2	92.7	7.3
2017	حبوب	16370.3	21.2	78.8
	بطاطا	4747.3	97	3
	بيض	394.3	99.4	0.6
	زيوت	978.2	10.4	89.6
	خضر	8884.3	100	0
	بقوليات	212.3	50.5	49.5
	لحوم	1123.3	95.6	4.4
2018	حبوب	22788.1	21.2	78.2
	بطاطا	4733.7	98.3	1.7
	بيض	314.3	100	0
	زيوت	1132.6	9	91
	خضر	17380	99.8	0.2
	بقوليات	405.5	36	64
	لحوم	1099.2	95.6	4.4
2019	حبوب	22811.2	24.7	75.3
	بطاطا	5106.2	98.3	1.7
	بيض	341.7	99.9	0.1
	زيوت	1162.2	10	90
	خضر	8613.6	100	0
	بقوليات	57.8	82.7	17.3
	لحوم	884.7	93.6	6.4
2020	حبوب	17478.2	25.1	74.9
	بطاطا	4693.3	99.3	0.7
	بيض	309	99.8	0.2
	زيوت	1252.1	20	80
	خضر	10311.9	99.8	0.2
	بقوليات	306.5	37.5	62.5
	لحوم	831.8	96	4
2021	حبوب	15745.2	17.7	82.3
	بطاطا	4424.9	98.6	1.4
	بيض	305.8	99.8	0.2
	زيوت	1234.9	19.3	80.7

	خضر	10135.2	99.7	0.3
	بقوليات	332.2	29.6	70.4
	لحوم	788.7	99	1

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على (المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية المجلد 41و 43، 2024-2023)

1. تطور نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لمجموعة السلع الأساسية في الجزائر 2009 -2021:

من خلال الجدول، نجد أن مجموعة الحبوب و البقوليات والزيوت والسكر، تتصدر أكبر نسب في قيمة الفجوة الغذائية، هذا ما يجعل الجزائر تلجأ للواردات لتغطية العجز الموجود في هذه السلع الإستراتيجية أما بالنسبة للخضر و البطاطا، تصل نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 100% وهذا لوفرة الإنتاج الفلاحي بسبب زيادة الاستثمارات في الخضر و البطاطا، وبروز الأقطاب الجنوبية كأهم ممول لمادة البطاطا في وادي سوف.

بالنسبة لمجموعة اللحوم نجد نسب اكتفاء عالية، وهذا راجع لارتفاع الأسعار في الأسواق، ولعدم قدرة الأفراد لشرائها بسبب تدني القدرة الشرائية.

من خلال هذا الجدول يمكن تصنيف السلع الأساسية إلى ثلاث أصناف:

- سلع ذات اكتفاء ذاتي مرتفع ويتمثل في الخضر بطاطا، بيض، واللحوم.
- سلع ذات اكتفاء ذاتي متوسط حبوب، بقوليات.
- سلع ذات اكتفاء ذاتي ضعيف ومنعدم الزيوت والسكر.

ومن أجل تحقيق نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة، تطمح الجزائر من خلال المخططات الفلاحية لإنتاج السلجم الزيتي على مساحة3 ألاف هكتار على المستوى الوطني، كما وضعت خارطة طريق تشمل المزارعين الصناعيين، لتنفيذ مشروع تطوير زراعة الشمندر السكري، بهدف خفض فاتورة استيراد السكر والسماح بإنشاء قطاع إنتاج وتصنيع،وتهدف هذه الخطة لزراعة150 ألف هكتار من الشمندر السكري.

جدول رقم (07) : القيمة المضافة للزراعة والغابات وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة 2000 إلى غاية 2022

السنوات	مليون دولار بأسعار 2015	نسبة مئوية
2000	7027.5	7.3
2005	10091.5	8.1
2010	13664.6	9.7
2015	19218.2	11.6
2018	20370.4	11.6
2019	20920.4	11.8
2020	21276.1	12.6
2021	20871.8	12
2022	21041.7	11.7

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (STATISTICAL YEAR BOOK WORLD FOOF AND AGRICULTURE, 2024)

من خلال الجدول الذي يقدم بيانات القيمة المضافة للزراعة والغابات وصيد الأسماك والنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يمكن تحليل الوضع الاقتصادي بناءً على هذه المعطيات:

شهد القطاع محل الدراسة تطورًا ملحوظًا على مدار الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2022، حيث ارتفعت قيمته من 7027.5 مليون دولار إلى 21041.7 مليون دولار بأسعار 2015، ما يعكس نموًا اقتصاديًا يقارب ثلاثة أضعاف خلال هذه الفترة. هذا النمو يعكس توسعًا في نشاط القطاع وزيادة في مساهمته ضمن الاقتصاد الكلي.

وقد ترافقت هذه الزيادة في القيمة مع تحسن تدريجي في نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت من 7.3% سنة 2000 إلى 12.6% سنة 2020، ما يدل على تعاظم دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، سواء من حيث الإنتاج أو القيمة المضافة.

غير أن السنوات الأخيرة، خصوصًا ما بعد سنة 2020، شهدت نوعًا من التراجع الطفيف في نسبة المساهمة، إذ بلغت 12% في سنة 2021 ثم 11.7% في سنة 2022، رغم بقاء القيمة الفعلية مستقرة نسبيًا. يُشير هذا التراجع النسبي إلى احتمال دخول قطاعات أخرى أكثر ديناميكية على خط المنافسة أو إلى تغيرات في السياسة الاقتصادية أو ظروف السوق أثرت على وتيرة النمو داخل هذا القطاع.

الشكل رقم (06): يوضح تطور نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

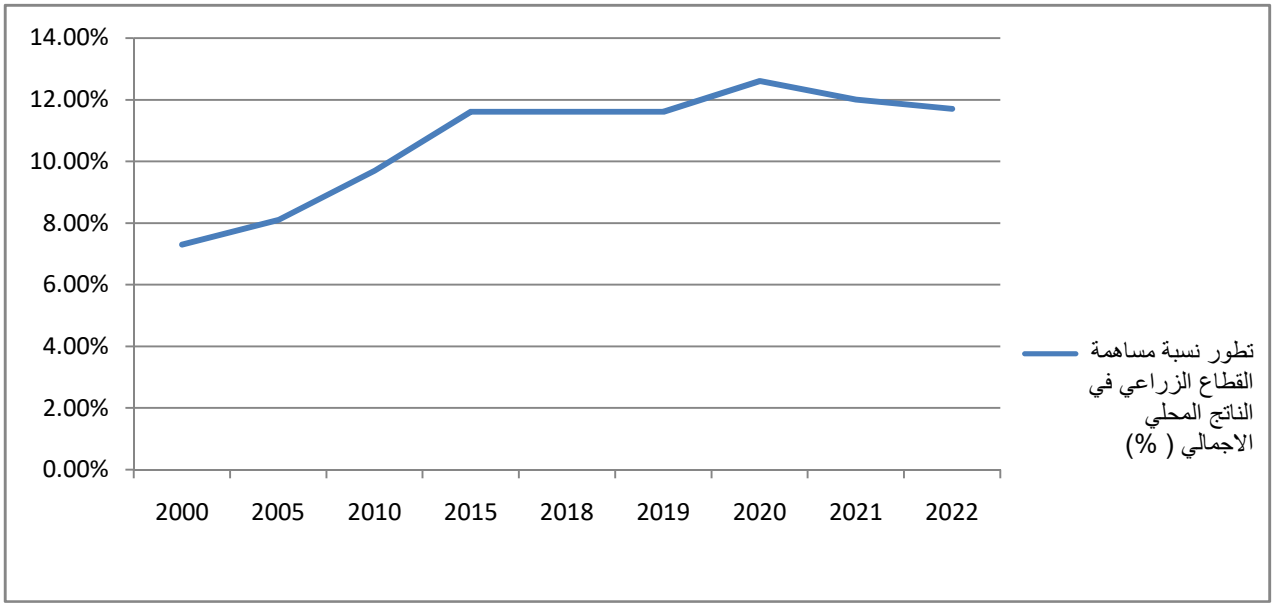

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم 07.

الشكل رقم (07): يوضح القيمة المضافة في الإنتاج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي

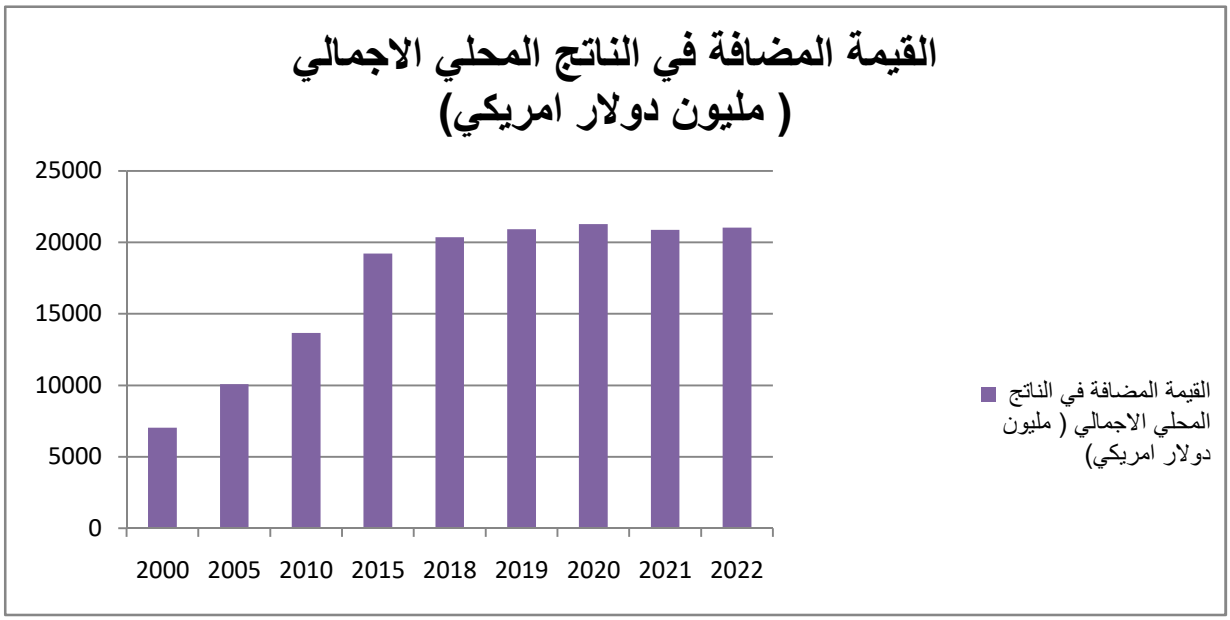

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (07)

الفصل الثالث:

متطلبات وتحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد:

يُعد الأمن الغذائي من أبرز التحديات الإستراتيجية التي تواجه الجزائر، نظرًا لاعتمادها الكبير على الواردات الغذائية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان. وفي ظل هشاشة النظام الغذائي العالمي وتكرار الأزمات الجيوسياسية والبيئية، تبرز الحاجة المُلِحّة لتطوير سياسات وطنية فعّالة تضمن الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل أهم المتطلبات البنيوية والتنظيمية للأمن الغذائي في الجزائر، مع إبراز أبرز التحديات التي تعترض سبيل تحقيقه، وذلك من خلال التطرق إلى إدارة الأراضي الزراعية، وتنظيم الإنتاج، وتطوير القطاع الفلاحي.

المبحث الأول: متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يمثل الأمن الغذائي أحد التحديات الأساسية في الجزائر، ويعتمد تحقيقه بدرجة كبيرة على الإدارة الفعالة للموارد الزراعية، خاصة الأراضي الزراعية. فالسياسات الزراعية الناجحة يجب أن تنطلق من تسيير علمي وعقلاني للأراضي من حيث تحديد الأقاليم الزراعية، تقسيم الحيازات وتوزيعها بشكل عادل وفعّال. كما أن تنظيم الإنتاج الزراعي وتخصيص المساحات الملائمة للمحاصيل الإستراتيجية مثل الحبوب، يعتبر عنصراً محورياً في ضمان الاستقرار الغذائي. وتسعى الجزائر، ضمن إستراتيجية شاملة، إلى تطوير القطاع الفلاحي بالاعتماد على التقنيات الحديثة والبحث العلمي بهدف بلوغ الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية الغذائية للأسواق الخارجية.

المطلب الأول: إدارة الأراضي الزراعية

بما أن الأراضي الزراعية تشكل العامل الرئيسي في العملية الزراعية فإن أي إخلال أو سوء تسيير لهذا المورد ينعكس بصفة مباشرة على كفاءة الإنتاج الزراعي. وبما أن الجزائر تعاني من أزمة عميقة في إدارة هذه الموارد فإن أي سياسة إصلاح زراعي تتجاهل تجويد إدارة الأراضي الزراعية تبقى دون فعالية، فعملية تحسين الأداء الزراعي ينبغي لها أن تنطلق من التسيير العلمي للأراضي الزراعية.

والتي تتطلب أن تراعي المبادئ التالية:

1-تحديد نوعية الأراضي الزراعية: من مميزات الأراضي الزراعية الجزائرية أنها تختص بطابع التنوع، وهو على عدة مستويات من بينها طوبوغرافية التربة وطبيعة المناخ، وعليه تنوع فرص إنتاج المحاصيل الزراعية ومميزاتها التفاضلية، إلا أن الأهم في سلة الأمن الغذائي هو اللحوم والحبوب والألبان. **(مزاري، 2017، صفحة 248)**

وبناء على هذا فالأقاليم الزراعية ينبغي أن تحدد: على حسب جودة الأراضي الزراعية أولا، وعلى مدى قربها من مياه الري الزراعي ثانيا، وعلى حسب إنتاجيتها الزراعية ثالثا، ويتمثل في الجدول التالي:

جدول رقم (08) :يمثل نوعية الأراضي الزراعية في الجزائر

أراض زراعية عالية الخصوبة	أراض زراعية مروية	أراض زراعية متوسطة الجودة	أراض زراعية هامشية
-هي الأراضي التي تمتلك قدرة عالية على إعطاء مردودية كبيرة.	-تعتبر أراضي زراعية مروية لأنها قريبة من مياه الري الزراعي بحيث يمكنها	-طبيعة تربتها لا تؤهلها لإنتاج غلال عالية. -تشكل زراعة القمح النسبة الأكبر في الجزائر.	-تتميز بعائدها الإنتاجي الضعيف بسبب سطحها الترابي الرقيق أو لأنها منحدرة.

-عبارة عن أراضي منبسطة ذات تربة جيدة -توجد بهذه الأراضي العديد من السهول الجزائرية، كسهل الطارف، متيجه، عيب بسام، ...الخ. -يتم تخصيص مياه الري إلى الأراضي ذات الجودة العالية رغم التكلفة الزائدة مادام عائدها الإنتاجي مضمون وذو أهمية إستراتيجية في سلة الأمن الغذائي	توفير مياه الري لها على مدار السنة. -تعتبر تكلفتها مناسبة لأنها تراعي الكفاءة الاقتصادية في العملية الإنتاجية. -تتميز بإنتاجيتها العالية في محصول القمح والشعير في الجزائر. -رغم إنتاجياتها العالية في المحاصيل إلا أن المساحة تبقى غير كافية لمتطلبات الشعب الجزائري. -كفاءتها التسييرية لهذه المساحات وتنظيمها المحكم لعملية الإنتاج مكنتها من توفير المتطلبات الغذائية الضرورية للجزائريين.	-يوجد هذا النمط في منطقة سعيدة، سيدي بلعباس وكذا في الحزام الجنوبي لولايتي تيارت وتيسمسيلت.	-تشمل أراضي العرش في غالب الحالات. -الأراضي التي تمتلكها الدولة كلها ذات جودة عالية

الجدول: من إعداد الباحث اعتمادا على المرجع (مزاري، 2017، الصفحات 249-251)

2-تقسيم الأراضي الزراعية: يتطلب التقسيم العلمي للحيازات الزراعية مراعاة الكفاءة الاقتصادية للعملية الإنتاجية أولا، ولطبيعة الأراضي الزراعية ثانيا، وللواقع السوسيو-اقتصادي للمزارعين الجزائريين ثالثا، وعليه فمراعاة الحد الأدنى للحيازة الزراعية الذي يوفر الشرط الأولي للمشروع الاقتصادي الذي يتحول بموجبه المزارع إلى مستثمر اقتصادي عامل مهم في عملية تقسيم الأراضي الزراعية. كما أن مراعاة التقسيم التقليدي للجغرافيا الجزائرية يعتبر أكثر أهمية في هذا المجال.

وتعتبر القدرة الاستثمارية والكفاءة الاقتصادية للمزارعين الجزائريين ذات أهمية بالغة في تحديد مساحة الحيازات الزراعية حتى لا يتحول القطاع الزراعي إلى احتكار لطبقة اجتماعية على حساب أخرى. **(مزاري، 2017، صفحة 252)**

3-توزيع الأراضي الزراعية: إن عملية توزيع الأراضي الزراعية هي الأخرى ينبغي أن تخضع للإدارة المحكمة، حيث يتم ضبط الاستفادة من الحيازات الزراعية وفقا لمتطلبات

الاستثمار الزراعي، وكل فلاح فاعل في الميدان الزراعي بإمكانه إن يستفيد من الحيازات الزراعية بما يقضي نهائيا على التأجير المرتفع التكاليف، وتحد من حالات ترك الأراضي الزراعية للتدهور. وهذا يتطلب تدخل الدولة بإدارتها على المستوى المحلي في هذه العملية، حيث تمثل الدائرة جهاز هام للتكفل بهذه العملية، وهنا ينبغي إصدار بطاقة تقنية لكل حيازة زراعية بمواصفاتها الطبوغرافية ومساحتها ومدى صلاحيتها للمزروعات المختلفة، ويتم تأجيرها للمزارعين بأثمان مناسبة للنشاط الزراعي المراد زراعته.

وعليه فإن تنظيم إدارة الأراضي الزراعية وضبط تداولها يمثل المدخل الأساسي للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، وإذا كانت أدبيات التنمية الزراعية تؤكد على المدخلات الحديثة من الميكنة الزراعية والتكنولوجية الحيوية والكيماوية وكذا أساليب الري الزراعي الحديثة، فالجزائر قطعت أشواطا في هذا المجال إلا أنها لازالت تعاني من التبعية الغذائية للسوق الدولية، وهذا راجع لكونها أهملت حلقة مهمة في التنمية الزراعية وهي الأراضي، وعليه فالإصلاحات الضرورية ينبغي أن تنطلق من الأرض وتنظيم الإنتاج ثم التأكيد على المدخلات الحديثة، حتى تنتظم العملية الزراعية وتتخلص من الاختلالات الهيكلية التي أصابت الزراعة الجزائرية منذ الاستقلال، مع التأكيد أيضا على الارتباطات الأمامية مع القطاع الصناعي وهذا بالتأكيد على الصناعات التحويلية.(مزاري، 2017، صفحة 253)

المطلب الثاني: تنظيم الإنتاج الزراعي

إن السوق الجزائرية تعاني من اختلالات دورية في وفرة محصول زراعي وندرة آخر، فتنظيم بنية التركيب المحصولي للإنتاج الزراعي تعتبر ذات أهمية بالغة في عملية التنمية الزراعية، ورغم أن هذه العميلة صعبة نظرا لظروف السوق وطبيعة الزراعة الجزائرية والثقافة التنظيمية للمزارعين الجزائريين إلا أنه ما دام أن الدولة تملك الأراضي الزراعية فبإمكانها أن تحجز مساحات محددة لمحاصيل زراعية معينة.

تشكل الحبوب بأنواعها المختلفة المحاصيل الأساسية حيث تمثل مدخلا لإنتاج مسحوق الفرينة ذات الاستهلاك اليومي والواسع كما يعتبر من المدخلات الرئيسية في إنتاج اللحوم و الالبان فمن المعروف انه لكي تنتج قطعة لحم تحتوي على 100 سعة حرارية يتعين إطعام الحيوانات المنتجة لهذا اللحم نحو 700 سعرة حرارية من الحبوب بمعنى آخر لإنتاج 100 كيلو غرام من اللحم تحتاج 700 كيلو غرام من علف الحبوب. (بشير، 2009، 91) وعليه فتحديد مساحات ذات قدرة إنتاجية وفقا لمتطلبات السوق الجزائرية يعتبر ذو أهمية بالغة في عملية تنظيم الإنتاج الزراعي فالجزائر تحتاج سنويا ما لا يقل عن ستة عشر مليون طن من الحبوب وبالتالي فعلى الوزارة أن تحدد سنويا المساحات المخصصة لزراعة هذا المحصول الاستراتيجي.

إن تخصيص 50% من الأراضي المروية و50% من الأراضي المتوسطة الإنتاج تلبي حاجيات الجزائر من الحبوب، إلا أنه بالمقابل ستتدهور مستويات الإنتاج الزراعي في محاصيل الخضر، خاصة محصول البطاطا الذي يتطلب الأراضي المروية وكذا محصول الطماطم الاصطناعية الذي هو الآخر يتطلب ظروف مناخية معينة وأراضي مروية.**(بكاري، 2023، صفحة 91)**

إذن تخصيص الأراضي الزراعية لمحاصيل الحبوب لا يعني تحول الزراعة الجزائرية من استيراد المواد الغذائية الإستراتيجية إلى استيراد المواد الغذائية الثانوية، فالأراضي الزراعية الجزائرية المتمثلة في 8.4مليون هكتار لإنتاج كافة المتطلبات الغذائية من مختلف المحاصيل الزراعية، كما أن هذا التخصيص لا يحد من تدهور أسعار الخضر في السوق الوطنية وحسب، بما لا يجعل سعر محصول البطاطا يتهاوى إلى عشرة(10) دنانير فقط، بل الأكثر من ذلك يشجع على انتعاش الزراعة الأسرية التي بدأت تتدهور منذ العشرية السوداء، وهذا مع بداية حملات النزوح الريفي.

المبحث الثاني: تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، أبرزها النمو السكاني السريع والهجرة من الأرياف، مما أدى إلى تراجع الإنتاج المحلي. كما يعاني القطاع الزراعي من ضعف استغلال الأراضي، وتفتت الملكيات، ونقص في التمويل والتكنولوجيا والدعم الموجه للفلاحين. ويُضاف إلى ذلك الاعتماد الكبير على الاستيراد، وغياب استثمارات محلية فعالة، إلى جانب ضعف السياسات الحكومية في ضبط الأسعار ومكافحة المضاربة. وللتغلب على هذه الإشكالات، تحتاج الجزائر إلى اعتماد إستراتيجية وطنية واقعية وشاملة ترتكز على تنمية الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

المطلب الأول: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر

بالرغم من كل ما حققته السياسات الزراعية من حملة الإصلاحات التي أقرتها الدولة والجهود المعمول بها على تطوير الإنتاج بشكل خاص وبالرغم من هذا الإصلاح لم يرقى إلى المستوى المطلوب للخروج من هاجس التبعية الغذائية، ويرجع هذا العجز إلى الاختلافات الهيكلية التي يعرفها القطاع الزراعي وتم تصنيف هذه المشاكل إلى:

1- المشاكل المتعلقة بالعوامل الديمغرافية:

يعتبر التزايد السكاني من بين أسباب مشكلة الغذاء في المنطقة، فإذا لاحظ أن حجم السكان في إلى نقص تزايد كبير يقابله تناقص في معدات نمو الإنتاج الزراعي، وهذا مايؤدي إلى اختلال على مستوى العرض والطلب إلى الغذاء، كما أن التزايد قد يؤدي إلى تغير

جوهري في توزيع السكان بين الأرياف والمدن، وهذا ما يؤدي بالهجرة نحو المدن إلى نقص في تعداد السكان في الأرياف.**(عربي، 2013، صفحة 244)**

2- المشاكل المتعلقة بملكية الأراضي:

يواجه القطاع الزراعي في الجزائر عدة مشاكل تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية، أبرزها تفتت الملكيات، وتنوع وتباين خصائص الأراضي، مما يؤدي إلى تباين في كمية ونوعية المحاصيل المنتَجة .كما أن الأراضي تعاني من ضعف التجانس الإنتاجي، فبعضها يصلح لنوع معين من المحاصيل بينما الآخر لا يصلح، نتيجة لتأثيرات طبيعية وبشرية.

من أهم هذه العوائق أراضي العرش، وهي أراضٍ موروثة تاريخيًا لا يمكن التصرف فيها قانونيًا، إذ تعود ملكيتها للعرش وليس للفرد، مما يجعل استثمارها محدودًا ويُعرقل التنمية الزراعية. طبيعة هذه الملكية تمنح للفلاح حق الاستغلال لا التملك، ما يُثني المستثمرين عن ضخ رؤوس أموال طويلة الأجل.

كما أن عدم وضوح الرؤية الزراعية وتجزئة الأراضي يؤثران على مردوديتها، حيث يؤدي انقسام الأرض إلى تضارب الآراء حول طرق الاستغلال، ما يضعف الوعي والإرشاد الزراعي، ويقود في النهاية إلى ضعف خصائص التربة وفقدانها لفعاليتها الإنتاجية.(وحيد، 2021-2022، الصفحات 465-475)

3- المشاكل المادية: وتتمثل فيما يلي:

- قدرة الموارد المالية وتركيز السياسات على تنمية العرض دون تقييد الطلب.
- تواضع التقدم النفسي في الإنتاج الزراعي وضعف الخدمات الزراعية.
- عدم التركيز على سياسات شن غذائي بداية كسلامة الغذاء واستقرار العروض من سلع الغذاء في الأسواق، والتركيز فقط على سياسات الاكتفاء الذاتي.
- التقليص في الجانب التنموي الاستثماري في القطاع الإنتاجي.(مضوعة، 2014، صفحة 2)

4-المشاكل المتعلقة بالعوامل التكنولوجية: تتمثل فيما يلي:

- مشاكل متعلقة بمستلزمات الإنتاج إذ تؤثر من ناحية كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته، ومستلزمات الإنتاج ذات التأثير الكبير على حجم ونوعية إنتاج السلع الغذائية (كالبذور، الأسمدة، المعدات الفلاحية اللازمة).

- ضعف الإرشاد الفلاحي الذي يعتبر من العوامل المهمة لتنمية القطاع الفلاحي، وهذا الضعف راجع إلى ضعف الرواتب والحوافر.
- فيها الرابط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي.(مضوعة، 2014، صفحة 4)

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والقانونية للأمن الغذائي في الجزائر

أ- **التحديات الاقتصادية**

تتمثل في جملة من النقاط نذكر منها:

1- تقديم الدعم وتشجيع الفلاحين والمنتجين ومختلف المؤسسات أو التعاونيات قصد توسيع إنتاج المواد الغذائية التي تعرف استيرادا واسعا والتي ترهق عملية استيرادها الميزان التجاري، وتعمق من مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر كمنتجات القمح والشعير و البقوليات والحليب.**(علواني، 2021، صفحة 234)**

2- مد يد العون وتقديم التسهيلات فيما يخص اقتناء وتمويل نشاطات الإنتاج الفلاحية والصناعات التحويلية ذات الصلة لا سيما ما تعلق منها باقتناء البذور والعتاد الحديث الذي تتطلبه الزراعات الحديثة، في هذا الإطار يمكن منح القروض متوسطة أو بعيدة الآجال في حالة الضرورة من المؤسسات المالية والبنكية المحلية.

3- دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير القطاع الفلاحي عبر توسيع المساحات المسقية باستغلال السدود والمجمعات المائية في أقاليم الشمال والهضاب العليا وترشيد استهلاك المياه.

4- مرافقة القطاع الصناعي للقطاع الفلاحي، من خلال تسخير القطاع الأول ليكون في خدمة ومساعدة القطاع الثاني فيما يرتبط بالتصنيع أو الإنتاج أو التخزين أو التعليب أو الصناعات التحويلية للمنتوجات الفلاحية خصوصا في مواسم الإنتاج الوفيرة التي تكون فيها تلك المنتوجات والسلع عرضة للتلف و الهدر.

5- الاستفادة من الطاقات البشرية الهائلة علما أن الجزائر تزخر بيد عاملة شبابية واسعة شبابية مؤهلة بالإضافة إلى إمكانية فتح الباب أمام العمال والفلاحين القادمين من دول الساحل ووسط الصحراء، كما يمكن أيضا الاستعانة وفتح الباب أمام المؤسسات والشركات المختصة في الميدان الفلاحي والزراعي من الدول الصديقة للجزائر (الصين، روسيا وتركيا...) التي لها موقع ريادي وهام في المجال الفلاحي من حيث الإنتاج أو الخبرة التكنولوجية والمؤهلات التي تمتلكها أو حتى من بلدان ودول أخرى ترغب في الاستثمار في الميدان الفلاحي في الجزائر والذي سيكون له دون شك أثر

إيجابي في تحسين وترقية الإنتاج الزراعي والحيواني كما ونوعا.**(علواني، 2021، صفحة 234)**

ب-التحديات القانونية

في مجا الآليات المقررة لحماية الأمن الغذائي جملة من النصوص القانونية التي تشكل ملامح السياسة العامة المتبناة من قبل الدولة الجزائرية في هذا المجال.

1- الآليات القانونية ضمن قانون المنافسة الجزائري.

يعتبر التحكم في الأسعار وتسقيفها أمر يدخل ضمن صميم الصلاحيات التقنية للوزارات التابع لها المنتج أو الوزارة المعنية بالنشاط الخدماتي، حيث تقوم الدولة بتخفيف الضرائب على المنتجات الضرورية أو بالإعفاء والتخفيف من الحقوق الجمركية على استيراد بعض المنتجات، وتتدخل الدولة بشكل مباشر وأدق من خلال الآليات القانونية المحددة ضمن نص المادة 05من الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة من خلال آلية التحديد التي يقصد بها تحديد سعر معين لمنتج معين وإجبار المتعاملين الاقتصاديين على اعتماده، وآلية التسقيف التي تطبق من خلال تحديد السعر الأقصى عند الاستهلاك، وكذلك هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد والتوزيع بالجملة والتجزئة، وتتحمل الدولة فوارق السعر بين الحقيقي والمسقف.**(ربيعي، 2022، صفحة 296)**

وقد وضع المشروع لتحقيق ذلك جملة من النصوص القانونية في مجال تحديد وتسقيف الأسعار للمواد الغذائية واسعة الاستهلاك في صورة المرسوم التنفيذي رقم16-87 مؤرخ في 01مارس 2016، الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي والسكر الأبيض، و سميد القمح الصلب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-242 مؤرخ في 31أوت2020، والحليب المبستر والموضب في الأكياس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-65 مؤرخ في 16فبراير 2016.**(ربيعي، 2022، صفحة 297)**

2- دور القانون رقم 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة في حماية الأمن الغذائي:

يعتبر القانون رقم 21-15 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة أحدث النصوص القانونية التي تم سنها من أجل مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة، التي عرف منحاها تطورا غير مسبوق تزامنا مع انتشار وباء كوفيد 19، مما أثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي، وذلك في ضل قصور أحكام المواد 172و173و174 قانون العقوبات الملغاة، والتي كانت قبل صدوره تنظم مسألة مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة التي عرفت تطورا مؤخرا تحولا بفعل تأثير تقنيات الإعلام والاتصال وانتشار منصات التواصل الاجتماعي ودورها في تضارب و تناقا المعلومات المغلوطة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة واتساع نطاق جريمة المضاربة غير المشروعة.

وقد سعى المشرع ضمن الفصول الخمسة (05) لهذا القانون إلى وضع تصور قانوني يحاكي من خلاله واقع هذه الجريمة من خلال تعريفها بشكل موسع ضمن مختلف الصور التي يمكن أن تتخذها على أرض الواقع أو ضمن الفضاء الالكتروني، كما خصص لها جملة من الإجراءات من أجل مكافحتها، وقد برزت إرادة الدولة في القضاء على هذه الظاهرة المحرمة من خلال العقوبات المقررة التي يصل حدها الأقصى إلى 30 سنة سجنا في حال ارتكابها ضمن حالات الاستثنائية والكوارث الطبيعية وحالات انتشار الوباء 19.**(ربيعي، 2022، صفحة 280)**

المطلب الثالث: التحديات السياسية والاجتماعية للأمن الغذائي في الجزائر

أ- **التحديات السياسية**

إن الحكومة الجزائرية عليها أن تعطي أهمية بالغة لمسألة تقوية أسس الاقتصاد الزراعي بصفة عامة، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي بصفة خاصة، فبالنسبة لغالبية الدول النامية مازال الاكتفاء الذاتي من الغذاء يمثل هدفا من أهداف السياسة الزراعية، فضلا عن جانبه السياسي واعتباره تعبيرا عن الاستقلال السياسي، وهذه السياسة عادة ما تكون مخالفة لمبدأ الميزة النسبية في استغلال الموارد الطبيعية والمالية، بما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية، ولكن هذه السياسة تستهدف التأمين ضد مخاطر عجز المعروض من الغذاء، وقد يكون هذا العجز نتيجة للحصار الاقتصادي أو عجز في الإنتاج العالمي أو غير ذلك. وعليه فالحكومة الجزائرية ممثلة في M.A.D.R.P ينبغي أن تنطلق من هذا المبدأ في سياساتها الزراعية، مع التأكيد على استحالة تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل المواد الغذائية لاعتبارات طبيعية. فالسوق العلمية للحبوب تتميز بظاهرة تقلب الأسعار price volatility، الأمر الذي يعرض الأطراف المتعاملة فيها لصدمات سعرية price shocks يمكن أن تكون حادة، واتضح ذلك جليا في غمار أزمة الغذاء العالمية في الفترة ما بين عامي 2007-2008 وما تلاها.**(كريم و جودة، 2015، صفحة 73)**

ينبغي مراجعة البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للظاهرة السياسية، فإذا كانت كل التقارير والتحليلات الاقتصادية تؤكد على أن العصر الذهبي لسعر الطاقة قد ولى، وفي ظل ارتكاز الاقتصاد الجزائري على ما تجبيه الدولة من هذا المورد. فما ينبغي على النظام السياسي الجزائري إلا التفكير في الخيارات السياسية والاقتصادية الجدية البعيدة عن السياسات التلفيقية التي تحتوي كل مرة التحركات الجماهيري تجاه السياسات الحكومية، ويبقى خيار تقوية الاقتصاد الزراعي أكثر أهمية أمام هذه التحديات.**(الحويلي، 2009، صفحة 140)**

ب- التحديات الاجتماعية

-يتطلب من الحكومة اتخاذ منظومة من الإجراءات التي تراعي الأجور كسياسة متكاملة ومتطلبات الإنتاج الزراعي (المدخلات خصوصا التي تنعكس على تكلفة الإنتاج) وسعر ما هو متاح من الغذاء، حتى تتمكن من تجاوز هذا التحدي.

-العمل على قراءة إحصائية لمتطلبات هذا العدد المتعاظم من الحاجيات الغذائية، والقدرة الشرائية، وكيفية الولوج إلى سوق العمل، وتكاليف الرعاية الاجتماعية. إن النمو الديمغرافي المضطرد من جهة، وارتفاع مستويات البطالة من جهة ثانية، وتراجع مستويات الدعم الحكومي للعديد من المواد الغذائية من جهة ثالثة، وكذا ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج أزراعي من جهة رابعة، كلها عوامل تؤثر على مستقبل الاستقرار الاجتماعي. فميزانية الدولة اليوم لم تعد قادرة على تحمل تكاليف: العشوائية في الإنجاب، و اللانظامية في الاستهلاك، و اللالتزامية في العمل والإنتاج. وهنا يكمن منبع التحدي الاجتماعي للحكومة الجزائرية مستقبلا.**(النحفي، 2013، صفحة 106)**

-إن هيمنة الطابع الاجتماعي socialiste، على العقلية الاقتصادية في منظومة الإنتاج الجزائرية غيب العقلانيةRationalisation بالمفهوم (الفيبيري) للكلمة. كما أن الدعم اللامحدود وغير المراقب لمشاريع العمل والإنتاج في السنوات الأخيرة قد أثر على ثقافة العمل لدى المواطن الجزائري، وطغت الترعة الاستهلاكية على الترعة الإنتاجية في المنظومة الثقافية الجزائرية، ومن هنا انهارت ثقافة العمل عند الجزائريين. وبناءا على هذا، لقد طبع التراجع في كثير من الحالات على مشاريع الإنتاج الزراعي باعتبارها الداعم الرئيسي للأمن الغذائي، انطلاقا من احتكار العمل الزراعي والتوجه إلى النشاط التجاري وقطاع الوظيفة العامة، وهي كلها تشكل التحدي الرئيسي في أعقاب تراجع موارد الدولة المالية.

-لقد أنفقت الجزائر مبالغ مالية واسعة على القطاع الريفي بما انعكس على تحسن المستويات المعيشية للسكان الريفيين، إلا أن ارتفاع أسعار الغذاء يقود بصورة غير مباشرة إلى تنامي اللا مساواة في توزيع الدخل في الأوساط الريفية، وذلك بين أصحاب المزارع الصغيرة ذات الاكتفاء الذاتي، ونظيرتها الكبيرة المصدرة للسلع الزراعية النقدية، كما أن تباين قيمة الوحدة الشرائية الريفية-المدينية، أدى إلى أنماط من اللا مساواة في توزيع الدخل، ولا سيما إذا استمرت هذه الحالة فترة زمنية متوسطة أو طويلة. وبصفة عامة فإن اختلال التوازن الاقتصادي في هذه الحالة يقود إلى اختلال في التوازن الاجتماعي في الآماد الطويلة. وهذه المسألة تنتج مخاطر اقتصادية واجتماعية معقدة وبعيدة الأمد.

المبحث الثالث: إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

إن ربح معركة الأمن الغذائي ليس بالأمر السهل بالنسبة للعديد من الدول، ومن بينها الجزائر التي بات هذا الموضوع يشكل مصدر قلق كبير، في ظل فشل مختلف بدائل السياسات المنتهجة لتحسين الأمن الغذائي وتحقيقه، وكذا ارتفاع عدد السكان من سنة لأخرى وتزايد الطلب على الغذاء محليا ودوليا، ناهيك عن تراجع مردودية ونسب الإنتاج الزراعي.

في هذا السياق، ومن أجل النهوض بالأمن الغذائي في الجزائر والقضاء على الفقر والجوع في إطار مقاربات الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، ينبغي على الحكومة الجزائرية تبني استراتيجيات أخرى يمكن سردها في النقاط التالية: **(حفياني و كبيش، 2021، صفحة 212)**

المطلب الأول: إستراتيجية تطوير القطاع الفلاحي

في إطار سعي الجزائر لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي، فإنها تتبنى إستراتيجية شاملة لتطوير القطاع الفلاحي. فمن الملاحظ أن هذه الخطوة تمثل لها تحولا جذريا في السياسة الزراعية الجزائرية، وتفتح آفاق واسعة لمستقبلها الزراعي في البلاد. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية التي تتمثل في:

- زيادة الإنتاج الزراعي المحلي.
- تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.
- تعزيز استدامة القطاع الزراعي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الطموحة، تعتمد الجزائر على مجموعة متنوعة من التقنيات والاستراتيجيات الحديثة في مجال الزراعة.(**تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر:، 2015**)

1- **تقنيات الزراعة الحديثة :**

تشمل الإستراتيجية الوطنية للزراعة في الجزائر تبني العديد من التقنيات الحديثة منها:

- **تحسين إدارة الموارد المائية في الزراعة**

تعتبر إدارة الموارد المائية من أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر. لذلك تولي الإستراتيجية الوطنية اهتماما خاصا لهذا الجانب. تتضمن الإجراءات المتخذة في هذا المجال

-تطوير أنظمة رأي حديثة وفعالة

- تشجيع استخدام تقنيات الرأي بالتقطير

-إنشاء سدود وخزانات مياه جديدة

-تحسين إدارة المياه الجوفية

- **رقمنة القطاع الزراعي**

تدرك الجزائر أهمية التحول الرقمي لتطوير القطاع الزراعي تشمل جهود الرقمنة:

-إنشاء قواعد بيانات زراعية شاملة

-تطوير أنظمة معلومات جغرافية للأراضي الزراعية

-استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد لمراقبة المحاصيل

-تطبيق الذكاء الاصطناعي والتنبؤ بالمحاصيل وإدارة المخاطر

- **تطوير المحاصيل الإستراتيجية**

تركز الإستراتيجية الوطنية على تطوير عدد من المحاصيل إستراتيجية التي تعتبر حيوية للأمن الغذائي في الجزائر تتمثل هذه المحاصيل في:

-قمح – شعير – البقوليات –الزيتون – التمور

يقول الدكتور طارق حرطاني، مدير المدرسة العليا الجزائرية للعلوم الفلاحية:" من خلال دراسة المناطق المختلفة وإمكانيتها، نعمل على تعزيز إنتاج هذه المحاصيل الإستراتيجية بشكل كبير". (**تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر:، 2015**)

- **تعزيز الزراعة المستدامة**

تولي الإستراتيجية الوطنية اهتماما كبيرا بتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة. تشمل هذه الجهود

-تشجيع الزراعة العضوية

-تطوير تقنيات الزراعة الحافظة للتربة

-تعزيز التنوع البيولوجي في النظم الزراعية

-تقليل استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية

- **تحسين سلاسل القيمة الزراعية**

تدرك الإستراتيجية الوطنية أهمية تطوير سلاسل القيمة الزراعية بأكملها. تشمل الجهود في هذا المجال

-تحسين البنية التحتية للتخزين والنقل

-تطوير الصناعات الغذائية المحلية

-تعزيز الروابط بين المزارعين والأسواق

-دعم التعاونيات الزراعية.

2-دور البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي

إن الجزائر تدرك مدى أهمية البحث العلمي في تحقيق أهداف إستراتيجيتها الوطنية للزراعة. لذلك تشمل الخطة إجراء دراسات معمقة لاستغلال إمكانيات محلية وتطوير الأصناف النباتية القليلة الاحتياج للمياه.

يقول الدكتور علي فراح مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي: "نحن نركز على تطوير أصناف نباتية تتكيف مع الظروف المناخية في الجزائر وتحتاج الى كميات اقل من المياه. هذا الأمر حيوي لتحقيق الاستدامة في القطاع الزراعي

المطلب الثاني: إستراتيجية زيادة الإنتاج الزراعي المحلي

تهدف هذه الإستراتيجية الوطنية إلى زيادة الإنتاج الزراعي المحلي بشكل كبير. ويتم تركيز على عدة محاور رئيسية لتحقيق هذا الهدف

- **توسيع المساحات الزراعية**: من خلال استصلاح الأراضي وتحسين استغلال الأراضي القائمة

جدول رقم(09): تطور الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 2010-2021

الوحدة: ألف هكتار

السنوات	الأراضي الزراعية كم^2	الأراضي الزراعية (%) من مساحة الأراضي	الأراضي الغابية	مساحة الغابات(%) من مساحة الأراضي	أراضي زراعية غير مستعملة
2010	413740.00	17.40	1579.00	0.80	3276.00
2011	413880.00	17.40	1925.60	0.80	3247.00
2012	413982.00	17.40	1933.20	0.80	3152.30
2013	414316.00	17.40	1940.80	0.80	3043.00
2014	414310.00	17.40	1948.40	0.80	3065.00
2015	414564.00	17.40	1956.00	0.80	3093.00
2016	413602/00	17.40	1956.00	0.80	3030.50
2017	413351.00	17.40	1943.00	0.80	2909.41
2018	413388.00	17.40	1930.00	0.80	3030.49
2019	413161.00	17.40	1939.00	0.80	3030.49
2020	413161.00	17.40	1949.00	0.80	3030.49
2021	413161.00	17.40		0.80	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على موقع مجموعة البنك الدولي -البيانات - https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?locations=DZ

ومن خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن هناك ثبات في مساحه الأراضي الزراعية، مع التغيرات شبه منعدمة من سنة لأخرى، والتي تتراوح ما بين 41335.14و 41156.40 وذلك خلال الفترة من 2010 إلى 2020.

وبالرغم من وجود تطورات طفيفة جدا خلال السنوات 2015 و 2016 إلى أنه غير مؤثر على الإنتاج بصورة كبيرة، حيث لم يتعدى هذا التطور المتوسط مساحة 17% من المساحة الكلية. ونلاحظ أنه منذ عام 2018 إلى 2020، بقاء مساحة الأراضي ثابتة بمساحة 41358.84ألف هكتار وهي مساحة لا تكاد تقارن مع مساحة الجزائر الشاسعة، رغم كل مساعي الحكومة واجتهادها من خلال وضع استراتيجيات، وتبني إصلاحات تبحث عن طريقها للوصول إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وتلبية متطلبات سكانها، وتحقيق اكتفائهم الذاتي، وتصدير ما يفوق احتياجاتهم.

أما فيما يخص الأراضي الصالحة للزراعة، فهي قليله جدا لا تتعدى 7500.00ألف هكتار وهي ثابتة كذلك تقريبا إلى غاية2020.

أما فيما يخص الغابات، نجد الأراضي الغابية تشغل جزءا جد بسيط من مساحة الأراضي الزراعية فقد كانت سنة 2010 تقدر ب 1918.00ألف هكتار بينما سنة 2020 1949.00ألف هكتار،والأمر الذي يلاحظ أن التطور شبه المنعدم الذي لم يتجاوز مساحة 31,000 هكتار يعود لعدة أسباب أهمها، مساهمة العنصر البشري في تدميرها، وعدم الحفاظ على ثروة بلده الخضراء، خاصة باستنزاف الثروة الغابية كقطع الأشجار، وتلويث المحيط، وكذا مشكل الحرائق التي تعاني منه الجزائر خلال صائفة كل عام، الذي أصبح بمثابة الهاجس الذي يؤرق الحكومة لمساهمته بصورة أو بأخرى في انخفاض مساحات الغابات في الجزائر.

أما بالنسبة للأراضي الزراعية الغير مستغلة فهي مساحات من المفروض أنها تنتج أنواع عديدة وبكميات معتبرة،من المحاصيل لو تم استغلالها على الوجه الصحيح فهي تمثل بالتقريب نصف الأراضي الصالحة للزراعة، حيث فاقت مساحتها سنة 2020 3030.49 ألف هكتار، وهذا يعود لعدم استغلالها من طرف الفلاحين، وعدم مطالباتهم بالحصول على الدعم من طرف الحكومات،أو في بعض الأحيان استغلال أموال الدعم في مشاريع أخرى غير فلاحية، فعلى الرغم من سياسات الإصلاحات والدعم الفلاحيين وبذل الدولة جهودا جبارة ودفع الأموال الطائلة من أجل استصلاح الأراضي وزيادة جودة المحاصيل، وبالتالي زيادة الإنتاج إلى أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

المطلب الثالث: إستراتيجية تطوير الموارد البشرية في القطاع الزراعي

تعتبر تنمية الموارد البشرية عنصرا أساسيا في الإستراتيجية الوطنية تشمل الجهود في هذا المجال

-تعزيز برامج التدريب والتأهيل للمزارعين

-دعم البحث العلمي في المجال الزراعي

-تشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي

-تطوير برامج الإرشاد الزراعي

والجدول الموالي يوضح عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

الجدول رقم (10):عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي في الجزائر بالوحدة:ألف نسمة

السنوات	العمالة في الزراعة والغابات
2000	1394.00
2005	1646.00
2010	1171.00
2011	1035.44
2012	1099.6
2013	1177.09
2014	960.72
2015	919.00
2016	1066.39
2017	1110.17
2018	1084.00
2019	1066.00
2020	1024.00
2021	1056.00
2022	1110.00

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على (STATISTICAL YEAR BOOK WORLD FOOF AND AGRICULTURE، 2024)

وتبين معطيات الجدول (02) أن اليد العاملة في المجال الفلاحي خلال الفترة من 2000إلى2022 تسجل تذبذبا بين ارتفاع وانخفاض،إلا أنها تبقى جد قليلة مقارنة بالقوى العاملة الكلية في الجزائر، فقد تراوح عدد القوى العاملة بالفلاحة خلال فترة الدراسة بين919.00 ألف نسمة و1171.00 ألف نسمة سنة 2010 وهو أعلى عدد مسجل لليد العاملة خلال هذه الفترة، وبعدها سجل انخفاضا خلال 2011 ليعاود الارتفاع تدريجيا ليتم تسجيل انخفاض واضحا خلال سنة 2015 ليصل إلى 919.00 ألف نسمة وهو أقل عمالة سجلت خلال هذه الفترة، وبقي العدد منخفضا سنة 2015 و 2016، حيث لم تبلغ عدد العمالة أكثر من 1100.00نسمة عائدا هذا لتقليص حجم الاستثمارات ونقص العائدات المالية، مما استدعى تسريح العاملين في المزارع، بسبب عدم قدرة الفلاحين لكبد عناء دفع الرواتب. ومنذ سنة 2018 إلى غاية 2022 بدأ الارتفاع التدريجي لليد العاملة، لكنه لم يشكل فارقا كبيرا لم تتجاوز فيه الزيادة 1110.00 ألف نسمة.

وما يلاحظ من خلال الجدول أن عدد العاملين في القطاع الفلاحي يشغل حيزا صغيرا مقارنة مع القوى العاملة الكلية في الجزائر، وهذا يعود لتوجه معظم القوى الشبابية إلى قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى، التي تدر أرباحا و مداخيل أكبر من العمل في القطاع

الفلاحي، كذلك تفضيل استخدام الآلات الحديثة والتكنولوجيا التي تحل محل العامل التقليدي وتمتص العمالة.

المطلب الرابع :تحديات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية

رغم الطموحات الكبيرة الإستراتيجية الوطنية، هناك عدة تحديات تواجه تنفيذها

-محدودية الموارد المائية

-تأثيرات التغير المناخي

-الحاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية

-مقاومة بعض المزارعين للتغيير وتبني التقنيات الجديدة.

المطلب الخامس:الآفاق المستقبلية للقطاع الزراعي الجزائري

تعكس الإستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع الفلاحي تفاؤلا كبيرا بمستقبل الزراعة في الجزائر. مع التركيز على الابتكار والاستدامة، يمكن توقع

-زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي المحلي

-تحسن ملحوظ في الأمن الغذائي

-تطور الصناعات الغذائية المحلية

-خلق فرص عمل جديدة في القطاع الزراعي

-تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الجزائرية في الأسواق العالمية

تمثل الإستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي في الجزائر خطوة هامة نحو تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة. من خلال تبني التقنيات الحديثة، وتطوير الموارد البشرية، وتعزيز الممارسات المستدامة، تسعى الجزائر إلى بناء قطاع زراعي قوي وقادر على مواجهة تحديات المستقبل.

خلاصة الفصل:

خلص الفصل الثالث إلى أن تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يتطلب رؤية إستراتيجية شاملة تقوم على ثلاث ركائز رئيسية.

أولًا، ضرورة التسيير العلمي للأراضي الزراعية من خلال تحديد الأقاليم الزراعية وتقسيم الحيازات وفقًا للمعايير الاقتصادية والطبيعية، وضبط عملية توزيعها من خلال الإدارة المحلية الفعالة.

ثانيًا، إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي بتنظيم التركيب المحصولي وتخصيص المساحات المناسبة للمحاصيل الإستراتيجية، بما يضمن تلبية احتياجات السوق المحلية دون الإضرار بمحاصيل الخضر والفواكه.

ثالثًا، تعزيز الاكتفاء الذاتي من خلال إدماج التقنيات الحديثة في الزراعة، وترشيد الموارد المائية، وتفعيل دور البحث العلمي، وهو ما يفتح آفاقًا واعدة لتحسين الأداء الفلاحي والحد من التبعية الغذائية.

ومع ذلك، يبقى تحقيق هذه الأهداف مرهونا بمدى التنسيق المؤسسي والتمويل الفعال وتجاوز العراقيل البيروقراطية والتقنية القائمة.

الخاتمـــــــــــة

الخاتمة:

تُظهر التجربة الجزائرية في مجال السياسات الزراعية خلال الفترة (2000–2024) أن الدولة بذلت جهوداً كبيرة في سبيل النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال إطلاق برامج دعم وتحديث، وتبني مشاريع شراكة دولية، وتحفيز الاستثمار في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني. إلا أن التحديات التي واجهت هذه السياسات، سواء تلك المتعلقة بالبيئة المؤسسية و الحوكمة أو بضعف البنية التحتية والممارسات التقليدية في الزراعة و كذا الممارسات البيروقراطية التي كانت متجذرة في القطاع حدّت من قدرتها على تحقيق نتائج مستدامة وشاملة.

رغم تسجيل بعض التحسن في مؤشرات الإنتاج الغذائي، إلا أن استمرار الاعتماد الكبير على الواردات، خاصة في المواد الأساسية كالقمح والحليب، يؤكد أن السياسات الزراعية المتبعة لم تكن كافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي. وهذا ما يبرز الحاجة إلى إعادة تقييم المنظومة الفلاحية ككل، وضبطها ضمن إطار وطني متكامل يراعي التغيرات المناخية، والمستجدات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

انه و من خلال دراستنا هذه نخلص إلى النتائج التالية و التي تتضمن في ثناياها إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة كما تعتبر اختبارا لفرضياتها .

من خلال دراستنا هذه استنتجنا بان السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2000 -2024

تؤكد على عدم صحة الفرضية الأولى و المتمثلة في مساهمة السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024 في تحقيق الأمن الغذائي و يؤكد عدم صحة هذه الفرضية بالنظر إلى استمرار اعتماد الجزائر بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية الأساسية، رغم تبني العديد من السياسات الزراعية خلال الفترة المعنية، ما يُشير إلى ضعف فعالية هذه السياسات في تعزيز الإنتاج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي .

كما خلصت الدراسة كذلك على عدم صحة الفرضية الثانية و التي تفترض أن السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2000-2024 قد نجحت على ارض الواقع . تتمثل أبرز أسباب عدم صحة هذه الفرضية في التباين الكبير بين الأهداف المُعلنة للسياسات الزراعية والنتائج المحققة فعلياً، حيث ظلت الإنتاجية الزراعية منخفضة، واستمر العجز في الميزان الغذائي، ما يدل على أن السياسات المطبقة لم تترجم إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع .

أما الفرضية الثالثة و المتمثلة في مساهمة السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 2000-2024 في تحسين الإنتاج الزراعي فهي صحيحة **و** هذا من خلال المؤشرات الايجابية لنمو الإنتاج الفلاحي و مساهمته في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي حيث شهد القطاع الزراعي تحسنًا ملحوظًا في عدة مجالات، خاصة في إنتاج الحبوب والخضر والفواكه، بفضل السياسات الداعمة مثل برامج الدعم الريفي، وتوسيع المساحات المستصلحة، وتوفير القروض الموجهة للفلاحين، ما ساعد في رفع الطاقة الإنتاجية وتحفيز الاستثمار الفلاحي .

النتائج:

1. تحسن نسبي في الإنتاج الزراعي في بعض الشعب الفلاحية بفضل برامج مثل PNDAوPNDAR، خاصة في مناطق الهضاب والجنوب.
2. استمرار الفجوة الغذائية، حيث لم تتمكن الجزائر من تقليص الاعتماد على الاستيراد بشكل واضح، ما يجعل الأمن الغذائي هشاً أمام تقلبات الأسواق الخارجية.
3. غياب التنسيق بين السياسات القطاعية، إذ لم تُسجَّل مستويات عالية من التكامل بين السياسات الزراعية والسياسات التجارية والاقتصادية.
4. تحديات بنيوية وهيكلية، منها ضعف شبكات الري، غياب الحوكمة الرشيدة، وتدني الاستثمار في البحث العلمي الزراعي.
5. تذبذب الأداء الحكومي في المتابعة والتقييم، حيث غابت آليات قياس الأثر الفعلي لبعض المشاريع المطبقة على أرض الواقع.
6. شهد القطاع الفلاحي في الجزائر استثمار مبالغ مالية ضخمة في إطار برامج الدعم والتنمية الريفية، إلا أن جزءًا كبيرًا منها لم يُترجم إلى نتائج ملموسة بسبب سوء التسيير، ضعف الرقابة، وانتشار الفساد، مما أدى إلى ضياع جزء معتبر من هذه الأموال دون تحقيق الأهداف المرجوة في تحسين الإنتاج الزراعي أو تحقيق الأمن الغذائي.

انه و من خلال النتائج السالفة الذكر ارتأينا تقديم التوصيات و الاقتراحات التالية :

التوصيــات:

1. **إعادة** هيكلة السياسة الزراعية عبر اعتماد رؤية وطنية شاملة، ترتكز على مبدأ الاستدامة والسيادة الغذائية.

2. تعزيز التكامل بين السياسات الزراعية والسياسات التجارية من خلال تشجيع الإنتاج المحلي وتقليص الاعتماد على الاستيراد تدريجياً.
3. الاستثمار في البحث العلمي الزراعي والتكنولوجيات الحديثة، لتطوير تقنيات الزراعة الذكية ومقاومة التغيرات المناخية.
4. إعادة النظر في آليات الدعم الفلاحي لضمان وصولها للفلاحين الحقيقيين، وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي فعلي.
5. تطوير البنية التحتية الفلاحية، لا سيما في مجالات الري، التخزين، النقل، والأسواق الجهوية.
6. توسيع الشراكات الدولية مع التركيز على نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية، بدلاً من الاعتماد على التمويل فقط.
7. ضرورة سن قوانين واضحة وصارمة وتعزيز الأطر التشريعية لمكافحة الفساد في القطاع الزراعي، مع فرض عقوبات رادعة على المتورطين في تبديد الأموال العمومية أو التلاعب ببرامج الدعم، بما يضمن الشفافية والمساءلة ويُعزز من فعالية السياسات الزراعية.
8. إنشاء هيئة رقابة متخصصة بالقطاع الفلاحي تُعنى بمتابعة صرف الأموال العمومية وتقييم أداء البرامج الزراعية.
9. إطلاق منصة رقمية شفافة لتسجيل وتتبع منح الدعم والمشاريع الفلاحية، تتيح المراقبة من قبل المواطنين والسلطات الرقابية.

آفاق الدراسة:

إن موضوع دراستنا هذه هو موضوع تاريخي وراهني ومستقبلي بامتياز بالنظر إلى أهمية الغذاء في استمرار الحياة فالغذاء هو الحياة أو الموت فهو من أهم الحاجات الاقتصادية التي يعمل الإنسان على تلبيتها لهذا فإن البحث في هذا الموضوع كان ولازال الشغل الشاغل لكل المفكرين والباحثين في العالم وبناءا عليه نقترح المواضيع التالية التي تعتبر آفاقا لدراستنا هذه.

1. دراسة مقارنة بين السياسات الزراعية الجزائرية وتجارب دول نامية أو عربية (مثل المغرب أو تونس) حققت تقدماً ملحوظاً في الأمن الغذائي.
2. بحث في أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في الجزائر، وربط ذلك بالسياسات البيئية والزراعية.

3. دراسة حول الحوكمة الفلاحية في الجزائر، ومدى مساهمتها في إضعاف أو دعم فعالية البرامج الزراعية.
4. بحث ميداني حول دور الفلاحين الصغار في تحقيق الأمن الغذائي، وتقييم مدى استفادتهم من برامج الدعم.
5. تحليل تأثير السياسات التجارية (كاستيراد الحبوب) على الإنتاج المحلي وتحفيز الاستثمار الفلاحي الداخلي.
6. دور الشركات الدولية في تحقيق الاكتفاء الذاتي.(مثل مشروع بلدنا أو المشروع الإيطالي لإنتاج الحبوب)

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

اولا المصادر:

القواميس والمعاجم:

ابن منظور, م .(s.d.) *لسان العرب* .(éd. 13)بيروت: دار صادر.

ثانيا المراجع:

1. الكتب

1. أحمد الحويلي. (2009). الأمن الغذائي في كتاب: تحديات الأمن الغذائي العربي، بيروت. *لمؤسسة العربية للدراسات والنشر*.
2. اشنهو, ع. ا .(1982) .تجربة الجزائرية في التنميو و التخطيط .(80-62)ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.
3. بكدي , ف& .,حمدي باشا, ح .(2016) .*الأمن الغذائي والتنمية المستدامة* .(éd. 1) عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
4. بهلول, م. ب. (1999). سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية جزء الثاني.
5. الجبوري, ر. (2012). السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية .(éd. 1) بيروت, لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. الخطيب, ع .(2020) .*السياسة المائية في الفكر الاقتصادي الإسلامي* .(éd. 1) الأردن: دار الكتاب الثقافي.
7. سالم التوفيق النحفي. (2013). سياسات الأمن الغذائي العربي: حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير (رؤية مستقبل))،بيروت. *المركز لدراسات الوحدة العربية*.
8. السعدي, ع .(2019) .*أصول جغرافية الزراعة* (.Éd ,1) .عمان, الأردن: دار الوضاح للنشر.
9. عبد السلام, م .(1998) .*الأمن الغذائي للوطن العربي*.الكويت: عالم المعرفة.
10. عبيدات, م .(2005) .*التسويق الزراعي* .(éd. 2)الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
11. عصام, أ& .,علي يوسف, خ .(1975) .*مقدمة في الاقتصاد الزراعي*.الإسكندرية, مصر: دار المطبوعات الجديدة.
12. عوض بشير, ا .(2009) .*تحديات الأمن الغذائي العربي*.لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.
13. *كتاب الإحصائيات لمنظمة التنمية العربية*.(s.d.) .

14. الموسوي, ر .(2013) .*الاقتصاد الزراعي* .(éd. 1)عمان, الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
15. يموت, ع .(1984) .*مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية* .(éd. 1)لبنان: معهد الإنماء العربي.

2. رسائل الجامعية (الدكتوراه و الماجستير والماستر)

1. بكدي, ف. (2012-2013). إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, 75. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
2. بلورغي, ن. (2022-2023). دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر -دراسة تحليلية لمنتج الحليب (2001-2019). أطروحة دكتوراه, 96. كلية العلوم الاقتصادية و التجاريةوعلوم التسيير.
3. بن تارزي, خ. (2016-2017). الأمن الغذائي وتحديات التنمية الزراعية في الجزائر. أطروحة دكتوراه في الجغرافيا, 82. المدرسة العليا للأساتذة : جامعة بوزريعة-الجزائر.
4. بن جدو, ز. (2023-2024). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر. أطروحة دكتوراه في اقتصاد وتسيير المؤسسات, 103. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة 08 ماي 1945 قالمة.
5. بن عمر, ا. (2007-2008). إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي. أطروحة دكتوراه, 268. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.
6. بوزلحة, س. (2016-2017). أداء السياسات الزراعية العربية وأفاق الزراعة العضوية في الدول العربية. أطروحة دكتوراه, 31. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 03.
7. حفياني, ش. (2022-2023). تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي-دراسة مقارنة الجزائر والمغرب-. أطروحة دكتوراه, 73. كلية العلوم السياسية: جامعة قسنطينة 3.
8. سالت, م. (2016-2017). التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح. أكطروحة دكتوراه في العلوم الزراعية, 58. كلية العلوم الدقيقةوعلوم الطبيعة والحياة: جامعة محمد خيضر بسكرة.
9. شيخاوي, س. (2018-2019). السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي -حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016). أطروحة دكتوراه, 90. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغام.

10. الطيب, ا. (2013-2014). التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
11. غربي , ف. (2007-2008). الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, 62-63. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير: جامعة منتوري قسنطينة.
12. فضيل ابراهيم مزاري. (2017). السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، 1962-2016. رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، *جامعة الجزائر، ط.3.
13. قويسي, م. (2022-2023). الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2008-2018). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, 132. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
14. كينه, ع. (2020-2021). سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط. أطروحة دكتوراه, 40-41. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
15. مزغاش, ل. (2023-2024). تطوير القطاع الزراعي كإستراتيجية للنهوض بالنمو الاقتصادي: حالة الجزائر. مذكرة دكتوراه, 50. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
16. مكيو, ي. (2015-2016). تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارية الدولية في القطاع الزراعي -دراسة حالة بعض البلدان الناشئة (الهند والبرازيل). أطروحة دكتوراه, 19-20. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.
17. منازل, ش. (2023-2024). متطلبات السياسة الزراعية لتمكين المنتجات الجزائرية من التواجد في الأسواق الدولية. أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس-سطيف1.-
18. نادية, ب. (2022-2023). دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر. دراسة تحليلية لمنتج الحليب 2001-2019 دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي . جامعة بسكرة.
19. هبول, م. (2019-2020). السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016). مذكرة دكتوراه, 20. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
20. وحيد, خ. (2021-2022). التخصيص الفعال للموارد النفطية لبناء استراتيجية زراعية لتحقيق التنمية الشاملة-دراسة حالة الجزائر-. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات

نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية, 465-474. كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.

21. بن شهرة, م. (2011-2012). سياسات الأمن الغذائي ببلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس). مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية, 75. كلية العلقم السياسية والإعلام: جامعة الجزائر 3.

22. جرمولي, م. (2005). السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة إليها دراسة حالة البويرة. رسالة ماجستير. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية : جامعة الجزائر.

23. خزار, ب. (2012-2013). السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية, 22-23. كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير: جلامعة الحاج لخضر باتنة.

24. ريم, ق. (2011-2012). الامن الغذائي و التنمية المستدامة –حالة الجزائر -. مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية. جامعة باجي مختار عنابة.

25. صاحب, ي. (2014-2015). السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر - دراسة حالة: مواد غذائية أساسية 2000-2014. مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية, 28. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة مولود معمري تيزي وزو.

26. الطيب, ه. (2006-2007). تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000-2006 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

27. غردي, م. (2002). اثار المديونية على القطاع الزراعي والآفاق الرئيسية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. مذكرة ماجيستير, 158. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.

28. قصوري, ر. (2011-2012). الأمن الغذائي والتنمية المستدامة -حالة الجزائر-. مذكرة ماجيستير, 71. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة باجي مختار عنابه.

29. كريمة كريم، و عبد الخالق جودة. (2015). الأمن الغذائي العربي: ثنائية الغذاء والنفط. *مذكرة العربي للأبحاث والدراسات السياسية*.

30. لمين, ن. م. (2011-2012). دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة ولاية تيارت. مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة. جامعة تلمسان.

31. مريم عربي. (2013). آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية: دراسة مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي

المستدام في الاقتصاديات المغاربية. رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف.

32. دندن فتحي حسن و بن حمو عبدالله. (2015-2016). تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000- 2014. مذكرة ماستر تخصص: تحليل اقتصادي. الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

3. المجلات العلمية المحكمة

1. بابا, ع., & عدة, ع. (2017). السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية. مجلة نور للدراسات الاقتصادية, 03(04), 79.
2. بن سالم, ق. (2024). إشكالية الأمن الغذائي أثناء الأزمات: الحرب الروسية الأوكرانية أنموذجا. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية, 17(04), 120.
3. بن نورين , ز., & ودان, ب. (2021). الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر. مجلة دفاتر بوادكس, 10(02), 214.
4. بوزيان فتيحة و شبايكي حفيظ مليكة. (2018, جوان). تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر. جامعة الجزائر3: مجلة دراسات اقتصادية المجلد 5 العدد 1
5. بوفليح, ن. (2013). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010. مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، العدد: 09.
6. حداشي, ن. ز. (2019). المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول إلى التنمية الاقتصادية . المجلد 2 العدد 3. جامعة الجلفة تاريخ النشر 2019/09/01 : مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة.
7. حركاتي, ف. (2016). السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية(07), 447.
8. حسن ربيعي. (2022). واقع الأمن الغذائي في الجزائر في ظل الاستراتيجيات والآليات القانونية المستحدثة، مجلةالأمير عبد القادر، المجلد ،36العدد .3.
9. حفظ الله, ع., & الحمزة, ع. (2024). الأمن الغذائي في الجزائر والأبعاد والمؤشرات دراسة قياسية للفترة (1990-2022). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية, 17(01), 217.
10. ديلمي, ش. (2020). الأمن الغذائي بالجزائر وعلاقته بالتنمة الزراعية. مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية(5), 155.
11. الدين, ب. ن. (2021, فيفري). الأمن الغذائي المستدام في الجزائر. مجلة دفاتر بوداكس.

12. رحال, ط. ح. (2020, فيفري 6). دور الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر. المجلد 3 العدد 2. مجلة أوراق اقتصادية.
13. رحمنة, ب. (2024). التنمية الزراعية كآلية لتحققي الأمن الغذائي في الجزائر (دراسة تحليلية 2010-2020). مجلة دفاتر بوادكس, 13(02), 169.
14. زروت, .. (2018). محددات الانتاج الفلاحي لثالوث الأمن الغذائي في الجزائر قمح بطاطا حليب. العدد 19. ،جامعة بليدة 2: مجلة ابحاثاتصادية.
15. سايح, ب., & محمد, ط. (2024). المؤهلات والسياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية, 13(01), 51.
16. سعيج, م., & محفوظ , م. (2017). البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأأمن الغذائي في الجزائر -خلال الفترة 2000-2017. مجلة الإبداع, 07(08), 156.
17. سيد ابراهيم, أ., & آخرون. (2024). دور التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي في الحد من الفقر في تنزانيا. مجلة الدراسات الإفريقية, 46(03), 248.
18. شحاتة, ع. (2020). دراسات اقتصادية للاستثمارات الزراعية ومؤشرات كفاءتها في مصر. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي, 30(03), 741-742.
19. شوقي حفياني، و عبد الكريم كبيش. (2021). الأمن الغذائي العالمي بعد جائحة كورونا 19. المجلة الجزائرية للعلوم لقانونية والسياسية، المجلد، العدد.1.
20. صالح, ص., & آخرون. (2020). مؤشرات كفاءة أعم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في القطاع الزراعي. مجلة أسيوط للعلوم الزراعية, 51(02), 171.
21. طالبي, ب., & صالحي, س. (2015). واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة(31), 219.
22. طروب, ب. (2017). الأمن الغذائي: مفاهيم متعددة وتحدي دولي مشترك. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني, 02(04), 39.
23. طير, م., & بوزيد, س. (2024). المؤهلات والسياسات الزراعية في الجزائر وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي لتحققي الأمن الغذائي. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية, 13(01), 50.
24. عادل, ج. ج. (2018). مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2015/2000. المجلد 10، العدد 2. الجلفة, جامعة الجلفة, الجزائر : مجلة دفاتر اقتصادية.
25. فرحات, ع. (2012). أثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على زراعة النخيل وإنتاج التمور في الجزائر. العدد 7. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

26. قريجيج, ب., & عبد الرحمان, ع. (2019). الناتج الوراعي والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة من 1989 إلى 2018. مجلة الباحث الاقتصادي, 07(12), 455.
27. قمومية, س., & بن عدة , أ. (2018). دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر. مجلة دراسات في التنمية والمجتمع, 05(01), 04.
28. لعساس, أ. (2021). تبني السياسات الزراعية المالية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية -عرض التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017. مجلة المنهل الاقتصادي, 04(01), 402-403.
29. ماحي, ز., & آخرون. (2024). مساهمات السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية, 06(02), 69.
30. مبروكي, ا. (2007). دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. مجلة الباحث(05), 169.
31. مخالدي, ي. (2022). برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، و أثرها على الحد من ظاهرة الفقر. جامعة مستغانم, الجزائر:
32. مراد, ن. (2010). سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية-حالة الجزائر-. مجلة جديد الاقتصاد(10), 50.
33. مريم علواني. (2021). متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والآفاق. مجلة الناقد للدراسات السياسية،المجلد 05، العدد1.
34. مزيان, إ. (2025). واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر "التحديات والفرص". مجلة الجغرافيا الاقتصادية, 02(01), 38.
35. مغربي, خ. (2016, سبتمبر). اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر. العدد 6. مجلة دفاتر بوادكس.
36. مكيد, ع., & بن عياد , ف. (2018). واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي. مجلة البحوث والدراسات العليا, 12(01), 03.
37. ممدوح محمد, د., & آخرون. (2016). أثر السياسة الاستثمارية على العمالة الزراعية. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي, 03, 1449.
38. نبيلة, ا .(s.d.) .أمن الموارد المائية في الجزائر. مجلة أبحاث.
39. ياحي, ج., & يحياوي , ه. (2023). سياسات دعم الإستثمار الزراعي في الجنوب الجزائري وإنعكاساتها على تحقيق الأمن الغذائي الوطني-دراسة حالة الوادي-. مجلة الحقوق والحريات, 11(1), 892.
40. يدو, م. (2012). دور السياسة الزراعية في تحققي الأمن الغذائي. مجلة الاقتصاد الجديد(06), 105.

4-الملتقيات والندوات العلمية

1. حفناوي, آ. (2013, مارس 11-12). تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 . أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح . جامعة سطيف.

5-التقارير و الدراسات

1. أحمد مضوعة. (23-24 نوفمبر, 2014). الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: الواقع والمؤول،*ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول: ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، الجزائر، الشلف،* .
2. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.(s.d.) .

6-القوانين و المواثيق

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. (2006, أوت). الوزير المنتدب المكلف لتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية سياسة التجديد الريفي.

7-المراجع باللغة الاجنبية

1. Burry, B. (1999). People state and fear; an agenda for international security studies in the post cold war era. lynnerienner publishers.
2. FAO STATISTIC. (2024). STATISTICAL YEAR BOOK WORLD FOOF AND AGRICULTURE, 76-81.
3. Groupe de la banque mondiale. (2003, Juin). rapport sur la stratégie de coopération avec l'Algérie 2003-2006.
4. http: journals . opendition.org.(15 02 ,2021) .
5. .Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol. 16, N° : 01

8-المواقع الالكترونية

1. "بلدنا" القطرية تستثمر 3.5 مليارات دولار بمشروع للحليب في الجزائر. (2025, ماي 11) Consulté le 4 25, 2024, sur موقع الجزيرة الرسمي : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/4/25/بلدنا-القطرية-تستثمر-3-5-مليار-دولار
2. "بلدنا" القطرية: مشروع متكامل لإنتاج الحليب المجفف بـ3.5 مليارات دولار في الجزائر. (2025, ماي 11) Consulté le 04 25, 2024, sur موقع أولا : https://www.awalan.com/Article/20472/بلدنا-القطرية-مشروع-متكامل-لإنتاج-الحليب-المجفف-بـ3-5-مليارات-دولار-في-الجزائر
3. الإذاعة الجزائرية. (2024, 8 1). شرفة: الانطلاق في بناء 350 مركزا جواريا لتخزين الحبوب بداية من مارس القادم https://news.radioalgerie.dz/ar .
4. بدء أعمال المرحلة الأولى من مشروع شركة بلدنا لإنتاج الحليب المجفف في الجزائر Consulté le 05). (2025, 11 سبتمبر 04 ,.
5. تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر:. (2015). استراتيجية وطنية لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي http://Frarmout.com/africa .
6. تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر .(s.d.). :.ستراتيجية وطنية لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي، http://Frarmout.com/africa .
7. التوقيع على اتفاقية-إطار مع الشركة القطرية "بلدنا" لإنجاز مشروع لإنتاج الحليب المجفف https://www.aps.dz/ar/economie/161003-2024-04-24-16-32-
8. جبريل, ح. (2014). بقيمة 420 مليون يورو.. اتفاق جزائري-إيطالي لإنتاج القمح في تيميمون https://www.aa.com.tr/ar/اقتصاد/بقيمة-420-مليون-يورو-اتفاق-جزائري-إيطالي-لإنتاج-القمح-في-تيميمون
9. الجزائر- إيطاليا.. شراكة وثيقة وآفاق واعدة Récupéré sur (09 07 ,2024). . موقع الشعب : https://www.echaab.dz/2024/07/09/ الجزائر-إيطاليا-شراكة-وثيقة-وآفاق-واع
10. حويشة, ح. (2025, ماي 11). هذه تفاصيل مشروع "بلدنا" القطري لإنتاج الحليب المجفف بالجزائر Consulté le 04 24, 2024, sur موقع الشروق الرسمي https://www.echoroukonline.com/
11. شراكة جزائرية-إيطالية ضخمة لكبح نزيف واردات القمح والبقوليات. (2024, يوليو 6) Récupéré sur موقع العربي الجديد : https://www.aljazeera.net/blogs/2018/3/11/

12. شريفي, م. (2013). السياسة السعرية في الجزائر وتحديات التبعية الغذائية. مجلة الأبحاث الاقتصادية(02), 97.
13. قطر تستثمر بقيمة 3.5 مليار دولار لإنتاج الحليب في الجزائر. (2024, 05 افريل 25, 2024 sur Consulté le . موقع العربية (2025, https://arabi21.com/story/1592490/قطر-تستثمر-بقيمة-3-5-مليار-دولار-لإنتاج-الحليب-في-الجزائر
14. مراسم التوقيع على اتفاقية إطار بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الشركة القطرية "بلدنا" لإقامة مشروع متكامل لإنتاج الحليب المجفف بالجنوب الجزائري . (2025). Récupéré sur https://madr.gov.dz/2024/04/24/ مراسم-التوقيع-على-اتفاقية-إطار-بين-وزا

9-مراجع أخرى وكالة الأنباء الجزائرية

1.وكالة الأنباء الجزائرية تاريخ الاسترداد 30 03, 2024، من https://www.aps.dz

الفهارس

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم (01)	تطور الأراضي الفلاحية حتى عام 2004	42
جدول رقم (02)	يوضح بطاقة تقنية لبرامج التنمية الفلاحية 2020-2024	56
جدول رقم (03)	يوضح تطور المنتجات الغذائية 2010-2022	57
جدول رقم (04)	يوضح تطور الثروة الحيوانية 2010-2022	61
جدول رقم (05)	تطور الإنتاج الحيواني 2009-2022	63
جدول رقم (06)	تطور نسبه الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لمجموعة السلع الأساسية في الجزائر 2009 - 2021	65
جدول رقم (07)	القيمة المضافة للزراعة والغابات وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة 2000-2022	68
جدول رقم (08)	يمثل نوعية الأراضي الزراعية في الجزائر	72
جدول رقم (09)	تطور الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 2010-2021	84
جدول رقم (10)	عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي في الجزائر	86

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	ركائز سياسة التجديد الريفي	46
الشكل رقم (02)	ركائز مخطط عمل الفلاحة 2015-2019	51
الشكل رقم (03)	يوضح تطور المنتجات الغذائية 2010-2022	60
الشكل رقم (04)	يوضح تطور الثروة الحيوانية (2010-2022)	63
الشكل رقم (05)	يوضح تطور الإنتاج الحيواني (2009-2022)	65
الشكل رقم (06)	يوضح تطور نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	69
الشكل رقم (07)	يوضح القيمة المضافة في الإنتاج المحلي الإجمالي	69

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير
الإهداء .....
مقدمة: .....أ

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للسياسات الزراعية والأمن الغذائي

تمهيد:.....- 15 -
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات الزراعية.....- 15 -
المطلب الأول: مفهوم السياسات الزراعية وأهدافها.....- 15 -
المطلب الثاني: مؤشرات السياسات الزراعية.....- 19 -
المبحث الثاني: أهم السياسات الزراعية الناجحة المنتهجة في العالم .....- 21 -
المطلب الأول: السياسة الزراعية السعرية .....- 21 -
المطلب الثاني: السياسة الزراعية التسويقية .....- 23 -
المطلب الثالث: السياسة الزراعية الإنتاجية .....- 24 -
المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي .....- 24 -
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأهم مؤشراته .....- 25 -
المطلب الثاني: مستويات الأمن الغذائي.....- 30 -
المطلب الثالث: سياسات تحقيق الأمن الغذائي .....- 32 -

الفصل الثاني:

تطور السياسات الزراعية في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

تمهيد:.....- 37 -
المبحث الأول: السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1962 - 1999 .....- 38 -
المطلب الأول: السياسات الفلاحية خلال الفترة 1962-1980 .....- 38 -
المطلب الثاني: إصلاح القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1981-1999...- 39 -
المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.....- 40 -
المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 .....- 40 -

المطلب الثاني : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفيةPNDAR 2005-2008:.
- 43 -.....
المطلب الثالث: برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2014/2008 .....- 45 -
المطلب الرابع: برامج التنمية الفلاحية فترة 2014- 2020.....- 51 -
المطلب الخامس: برامج التنمية الفلاحية فترة 2021-2024 .....- 52 -
المبحث الثالث: تطور الإنتاج الزراعي والحيواني في الجزائر.....- 57 -
المطلب الأول: تطور الإنتاج الزراعي النباتي.....- 57 -
المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني:.....- 61 -

الفصل الثالث:

متطلبات وتحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد:.....- 71 -
المبحث الأول: متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .....- 72 -
المطلب الأول: إدارة الأراضي الزراعية.....- 72 -
المطلب الثاني: تنظيم الإنتاج الزراعي.....- 74 -
المبحث الثاني: تحديات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .....- 75 -
المطلب الأول: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر .....- 75 -
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والقانونية للأمن الغذائي في الجزائر .....- 77 -
المطلب الثالث: التحديات السياسية والاجتماعية للامن الغذائي في الجزائر .....- 79 -
المبحث الثالث: استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....- 81 -
المطلب الأول: استراتيجية تطوير القطاع الفلاحي.....- 81 -
المطلب الثاني: إستراتيجية زيادة الإنتاج الزراعي المحلي .....- 83-
المطلب الثالث: إستراتيجية تطوير الموارد البشرية في القطاع الزراعي..... .....-85-
المطلب الرابع : تحديات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية.....-87-
المطلب الخامس:آفاق المستقبلية للقطاع الزراعي الجزائري.....-87-
خلاصة الفصل: .....- 88 -
قائمة المصادر والمراجع: .....- 95 -

فهرس الجداول: .....- 106 -
فهرس الأشكال: .....- 107 -
فهرس المحتويات: .....- 108 -
ملخص الدراسة :.....- 111-

ملخص الدراسة :

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024 جهوداً كبيرة في مجال السياسات الزراعية، تمثلت في إطلاق برامج دعم وتحديث مثل PNDA وPNDAR، وتشجيع الاستثمار في الإنتاج النباتي والحيواني، إلى جانب الدخول في شراكات دولية. وقد ساهمت هذه السياسات في تحقيق تحسن نسبي في بعض مؤشرات الإنتاج الفلاحي، خاصة في إنتاج الحبوب والخضر والفواكه، كما ساعدت على رفع مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي. غير أن هذه الجهود لم تكن كافية لتحقيق الأمن الغذائي، حيث استمرت الجزائر في الاعتماد الكبير على استيراد المواد الغذائية الأساسية، ما يبرز محدودية نجاعة السياسات المتبعة وضعف فعاليتها في تعزيز الاكتفاء الذاتي. كما أظهرت الدراسة وجود فجوة بين الأهداف المُعلنة والنتائج المحققة، إلى جانب تحديات هيكلية مثل ضعف البنية التحتية، غياب الحوكمة الرشيدة، وتدني الاستثمار في البحث العلمي الزراعي، فضلاً عن تفشي البيروقراطية والفساد، وهو ما أدى إلى ضياع جزء كبير من الموارد دون تحقيق أثر ملموس.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسات الزراعية التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024، وتقييم مدى تأثيرها على تطور الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي. كما تسعى إلى تحديد أبرز التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي، و لمعالجة هذه الموضوع تم طرح إشكالية الدراسة و المتمثلة في : **إلى أي مدى ساهمت السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي ؟**

و لمعالجة هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي، حيث يتيح وصف وتحليل السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2000–2024، .وتقييم أثرها على الأمن الغذائي.كما تم الاستعانة بـالمنهج التاريخي لتتبع تطور هذه السياسات منذ الاستقلال و وصف و تحليل و استقراء المعطيات المتعلقة بهذه الدراسة .

الكلمات المفتاحية :

السياسة الزراعية , الأمن الغذائي , التنمية الزراعية

Abstract :

During the periode from 2000 to 2024, Algeria witnessed significant efforts in the field of agricultural policies, represented by the launch of support and modernization programs such as the PNDA and PNDAR. The encouragement of investment in plant and animal production, and the entry into international partnerships. These policies contributed to a relative improvement in some agricultural production indicators, particularly in the production of grains, vegetables, and fruits, and helped increase the agricultural sector's contribution to the gross domestic product. However, these efforts were not sufficient to achieve food security, as Algeria continued to rely heavily on the import of basic food commodities, highlighting the limited effectiveness of the policies implemented and their weak effectiveness in promoting self-sufficiency. The study also reflected a gap between declared goals and achieved results, along with structural challenges such as weak infrastructure, the absence of good governance, and low investment in agricultural scientific research, as well as widespread bureaucracy and corruption, which led to the loss of a significant portion of resources without achieving a tangible impact.

This study aims to analyze the agricultural policies adopted by Algeria during the period from 2000 to 2024 and assess their impact on the development of agricultural production and the achievement of food security. It also seeks to identify the most prominent challenges facing the agricultural sector. To solve this issue, the study's problem was posed: To what extent have the agricultural policies pursued in Algeria contributed to achieving food security?

To give remedy for this issue, the descriptive-analytical approach was adopted as the primary method, allowing for the description and analysis of the agricultural policies pursued in Algeria during the period 2000–2024, and assessing their impact on food security. The historical approach was also used to trace the development of these policies since independence and to describe, analyze, and extrapolate the data relevant to this study.

Keywords:

Agricultural policy, food security, agricultural development

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

بسكرة في:26 ماي 2025

إذن بإيداع مذكرة التخرج -ماستر

أنا الممضي أسفله الأستاذ(ة):وحيد خير الدين
الرتبـــــة:**أستاذ محاضر "أ"**
قسم الارتباط:.....قسم العلوم الاقتصادية.....
أستاذ مشرف على مذكرة ماستر-للطالب(ة): قادري **حمزة**
الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصـــــص: اقتصاد دولي
بعنـــــوان:**دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي -دراسة حالة الجزائر- 2000 -2024**

أشهد بأن المذكرة أنجزت وفقا للدليل المنهجي المعتمد من قبل المجلس العلمي للكلية.وارخصبإيداع المذكرة المذكورة أعلاه.

الأستاذ(ة) المشرف(ة)رئيس القسم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

تصريح شرفي

(خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث)

أنا الممضي أسفله،

السيد (ة): ..... الصفة: .....

طالب .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... والصادرة بتاريخ: .....

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج في الماستر عنوانها:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

توقيع المعني: